GIEM

هل بات المراجع التقني ضرورة ؟

التدقيق الشرعي الداخلي في ضوء التحول الرقمي

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari_Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

لوحة فنية ٨

بريشة محمد حسان السراج

هل بات المراجع التقني ضرورة؟ ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

دراسة تحليلية لمعدلات ومؤشرات نمو الصكوك ودورها في دعم أسواق المال الإسلامية ١٦

أحمد شوقي سليمان

نجلاء عبد المنعم إبراهيم

أثر الاقتصاد الإسلامي في الدعوة إلى الله تعالى جائحة كورونا نموذجًا ٣٦

د. وليد محمد حنيفي

الأسهم المتداولة في الأسواق المالية وحكمها الشرعي ٥٧

نظام يوسف عبد السلام

الأمن الغذائي من منظور إسلامي ٦٧

د. عبد الرزاق قبا خليل

دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية ٧٣

د. عبد الكريم بناني

قراءة استراتيجية لخطط تركيا الاقتصادية لمواجهة أزمتي كورونا والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ... ٨٧

د. سامر مظهر قنطقجي

البعد التزكوي في ظل جائحة كورونا ٨٩

هيام سامي الزعبي

أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على حشد المدخرات ٩٢

د. حازم محمود الوادي

التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي ١١١

نواف علي الكسار

التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ضوء التحول الرقمي ١٢٠

د. مهند الدكاش

لوحة فنية

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

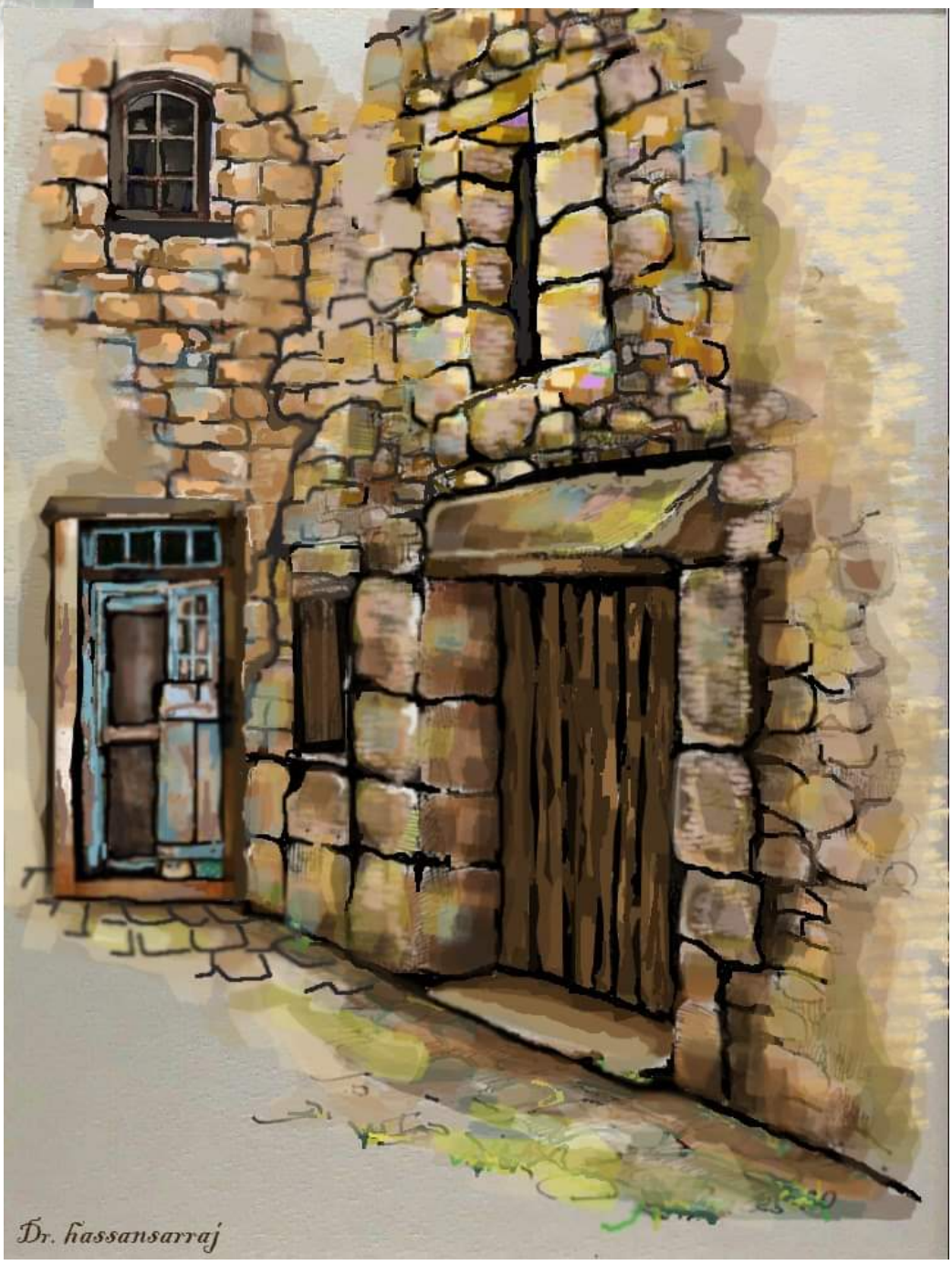

هل بات المراجع التقني ضرورة؟

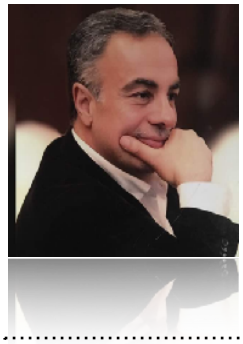

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تستخدم كل الشركات والمؤسسات أجهزة وأنظمة تقنية في أعمالها بدرجات متفاوتة طبقًا لحجمها ودرجة تطورها، منها المتكامل ومنها غير ذلك، ويواجه قادة الشركات الراسخة معضلة حقيقية.

ويترتب على القادة أن:

١. يستمروا في استثماراتهم ليحافظوا على أعمالهم الحالية، بوصفها مستقرة ومربحة.

٢. يقتحموا مجالات جديدة؛ بالاستثمار بمزيد من التقنيات، معرّضين أعمالهم الأساسية للخطر جرّاء:

* فقدانهم تركيزهم.
* تعرّضها للقضم من الشركات الناشئة.

٣. يتأخروا عن مواكبة التغييرات التقنية مما قد يُخرجهم من السوق نهائيًا[١].

يحتاج الخياران الأخيران من قادة الشركات اتخاذ قرارات الاستثمار في التقنيات المتجددة وتحمل مخاطرها، بينما يواجه خيار عدم تبني التقنيات الجديدة؛ خطر الإفلاس التقني. مما يجعل الحاجة إلى مراجع تقني لتقرير ذلك ضرورة؛ لتحديد حجم المخاطر المحتملة وتقدير تكاليفها؛ نظرًا للآثار الكبيرة لكل خيار.

لقد تطور علم المراجعة، وبات يشمل اختصاصات عديدة تفوق قدرة شخص المراجع نفسه، وصارت المراجعة تخص فريق عمل متكامل من المتخصصين؛ كمراجع الحسابات الداخلي والخارجي، والمراجع الشرعي، والمراجع المالي الجنائي[٢]، واليوم نقترح المراجع التقني أو التكنولوجي.

يشكل مجموع ما ذكرناه من مراجعين؛ فريق عمل المراجعة، فالتدقيق يمثل عمليات تفتيشية بحثًا عن هنات أو نواقص أدت لحدوث خلل أو نقص في العمل؛ بينما تضيف المراجعة بُعداً لعمليات لازمة تجنبًا لمخاطر محتملة.

تعتبر مخاطر الإفلاس التقني، مخاطر قائمة؛ ازدادت أهميتها وتبلورت في ظل تسارع الاختراعات والابتكارات، وتكامل التقنيات وتطورها الكبير. مما أوجب على مراجع الحسابات (التقليدي) والمقيّمين الماليين والخبراء كافة أن يأخذوا بعين الاعتبار توفير أدوات للإنذار المبكر تعكس مخاطر واحتمالات عدم مواكبة التغييرات السوقية؛ كمخاطر الإفلاس التقني، ومن ثم احتمالات الخروج من السوق أسوة بمخاطر الإفلاس المالي. ولما كانت المخاطر التقنية وتنبؤاتها تحتاج خبراء متخصصين، وجب التعرض لما نقترحه لتدقيق حال الشركة من الناحية التقنية ومراجعة وضعها نسبة لمنافسيها في السوق لتجنب أية مخاطر محتملة قد تسبب إفلاسها تقنياً.

إذاً المدقق أو المراجع التقني (Technology Auditor) هو **شخص أو مجموعة أشخاص خبراء في التقنية وأساليبها ممن لديهم المعرفة العميقة بمعايير التطوير والتصميم والأمان بأحدث الخوارزميات، مهمتهم مراجعة أوجه القصور ومجالات التحسين في الأنظمة التقنية المشغلة في الشركة وتطبيقاتها.**

تهدف عملية المراجعة التقنية (مراجعة التقانة) إلى تمكين المراجع من إبداء الرأي حول الموارد التقنية للشركة، من حيث أهميتها النسبية، ومدى مناسبتها للتطورات التقنية الحاصلة أو لما قد يستجد منها؛ مما له أثر جوهري على سير أعمالها حالياً ومستقبلاً، بحيث تعطي عمليات المراجعة صورة صادقة وعادلة عن حالة الشركة تقنياً بكفاية وفاعلية.

مراجعة استراتيجيات تبني التقنيات

يتوجب على المراجع التقني مراجعة استراتيجيات التبني التي تتبعها الشركة، وتحديد المسؤول عن اتخاذ القرار اللازم لذلك التبني، وضوابط اتخاذ القرار.

تكون استراتيجيات التبني إما متسرعة أو متأنية[٣]، ويمكن تبني أحدها أو مزيج منهما، شرط أن يكون ذلك مدعماً بالمعلومات الكاملة، وتحليل للأسواق، وسبر لتوقعات احتياجات العملاء؛ بغية اختيار

المنتجات القابلة للتطبيق، وقد تتنوع الاستراتيجيات المختارة حسب (التوقيت وفضاء الابتكار) في المجال ذاته وسنتعرض لأمثلة توضيحية لاحقًا.

يتم تحليل التقنيات باعتبارها عمليات دمج عناصر لإنتاج منتجات جديدة، يستلزم ذلك:

- جمع المعلومات حول العناصر والتقنيات لتحديد خصائص الفضاء.
- تحليل مدى نمو وتطوُّر الفضاء، وتبني الاستراتيجية المناسبة بناءً على هذا الأساس.
- بناء قاعدة بيانات قوية لتطوير وتحسين المقاربة التقنية المتبناة.

اختيار الاستراتيجية

يعتبر مدى تعقد الفضاء بمثابة إشارة مهمة لتوجيه الاستراتيجية المتبناة؛ فقبل الاختيار لابد من قياس مدى تطور التعقيد في فضاء الابتكار الذي تم اختياره، ويكون ذلك من خلال تحليل توزيع أحجام المنتجات، فإذا كان مستوى التعقيد:

- **منخفضًا وثابتًا**؛ كان مؤشرًا على أن الفضاء لا يزال في بداياته، ويجب اختيار استراتيجية مُتعجِّلة.
- **مرتفعًا**؛ كان الفضاء آخذًا بالنضوج، وتعتبر الاستراتيجية المتأنية هي المقاربة الأفضل.

فكيف يمكن التقاط الإشارة من البيانات المتاحة في الفضاء؟

يتطلب ذلك تطوير تصنيف للعناصر Taxonomy بأخذ عينات من منتجات المنافسين وتشريحها، كالابتكارات المتعلقة بالعمليات، أو اختيار نموذج عمل محدد Business model.

وتتبع الشركات المبتدئة ذلك من خلال الانتقال:

- من منطق مُتعجل لمنتجات تستوفي الحد الأدنى من القدرة على البقاء.
- إلى منطق متأنٍ يرتكز على منتجات أكثر تعقيداً بعد تأمين التدفق النقدي والتمويل اللازم، بمجرد أن يبدأ الفضاء بالنضوج.

تطبيق الاستراتيجية

- إذا تم تطبيق استراتيجية متعجلة؛ فسيكون الهدف متمثلاً بتبني عناصر تتيح منتجات بسيطة نسبيًا؛ من خلال طرح منتجات بحد أدنى من قابلية النجاح، وهذه مقاربة يناسبها: البساطة والسرعة.
- إذا تم تطبيق استراتيجية متأنية؛ فسيكون الهدف خيارات الابتكار المستقبلية وتقنياته إلى أقصى حد.

لكن هل يمكن للشركات تبني كلتا المقاربتين المُتعجِّلة والمتأنية في مراحل مختلفة من عملها؟

الجواب: نعم، يمكن ذلك؛ وهي مهمة ليست سهلة؛ ومثالها:

١- شركة Uber؛ فقد دخلت الشركة فضاء مشاركة المركبات بعد ثلاث سنوات من إنشائها في عام ٢٠٠٩؛ كشركة تشغيل سيارات أُجرة. واختارت فضاءها بحكمة؛ إذ كانت صناعة مشاركة المركبات غير ناضجة بعد، وكان مستوى تعقيد المنتج منخفضًا، والعناصر الرئيسية يسهل الوصول إليها. تطلبت استراتيجية دخول السوق السرعة بتطبيق مشاركة المركبات Ride-sharing APP؛ ثم تحولت الشركة لانتهاج استراتيجية متأنية من خلال المشاركة بتطوير تقنية القيادة الذاتية التي تنطوي على تعقيد بمستوى أعلى، وهذا نهج يحتاج فترة أطول من التطوير.

٢- شركة جنرال إليكتريك؛ التي طوَّرت برنامجا يُطلَق عليه: أعمال سريعة FastWorks، وهو يتيح بناء وتطوير المنتجات ذات الحد الأدنى في دورات تطوير سريعة. وقد استمرت الشركة بتطبيق مقاربة متأنية خاصة بها. لكن شركات قليلة فقط هي التي تتمتع بمدى إمكانات جنرال إليكتريك، لذا من الأفضل توخي الحذر إذا تم السعي لتطبيق مثل هذه الاستراتيجية.

التقاط إشارات التحول والتكيّف معها

إن الاستراتيجية الأفضل تعتمد على عنصري (التوقيت والفضاء) كما ذكرنا، وهذا يحتاج متابعة:

- مستوى تعقيد الفضاء الابتكاري وما ينجم عنه من تقنيات.
- شدة المنافسة على إمكانية الوصول إلى المعلومات لالتقاط الإشارات الضرورية التي تحث على تغيير الاستراتيجية في وقت مبكر قبل المنافسين، وقبل حدوث خطر التقادم التقني أو الإفلاس التقني.

إذاً يعتبر ثبات مستوى زيادة تعقيد المنتجات؛ إشارة موثوقًا بها كإشارة لتغيير الاستراتيجية، وبأن الوقت قد حان لإحداث تغيير تقني.

ومثالنا على الانعطاف الاستراتيجي؛ لدينا:

- قرار فيسبوك البدء بتصميم رقائق إلكترونية خاصة بها، في أبريل ٢٠١٨؛ كقرار جاء بعد فضائحها الأخيرة المتعلقة بتسرب بيانات عملائها والضغط الأوروبي عليها؛ وقد بنت الشركة فريقًا خاصًا بها متخصصًا فى تطوير وتصنيع الرقائق الإلكترونية والمعالجات لتنضم إلى هذا الاتجاه السائد فى عالم التكنولوجيا أسوة بشركات زميلة تسعى إلى تزويد نفسها باحتياجاتها وتقليل اعتمادها على شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية (كإنتل وكوالكوم).
- إعلان آبل في ديسمبر ٢٠٢٠ عن إنتاج شرائح ومعالجات تخصها لتطوير مشروعها للسيارات المستقلة، وهي تعمل مع TSMC لتطوير الرقاقات الذاتية القيادة. بدا ذلك واضحًا من نوعية الوظائف المطلوبة في قوائم التوظيف التي تم نشرها على موقع فيسبوك، وهذا مثال على تتبع أخبار المنافسين والتعرف على توجهاتهم لتحسس نقاط الانعطاف التقنية.

وبناء عليه، فإن **التمسك بالخط المتأني قد يكون صعبًا ومحفوفًا بالمخاطر، إلا أنه يشكل مقاربة للمراحل المتقدمة لحل المشكلات، ومُوجَّهًا بالإشارات الصحيحة، ويقود إلى حلول أقوى بطريقة أكثر توقعًا.**

ولمعرفة أهمية دور المراجع التقني؛ نقدم حالتين دراسيتين لشركتين عالميتين تعرضتا لهزات مالية عنيفة لأسباب فنية وتقنية.

حالة (الخطأ في التوقيت) وشركة HTC:

اعترف الرئيس التنفيذي لشركة اتش تي سي (ديفيس ميترس) بأن الشركة توقفت عن الابتكار. مما أدى إلى تراجع حصتها السوقية من الجوالات من المرتبة الثالثة عالميًا بحصة ١١٪ لتكون خارج قائمة أفضل شركات الجوالات. وعزا السبب إلى توقف الشركة عن الابتكار في قطاع الهواتف الذكية، والتوجه نحو الابتكار في الواقع الافتراضي XR، ولخص ذلك بأنه خطأ في تقييم الوقت، (وهذا ما عبرنا عنه

بالتوقيت)؛ فقد زادت الشركة استثمارها في البحث والتطوير في قطاع الواقع الافتراضي وهو قطاع ناشئ على حساب البحث والتطوير في الهواتف الذكية.

خلاصة القول؛ إن نقطة انعطاف HTC نحو تقنية XR كان مبكراً، فضلا عن توجهها نحو أسواق الدول النامية، وقد شرعت بتصحيح رؤيتها بالتوجه نحو الدول ذات الناتج المحلي الكبير.

حالة (الخطأ في تحديد الفضاء التقني) وشركة جنرال إلكتريك:

هي شركة أمريكية عملاقة بلغت من العمر ١٢٦ عاماً، يتنوع إنتاجها من المحركات النفاثة، ومحطات الطاقة العملاقة، والطاقة المتجددة كالشمسية والرياح، وتوربينات الغاز والفحم، والطاقة النووية، والوقود الأحفوري، وشبكات الكهرباء.

واجهت الشركة تعثراً أوضحته بياناتها المحاسبية في عام ٢٠١٨، مما أثار تحقيقات بمبلغ ٢٢ مليار دولار تتعلق بقيمة شهرة قسم الطاقة، مما أدى إلى تراجع أسهمها في بورصة نيويورك، لتصل إلى أدنى مستوى لها في أكثر من تسع سنوات.

كانت الشركة قد استحوذت عام ٢٠١٥ على أصول طاقة بقيمة ١٠ مليار دولار لتعزيز أرباحها، إلا أن الأرباح تراجعت بسبب:

- تباطؤ الطلب على محطات توليد الطاقة من الوقود الأحفوري.
- المنافسة الشديدة على خدمات الطاقة.
- انخفاض استخدام محطات الطاقة الكبيرة.

إن عدم قراءة التغيرات التقنية بشكل صحيح جعل الاستحواذ قراراً خاطئاً، وأدى بالشركة العملاقة إلى السعي إلى إعادة هيكلة منتجاتها العالمية، وإعادة هيكلة السلطة فيها بتغييرات في هيكلها التنظيمي، وحسب رئيسها التنفيذي الأسبق (جون فلانري)، قامت الشركة بتوزيع محفظتها للمحركات النفاثة، ومحطات الطاقة، والطاقة المتجددة، وتم التخلص من وحدات الرعاية الصحية، ووحدات بيكر هيوز التي تزود قطاع صناعة النفط والغاز بمنتجات وخدمات لحفر الآبار والإنتاج النفطية. مما جعل المحللين يتوقعون أن ذلك إنما يُنذر ببيع أصول أخرى؛ كالفحم ومحطات الطاقة النووية وشبكات الكهرباء.

لقد بلغت خسارة جنرال إلكتريك ٢٢.٨ مليار دولار مقارنة مع أرباح ١.٣ مليار دولار في العام الذي سبقه، والسبب عجزها عن توقع انخفاض الطلب في قطاع الطاقة الذي بلغ آنذاك ١٨٪ مما انعكس على

تراجع إيراداتها بنسبة ٣٣٪ في ربع واحد؛ وهذا أدى بوكالات الائتمان إلى خفض تصنيف الشركة، فزادت تكاليف ديونها وتعاظمت تحدياتها المالية.

تفيد دراسة الحالة المذكورة إلى ترابط نتائج المحاسبة بالبيئة التقنية، فشركة عملاقة ذات أصول رأسمالية ضخمة يصعب عليها تغيير طرقها الإنتاجية ونوعية منتجاتها بمرونة، قامت بزيادة استثماراتها في مجال الطاقة دون أن تُجيد قراءة المتغيرات التقنية المحيطة بمنتجاتها؛ ويبدو أنها لم تميز نقطة الانعطاف التقني الحاصلة في السوق العالمي؛ أدى ذلك إلى تراجع إيراداتها بقوة وانخفاض أرباحها، وبسبب التركيب المالي لميزانيتها، حيث تسيطر ثقافة الديون على أغلب المستثمرين؛ فإن قشة التصنيف الائتماني (التي ترقب الأحداث) كسرت ظَهر هذه الشركة العملاقة؛ فارتفعت تكاليف ديونها، فدخلت في شبح ركود أجبرها على إعادة هيكلة منتجاتها بالتخلي عن بعضها، والتخلص من بعض خبرائها، وهذا بحد ذاته خسارة كبيرة تجلت في انخفاض شهرتها بمبلغ ٢٢ مليار دولار.

وهناك طبعًا نماذج كثيرة لشركات فشلت في مواكبة التطور التكنولوجي؛ فأفلست تقنيًا وخرجت من السوق ومن ذلك؛ شركتي نوكيا وسوني في مجال تصنيع الهواتف النقالة؛، وشركتي ياهو و Myspace، في مجال محركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي، وشركة بلوك باستر في مجال تصنيع وتأجير أشرطة الفيديو، وشركة كوداك في مجال إنتاج معدات التصوير الرقمية، ... الخ.

ويضاف إلى ما سبق، ما ينجم عن متابعة تلك التقنيات من تكاليف تشغيلية عديدة؛ أهمها **الاهتلاك**، وهي تكلفة ذات أثر جوهري على نتائج أعمال الشركات خاصة في الشركات ذات التركز الكبير في أصولها الثابتة؛ فالتقادم التقني هو أحد العناصر الثلاثة المكونة لقسط الاهتلاك؛ إلا أن تكلفة الإفلاس التقني خطر أكبر يجب مراعاته وعدم التغافل عنه.

لقد بات المراجع التقني ضرورة لمن أراد أن يحافظ على مكانته السوقية.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ الموافق ١٩ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٢٠ م

المراجع

(١) د. سامر مظهر قنطقجي، مخاطر عدم مواكبة التغييرات السوقية، العدد ٢٢–٢٠١٤، https://kantakji.com/1120.

(٢) د. سامر مظهر قنطقجي، المدقق المالي الجنائي في الأموال الخبيثة والأموال المغسولة، العدد ٨٣–٢٠١٩، https://kantakji.com/1281.

(٣) د. سامر مظهر قنطقجي، استراتيجيات الابتكار ومنهجية الابتكار المزعزع، العدد ٧١–٢٠١٨، https://kantakji.com/1240.

دراسة تحليلية لمعدلات ومؤشرات نمو الصكوك ودورها في دعم أسواق المال الإسلامية

أحمد شوقي سليمان
باحث دكتوراه بكلية التجارة جامعة الأزهر - مصر

نجلاء عبد المنعم إبراهيم
باحث ماجستير بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية - مصر

شهدت الأسواق المالية الإسلامية العديد من التطورات خلال الأعوام الماضية في أصولها الثلاثة الرئيسية الصكوك والأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية، وتعد الصكوك من الأدوات المالية المميزة للأسواق المالية الإسلامية التي تمثل حصة كبيرة في أسواق رأس المال الإسلامية يتم تداولها كون الأسهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي داعم رئيسي لتحقيق معدل نمو في صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، حيث تم تطبيقها في العديد من الأغراض والقطاعات الاقتصادية وساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المجتمعية والتنمية المستدامة في العديد من الدول كماليزيا، والسعودية واندونيسيا والإمارات والسودان وامتد استخدامها ليصل إلى الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وانتشر استخدامها في أكثر من ٤٠ دولة على مستوى العالم.

مر الاقتصاد العالمي خلال العامين السابقين ٢٠١٨، و٢٠١٩ بالعديد من المخاطر وكانت المخاطر السلبية ذات وزن ترجيحي أكبر من المخاطر الإيجابية في العديد من الدول المتقدمة والناشئة والنامية والتي ساهمت بدورها في انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي أثرت على العديد من الاقتصاديات الكبرى والتي انعكست بدورها على أسواق رأس المال لكونها عصب الاقتصاديات، ومن أهم هذه المخاطر انخفاض النمو في السلع المصنعة بسبب انخفاض حجم التجارة الدولية وسط توترات الحروب التجارية بين الدول (أمريكا والصين)، وفي مجال الأسواق المالية استمرار تطبيق معدلات الفائدة الأمريكية والتي أدت لارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة لرؤوس الأموال، وخروج انجلترا من الاتحاد الأوروبي Brexit، وإلغاء الحوافز المالية، وتجاوز معدلات الفائدة في الولايات المتحدة والتي أدت إلى ضعف نمو الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى انخفاض قيمة العملات في العديد من الاقتصاديات الناشئة، وزيادة حدة

التضخم. وبالنظر للأسواق المالية الإسلامية نجد أنها شهدت نمواً معتدلاً في ضوء هذه المتغيرات الاقتصادية، ولكنها لم ترق إلى طموحات العاملين والمتعاملين بها،حيث يمثل قطاع سوق المال الإسلامي بنهاية عام ٢٠١٨ نسبة مقدارها ٢٧٪ من موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية بنهاية عام ٢٠١٨، ويرجع هذا إلى الأداء الإيجابي الناتج عن إصدارات الصكوك السيادية والإصدارات متعددة الأطراف في العديد من الأسواق الرئيسة للتمويل الإسلامي لدعم نفقات الميزانية، فضلاً عن عدد من الإصدارات السيادية الأولى من نوعها، بما في ذلك الصكوك السيادية الخضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة.

وسيسعى الباحثان للقيام بدراسة تحليلية لتقييم مؤشرات ومعدلات نمو الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩ لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور إصدارات الصكوك في الأسواق المالية الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالأسواق المالية وصناعة المالية الإسلامية، وأثر تطبيق الصكوك بمختلف أنواعها في تطوير ودعم أسواق المال الإسلامية والتي ستؤدي بدورها لرفع كفاءة الاقتصاديات ونموها.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف العام للدراسة في دراسة حجم إصدارات الصكوك العالمية وتحليل معدلات ومؤشرات نموها ودورها في تطوير أسواق المال الإسلامية ذلك من خلال التالي:

- بيان خصائص وأهم أنواع الصكوك.
- إيضاح أهمية الصكوك كأداة استثمارية في جذب الأموال.
- بيان آليات إصدار الصكوك.
- تحليل حجم إصدارات وتداول الصكوك عالمياً.
- إيضاح دور الصكوك في تطوير وتنويع الأدوات المالية بالأسواق المالية الإسلامية.

منهج الدراسة: تقوم الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي وبيان الصكوك ودورها في تطوير أسواق المال، وذلك من خلال الأبحاث الحديثة ذات العلاقة. وتقوم أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات أداء الصكوك خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩ من خلال كافة الدول المطبقة للصكوك.

المبحث الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية وخصائصها

إن التعامل بالسندات وأذون الخزانة باعتباره وسيلة لجذب المدخرات وإدارة السيولة لا يتناسب والضوابط الشرعية، فكان واجب على المصارف الإسلامية البحث عن أدوات استثمارية أخرى لتحل محل الأدوات التقليدية. وتعتبر الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية، وقد أصبح للصكوك أهمية كبيرة في الساحة المالية العالمية، لقدرتها على توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمارات، فضلا عن المواءمة بين: الربحية، والسيولة، والأمان من المخاطر. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتتناول الصكوك الإسلامية من حيث مفهومها، وأهدافها، وخصائصها، وأهميتها، وأنواعها، وآليات إصدارها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك: مفهوم الصكوك في اللغة: الصكوك جمع صك، والصك كتاب، فالصك هو الورقة. وهي كلمة فارسية معربة، وتعني شهادة أو وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك ونحوه. (الرازي ١٩٨٦، ص ٣٦٧)[1].

ومفهوم الصكوك الإسلامية اصطلاحا: ورقة مالية، والورقة المالية تطلق على الأسهم والسندات، وكل صك أو مستند له قيمة مالية. (الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ٢٤١/٢). أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الصكوك الإسلامية اسم (صكوك الاستثمار) تمييزا لها عن الأسهم وسندات القرض، وعرفتها بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٢٨٨)[2].

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية[3] (معيار صكوك الاستثمار رقم ١٧ AAOIFI، ٢٠١٧، ص ٤١٧)

---

[1] - الرزاى، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، ص ٣٦٧.

[2] - معجم العلوم الاجتماعية،تصحيح: ابراهيم مدكور، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٣٢٥.

[3] - المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧م، ١٤٣٩ ه،"معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار"، ص ٤٧١.

١. تمثل وثائق متساوية القيمة: تصدر الصكوك الإسلامية باسم مالكها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية. (المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص ٢٩١).

٢. تمثل حصص شائعة في ملكية موجودات: إن حامل الصك له ملكية متعلقة بحصة في الموجودات، وليس في العائد فقط. وتتفق الصكوك مع الأسهم في هذه الخاصية.

٣. تقوم على المشاركة في الغنم والغرم: إن المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها في تنمية الموجودات.(د. عبد الستار أبو غدة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص ٥).

٤. تصدر وتتداول وفقا لضوابط شرعية: تخضع الصكوك الإسلامية لضوابط شرعية عامة وخاصة، أما الضوابط العامة، فلا ينبغي أن تتعامل هذه الصكوك في محرم سواء أكان لعينه من خلال التعامل في أنشطة محرمة،أو محرم لكسبه من خلال التعامل بالربا والغش والتدليس ونحو ذلك. (أبو غدة، ٢٠٠٤، ص ٥)[1].

٥. الضوابط الخاصة: الصكوك الإسلامية تصدر بناءا على عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية من صيغ مشاركة ومرابحة وغيرها بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.

المبحث الثاني: أهداف وأهمية الصكوك

المطلب الأول: :أهمية الصكوك: تكمن أهمية الصكوك في أنها تقوم بدور كبير في زيادة الاستثمارات، وتحريك عجلة المؤسسات المالية التى تعتبر عصب الحياة الاقتصادية، كما أنها تقوم بدور إيجابي في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهمية هذه الصكوك في النقاط الآتية (دوابة، ٢٠٠٤، ص ٥٥-٥٧)[2]:

[1] - د. عبد الستار أبو غدة "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم للملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٥.

[2]- د. أشرف محمد دوابه،"صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار السلام، مصر،٢٠٠٤،ص ص ٥٥-٥٧.

- تنويع العمل الاستثماري الإسلامي من خلال تنوع إصدارات الصكوك المصدرة فعلا دون التركيز على المرابحة فقط، فضلا عن تنويع المخاطر (د. أشرف دوابة، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، ص ٥٥-٥٧)
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في الدول الإسلامية لاستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يسهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.(د. دوابة، صنابق الاستثمار في البنوك الإسلامية)
- وسيلة فعالة وناجحة في تنشيط وتدويل بورصات الأوراق المالية.
- إتاحة الفرصة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة.
- تمويل مشروعات البنية التحتية والمرافق الحكومية كما توفر التمويل اللازم للمؤسسات المالية بما يسهم في تحقيق وانجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة الوصول بفكرة تطبيق ا لصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي.
- اجتذاب الأموال الباحثة عن الاستثمار الحلال، لاسيما أموال المغتربين وسائر رؤوس الأموال المهاجرة إلى خارج العالم الإسلامي.
- الصكوك هي أداة من أدوات معالجة عجز الموازنة العامة،والتي تعتبر بديلا شرعيا ناجحا في تمويل الموازنة العامة في الدول الإسلامية التي تلجأ للاقتراض بالفائدة وما يترتب عليه تراكم الديون مع فوائدها.

المطلب الثاني: أهداف الصكوك الإسلامية: تتمثل أهداف الصكوك الإسلامية في ثلاثة أهداف (دوابة، ٢٠٠٩، ص ٢٧)[1]:

الأول: الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره، وذلك من خلال (التصكيك): وهو الإجراء الذى يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات أو الشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك وعرضها في السوق لجذب مدخرات لتمويل المشروعات طويلة الأجل (أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دراسة فقهية معاصرة، ص ٧٣).

[1]- د. أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، (٢٠٠٩)، ص ٢٧.

الثاني: المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع (أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، ص ٧٣).

الثالث: العمل على تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك حيث يتم ذلك من خلال التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

المبحث الثالث – أنواع الصكوك وآليات إصدارها

المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية: تعددت أنواع الصكوك وكذا تنوع معها أليات إصدارها ويمكن تصنيف الصكوك إلى الآتي:

أولا: صكوك الإجارة:هي وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات. وقد عرفها الفقه الإسلامي الدولي بأنها: سندات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل (مجمع الفقه الإسلامي،٢٠٠٤ م، الدورة الخامسة عشر بشأن صكوك الإجارة)[1].

ويمكن تصنيف صكوك الإجارة إلى ثلاث أنواع رئيسية (القرة داغي، ٢٠٠٧، ص ٣٧٣–٣٨٥)[2]:

* صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالى ينوب عن المالك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك. (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، معيار ١٧)[3].

* صكوك ملكية المنافع:وهي أنواع:

– صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:وهي نوعان:

---

[1]- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي،جدة، الدورة الخامسة عشرة، القرار الثالث بشأن صكوك الإجارة،٢٠٠٤.

[2]- د. على محيي الدين القرة داغى، "بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية واقتصادية"، دار البشائر الإسلامية، (٢٠٠٧) ص ٣٧٣-٣٨٥.

[3]- د. منذر قحف، "سندات الإجارة والأعيان المؤجرة"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٧، ص ص٣٩-٥٣.

وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة، أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك (المعايير الشرعية، معيار رقم ١٧، ص ٢٨٩).

وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إعادة إجاراتها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك (المعايير الشرعية، معيار ١٧، ص ٢٨٩).

– صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك (د. أشرف دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٩).

– صكوك ملكية الخدمات: وهي نوعان:

صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك [1].

صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك. (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٢٨٨)[2].

* صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. فهي صكوك تمثل سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة. والمبيع لا يزال في ذمة البائع بالسلم. لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. (معيار صكوك الاستثمار رقم ١٧ AAOIFI، ٢٠١٧، ص ٢٨٩)[3].

2- معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار، مرجع سبق ذكرة، ص ٢٨٨.
3- المرجع السابق، ص ٢٨٩.

* صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك. وتقوم تلك الصكوك على مبدأ المرابحة، الذى ينتج دينا في ذمة مصدر الصك، وعندما يصبح للصك حكم الديون، فلا يجوز تداوله بأعلى أو أقل من قيمته، لأن الديون تقضى بأمثالها (عبد الستار على قطان، صكوك التمويل الإسلامية،٢٠٠١م، ص ٢٤)[1].

* صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها والاكتتاب عليها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تمويل العين المصنوعة في عقد الاستصناع، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.وصكوك الاستصناع تشبه صكوك السلم، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشترى، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٥٤٦)[2].

ويجوز تداول صكوك الاستصناع أو استردادها إذا تحول الثمن إلى أعيان مملوكة لحملة الصكوك خلال مدة الاستصناع.

* صكوك الوكالة:هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، بحيث يصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الوكالة بالاستثمار من خلال تعيين وكيل عن حملة الصكوك لإداراتها. (المعايير الشرعية، المعيار ١٧، ص ٢٩٠) ومصدر هذه الصكوك يطرحها بقصد استثمار حصيلتها في مشروع معين أو نشاط خاص بصفته وكيلا بأجر مقطوع أو بنسبة من رأس المال المستثمر. ويتم الاكتتاب في هذه الصكوك من أجل الحصول على الربح(د. حسين حامد، ٢٠٠٣، صكوك الاستثمار، ص ٧)[3].

---

[1] - عبدالستار على قطان،"صكوك التمويل الإسلامية، ضوابط شرعية وقضايا تطبيقية"، مجلة النور، لبت التمويل الكويتي العدد: ١٦٩، ٢٠٠١م، ص٢٤.

[2]- معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار،مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٠.

[3]- حسين حامد حسان، "صكوك الاستثمار"، بحث مقدم بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحري، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ص٧.

* صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٤٧١)[1].

ومالكو الأرض هم مصدر هذه الصكوك، حيث يقوموا باستخدام حصيلتها للصرف على إعداد الأرض لزراعة الأشجار، وشراء الشتلات ثم بعد ذلك غرس الأرض بأشجار تدر ثمارا على أساس عقد المغارسة الشرعية

* صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعيتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد (المعايير الشرعية، معيار ١٧، ص ٢٩٠)[2].

* صكوك المزارعة:هى وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد (المعايير الشرعية، معيار ١٧، ص ٢٩٠)[3].

* صكوك المضاربة:هى وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس المضاربة الشرعية بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها.(المعايير الشرعية، المعيار ١٧، ص ٢٩٣). ولصكوك المضاربة العديد من الأشكال المتنوعة كما يلي (القرة داغي، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٢-٢٣٣)[4]:

– صكوك المضاربة المقيدة: فيها تقيد جهة الإصدار في الاستثمار في مشروع معين وتكون محددة بمدة معينة حسب عمر المشروع، ولا يجوز لجهة الإصدار مخالفة تلك القيود وإلا أصبحت متعدية ومن ثم ضامنة.

1- معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار،مرجع سبق ذكره، ٢٠١٧، ص ٤٧١.
2- المرجع السابق، ص ٤٧١.
3- المرجع السابق، ص ٤٧٠.
4- د. على محيي الدين القرة داغى، البدائل الشرعية لسندات الخزانة العامة والخاصة، أعمال الندوة الفقهية الثالثة، بيت التمويل الكويتى، ١٩٩٣م، ص ص ٢٣٦- ٢٤١.

– صكوك المضاربة المطلقة: لا تلتزم جهة الإصدار بأي قيد فيخول لجهة الإصدار اختيار المشروعات المناسبة، ويكون لها حق الاستثمار المطلق.

– صكوك المضاربة المستردة بالتدريج: يسترد حملة الصكوك جزء من رأس مالهم مع كل مرة توزع فيها الأرباح، فضلا عن أرباحهم حتى يستهلك رأس مالهم بالكامل، وتؤول ملكية المشروع لجهة الإصدار.

– صكوك المضاربة المستردة في أخر المشروع: يسترد حملة الصكوك في أخر المشروع القيمة الاسمية للصكوك، ويمكن أن توزع الأرباح بشكل دوري.

– صكوك المضاربة المنتهية بتمليك المشروع: من الممكن رد قيمة صكوك المضاربة عن طريق التعويض عنها بجزء من المشروع، ويمكن أن تطرح فكرة مشروع معين كبناء عمارة، ويصدر له مجموعة من الصكوك بحصص متساوية، من خلال تمليك المشروع لأصحاب هذه الصكوك حسب حصصهم.(د. أشرف دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٩).

– صكوك المضاربة القابلة للتحويل.: يمكن طرح صكوك مضاربة قابلة للتحويل، مثل تحويلها بصكوك الإجارة أو إلى أسهم عادية، مع مراعاة الأحكام الشرعية للتداول.

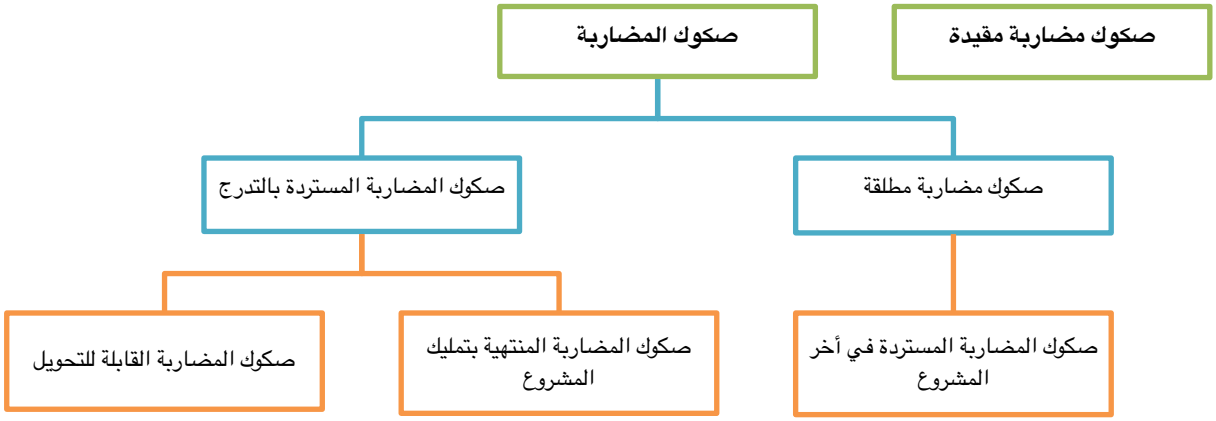

شكل رقم (١) أنواع صكوك المضاربة (المصدر: إعداد الباحث)

* صكوك المشاركة: وتعرف بأنها وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، على أن يصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم. وتنقسم صكوك المشاركة إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي: (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٢٩٣)[1]:

[1]- معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار،مرجع سبق ذكره، ٢٠١٧، ص ٢٩٣.

– صكوك المشاركة الدائمة: وتطبق من حلال الأسهم بجميع أنواعها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويمكن لجهة الإصدار أن تطرح صكوك لمشروع معين تشترك فيه جهة الإصدار بنسبة معينة، على أن يتم طرح الباقي على شكل صكوك، سواء أكانت الإدارة لجهة الإصدار، أم للمجموعة المشاركة، أم لجهة ثالثة.

– صكوك المشاركة المؤقتة: ولها صور عديدة:

صكوك المشاركة المستردة بالتدرج: ليس لها حق التصويت في الجمعية العمومية،ولا حق الحضور إليها، فهي تعامل معاملة الأسهم ويتم استرداد قيمتها على عدة أقساط متساوية ويصرف لحاملها سنويا ما يتقرر توزيعه من حساب الربح أو الخسارة مثله مثل حاملي الأسهم الأخرى على أن يكون فقط بنسبة الرصيد الذي لم يحن موعد استرداده.

صكوك المشاركة المستردة خلال زمن محدد: هي طرح جهة الإصدار صكوكا للمشاركة في مشروع معين وتحددها بخمس سنوات، وتشترك جهة الإصدار بنسبة معينة، ثم بعد ذلك عند تصفية المشروع يأخذ كل شريك نصيبه.

صكوك مشاركة المنتهية بالتمليك: ينتهي المشروع هنا بالتمليك لحملة الصكوك.

المطلب الثاني: آليات إصدار الصكوك الإسلامية: يعد إصدار الصكوك الإسلامية على جانب كبير من الأهمية، ويتم إصدار تلك الصكوك وفق مراحل متداخلة، حيث تشتمل عملية الإصدار مراحل مختلفة وقد تتم جميع الخطوات كاملة أو يقتصر على بعضها، وأحيانا يوجد العديد من البدائل المتعددة واختيار أحدها.

أولا: خطوات ومراحل إصدار الصكوك الإسلامية:عادة ما تتم عملية إصدار الصكوك على النحو الآتي (أبو غدة، ٢٠٠٦م، ص ١٦–١٧)[1]:

١– إعداد التصور والهيكل التنظيمي: الذي يمثل ألية الاستثمار بالصكوك، ودراسة المسائل القانونية والإجرائية، والمسائل التنظيمية ودراسة الجدوى.

[1]- د. عبد الستار أبو غدة، ضوابط الاستثمار بالصكوك لإيجاد السوق الثانوية للتمويلات الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، دمشق،٢٠٠٦، ص ١٦-١٧.

٢– حسن اختيار الجهات المختلفة: من عوامل الثقة والطمأنينة لدى المكتتبين أن يتم اختيار الجهات المتعاملة في الإصدار بعناية شديدة.

٣– طرح الصكوك للاكتتاب: والهدف من طرح الصكوك للاكتتاب هو جمع الأموال التى ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.

٤– التسويق للصكوك: وهي الطرح مباشرة إلى الجمهور، وذلك من خلال بيع الصكوك والتى تمثل موجودات الأعيان أو المنافع جملة إلى المستثمر الأول.

٥– تغطية الاكتتاب: يلتزم متعهد تغطية الإصدار بشراء ما لم يكتتب فيه ويبيعه تدريجيا أو يحتفظ به كليا أو جزئيا، ثم يتم شراء المستثمرين الأخرين للصكوك من المستثمرين الرئيسين كليا أو جزئيا.

ثانيا: أطراف إصدار الصكوك الإسلامية:

يشترك في ألية إصدار الصكوك الإسلامية الأطراف الاتية: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ١٧، ص ٣٠٤)[1]:

١– مصدر الصك (جهة الإصدار): قد تكون شركة أو فردا أو حكومات أو مؤسسة مالية.

٢– وكيل الإصدار: هو الوسيط الذي يتول عملية الإصدار مقابل عمولة يحددها الاتفاق.

٣– مدير الإصدار: هو المؤسسة الوسيطة والتي تقوم بدورها نيابة عن المكتتبين حملة الصكوك في تنفيذ عقد الإصدار مقابل أجر.

٤– متعهد الإصدار: هو مؤسسة وسيطة والتي تتعهد بدفع حقوق حملة الصكوك بعدما يتم تحصيلها.

٥– مدير الاستثمار: هو الذي يقوم بأعمال الاستثمار أو جزء منها ويتم تعينه من المصدر أو مدير الإصدار وفقا لما تحدده نشرة الإصدار.

٦– أمين الاستثمار: هو الوسيط المالي الذي تتولى مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار، والاحتفاظ بالوثائق والضمانات.

المبحث الرابع: تحليل مؤشرات حجم الصكوك العالمية

شهدت أسواق رأس المال الإسلامية العالمية العديد من التطورات خلال العام ٢٠١٨ في أصولها الثلاثة الرئيسية الصكوك والأسهم الإسلامية وصناديق الاستثمار. ويمثل قطاع سوق رأس المال الإسلامي حتى

[1]- معيار رقم (١٧) صكوك الاستثمار، مرجع سبق ذكرة، ٢٠١٧، ص ٣٠٤.

نهاية عام ٢٠١٨ نسبة مقدارها ٢٧٪ من موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية، ويرجع هذا إلى الأداء الإيجابي الناتج عن إصدارات الصكوك السيادية والإصدارات متعددة الأطراف في العديد من الأسواق الرئيسة للتمويل الإسلامي لدعم نفقات الميزانية، فضلاً عن عدد من الإصدارات السيادية الأولى من نوعها، بما في ذلك الصكوك السيادية الخضراء لتمويل مشاريع صديقة للبيئة. وسيسعى الباحثان للقيام بعرض وتحليل وتقييم مؤشرات ومعدلات الأصول الثلاثة الرئيسية لأسواق رأس المال الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من ٢٠٠١–٢٠١٩ لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور أسواق رأس المال الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالأسواق المالية وصناعة المصرفية الإسلامية.

تعتبر الصكوك من أهم الأدوات المالية بالأسواق المالية الإسلامية وقد فرضت نفسها في العديد من الأسواق بالعديد من الدول العربية والإسلامية والغربية وبدأت في الانتشار في الأسواق العالمية، وأصبحت ذات أهمية كبيرة وتعتبر الطريق المكمل للأسهم كما أنها الجناح الثاني للسوق الثانوي للأوراق المالية وتساهم في تحقيق العديد من المزايا أهمها العمل على تطوير الأسواق المالية وذلك من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول، وإنشاء صناديق استثمارية في الصكوك، وأيضا إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فائض السيولة وتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة (لاعتبار الصكوك كأداة من أدوات السياسة النقدية)، وتوفير مصدر تمويلي للمساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة (بشكل غير مباشر) وحصول الحكومات على تمويل لمشروعاتها وخاصة التنموية ومشاريع البنية التحتية من خلال نقل عبء تمويل تلك المشروعات للقطاع الخاص والأفراد دون اللجوء للاقتراض، ومساعدة الشركات في الحصول على تمويل لمشروعاتها يساعدها في التوسع في أنشطتها الاستثمارية، والمساهمة في تعزيز ثقافة الاستثمار والادخار من خلال طرح الاستثمار في الصكوك للمواطنين الأفراد، وجذب شريحة كبيرة من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق صيغ تتفق وأحكام الشريعة.

المطلب الأول :حجم إصدارات الصكوك : بلغ إجمالي إصدارات الصكوك عالمياً ١٥٧،٨ مليار دولار أمريكي بنهاية العام ٢٠١٩ وفقاً للإحصائيات الصادرة عن سوق التمويل الإسلامي بماليزيا MIFC وبمعدل نمو ٢٨٪ مقارنة ١٢٣،١٥ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨ بمعدل نمو حوالي ٥،٥٪ مقارنة

١١٦،٧١ بنهاية عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو يصل إلى ٣٣٪ مقارنة ٨٧،٧٨مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦ وفقاً للتقرير الصادر عن السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM في يوليو ٢٠١٩، حيث يبلغ إجمالي الصكوك المصدرة ١،٢٥٨ تريليون دولار أمريكي خلال ٢٠٠١ حتى ٢٠١٩ كما هو موضح بالشكل التالي :

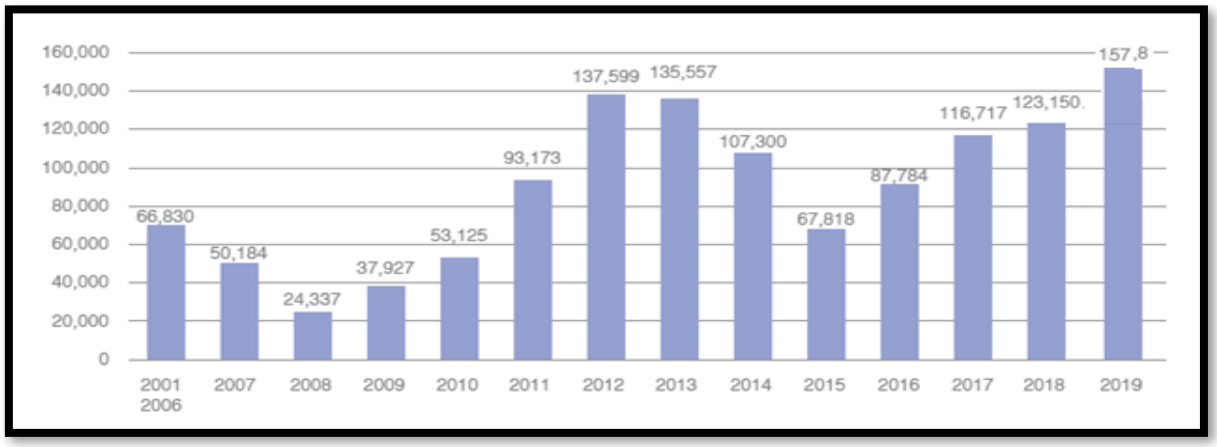

شكل رقم (٢) حجم اصدار الصكوك العالمية (المصدر IIFM،PP:19– MIFC 2019)

بتحليل التقسيم الجغرافي لإصدارات الصكوك، تحتل دول شرق أسيا الصدارة في إصدارات الصكوك بنسبة تصل إلى ٧٠٪ تليها دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بنسبة ٢٤،١٩٪ كما هو موضح بالجدول التالي : –

المنطقة	قيمة الإصدارات بالمليون دولار أمريكي	نسبة قيمة الإصدارات	عدد الإصدارات
دول أسيا	٧٨١،٠٢٦	٦٩،٩٨٪	٧،٠٤٤
مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	٢٦٦،٤٢٢	٢٤،١٩٪	٧٨٢
أفريقيا	٢٢،٩٣٢	٢،٠٨٪	٣٧٠
أوروبا وأمريكا وأخرى	٣١،١٢٢	٢،٤٩٪	٣٩٢

جدول رقم (١) حجم اصدار الصكوك العالمية (المصدر IIFM 2019، PP:41–42)

وتعد دولة ماليزيا من أكبر الدول إصداراً للصكوك خلال الفترة ٢٠٠١ –٢٠١٨ حيث تقدر إجمالي إصدارتها ٦٧٠،١٢١ مليار دولار أمريكي بنسبة ٦٠،٨٤٪ من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك تليها السعودية بإجمالي إصدارات تبلغ ١١٧،٨١٦ مليار دولار أمريكي بنسبة ١٠،٧٠٪ ثم دولة اندونيسيا بقيمة اصدارات٧٩،٤٩٢ مليار دولار أمريكي بنسبة ٧،٢٢٪ تليها الإمارات ٧٩،٣٧٨ مليار

دولار أمريكي بنسبة ٧،٢١ ٪. وبالنظر للدول الغربية تحتل المملكة المتحدة (انجلترا) المرتبة الأولى في إصدارات الصكوك حيث تقدر إصدارات الصكوك خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ ١،٧١٩ مليار دولار أمريكي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ١،٣٦٧ مليار دولار أمريكي، وألمانيا ٢٠٦ مليون دولار أمريكي، ولوكسمبورج ٢٨٠ مليون دولار أمريكي،وايرلندا ٢٩٣ دولار أمريكي وهولندا ٧٣ مليون دولار أمريكي، وفرنسا بمليون دولار(IIFM،2019،PP:41-42).

ومن حيث قيمة إصدارات الصكوك بالعملات مقومة بالدولار الأمريكي على مستوى دول العالم خلال العام ٢٠١٨ تأتي الإصدارات بالرينجيت الماليزي في الصدارة بنسبة ٣٩،٥٪ بإجمالي قيمة ٤٨،٦٣٦ مليار، تليها الإصدارات بالدولار الأمريكي بنسبة ٢٥.٤٪ بقيمة ٣١،٢٧٧ مليار ثم الإصدارات بالريال السعودي بنسبة ١١،٥٧٪ بقيمة ١٤،٢٤٣ مليار، تليها الإصدارات بالروبية الاندونيسية بنسبة ١١،٠٢٪ بقيمة ١٣،٥٧٦ مليار، ثم الإصدارات بالليرة التركية بنسبة ٥،٥٧٪ بقيمة ٦،٨٦٢ مليار، تليها الإصدارات بالريال القطري بنسبة ١،٩٥٪ بقيمة ٢،٣٩٩ مليار، ثم الإصدارات بالدينار البحريني بنسبة ١،٧٦٪ بقيمة ٢،١٦٣ مليار، تليها الإصدارات باليورو بنسبة ١،١٠٪ بقيمة ١،٣٦١ مليار وهو ما يظهر تنوع إصدارات الصكوك بالعملات المختلفة (IIFM،2019،PP:61-62).

المطلب الثاني: هياكل وأنواع إصدارات الصكوك: تتنوع أنواع الصكوك ما بين صكوك مرابحة وصكوك إجارة وصكوك مضاربة وصكوك المشاركة وصكوك الاستصناع وصكوك السلم وصكوك المزارعة وصكوك المساقاة وصكوك وكالة. وتمثل أهم هياكل إصدارات الصكوك لعام ٢٠١٨ إصدارات صكوك الوكالة بنسبة ٥٠٪ من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية بقيمة تقدر ١٦،٥٧٠ مليار دولار أمريكي تليها إصدارات الصكوك الهجينة بنسبة ٢٨٪ وتظهر الصكوك الهجينة من خلال الجمع بين نوعين أو أكثر من الصكوك حيث تمثل الصكوك الهجينة التي تجمع مابين صكوك المرابحة والوكالة بنسبة ٧٪ بقيمة إصدارات ٢،١٠٠ مليار دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين صكوك المضاربة والمرابحة بنسبة ٦٪ بقيمة إصدارات ٢ مليار دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين الإجارة والمرابحة بنسبة ٣٪ بقيمة إصدارات ٩٠٠،٣ مليون دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين الإجارة والمشاركة بنسبة ١٪ بقيمة تقدر ٣٥١،١ مليون دولار أمريكي بالإضافة لصكوك هجينة تقدر بمليار دولار وتمثل نسبة ٣٪ من إجمالي الإصدارات للعام ٢٠١٨.

تليها صكوك الإجارة بنسبة ١٧٪ بقيمة إصدارات ٥،٧٢٢ مليار دولار أمريكي، ثم صكوك المضاربة بنسبة ٦٪ بقيمة إصدارات ١.٩٥٥ مليار دولار أمريكي (IIFM،2019،P:49).

وتمثل إصدارات الصكوك السيادية ٥٥٪ من إجمالي إصدارات الصكوك منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ بقيمة تصل إلي ٣٩،٦٠٦ مليار دولار أمريكي، وتشترك في إصدار الصكوك السيادية ١٣ دولة وقد حافظت ماليزيا على سمعتها التاريخية كأكبر الدول في إصدار الصكوك السيادية في عام ٢٠١٨ تليها السعودية ثم إندونيسيا كما هو موضح بالشكل التالي (IFSB، 2019،PP:19):

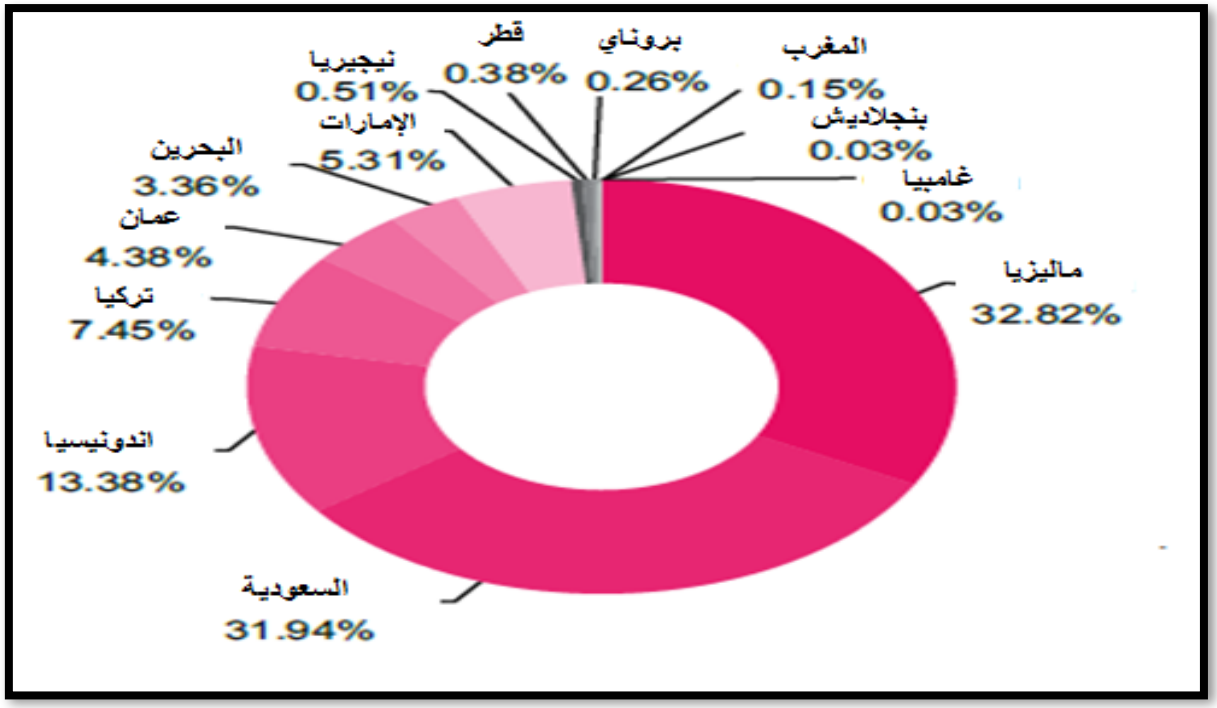

شكل رقم (٣) الدول المصدرة للصكوك السيادية (المصدر IFSB، 2019،PP،19)

وتمثل إصدارات الصكوك شبة السيادية نسبة ١٤،٣٪ وصكوك المؤسسات المالية نسبة ٢،٧٨٪ من إجمالي الإصدارات خلال ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ . كما تمثل إصدارات صكوك الشركات نسبة ٢٥،٢٪ من إجمالي إصدارات الصكوك حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٢٧٨،٤٥ مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو ٣٠ ٪ وقد دعم هذه الزيادة الإصدارات الكبيرة للشركات بدولة الإمارات تليها ماليزيا والسعودية وتركيا، ويشترك في إصدارات صكوك الشركات بوجه عام ١٠ دول مقارنة بـ ٩ دول عام ٢٠١٧ وتشمل ظهور دول غير إسلامية كهولندا وايرلندا وانجلترا كما هو موضح بالشكل التالي (IFSB، 2019،PP:20):

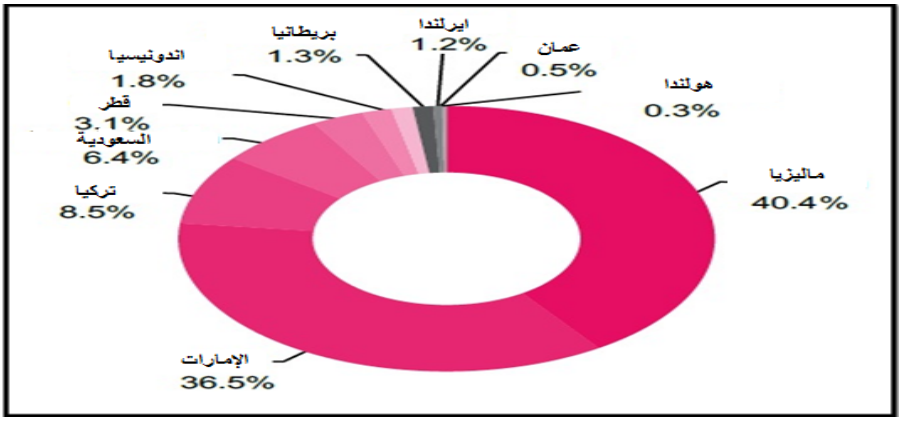

شكل رقم (٤) الدول المصدرة لصكوك الشركات (المصدر IFSB، 2019،PP:20)

ومن حيث استحقاقات الصكوك سجلت إصدارات الصكوك ذات الاستحقاقات طويلة الأجل ما بين ٥–١٠ سنوات وأكثر من ١٠ سنوات نسبة أكبر من ٥٠٪ من إصدارات الصكوك، وكان الاتجاه الأبرز في حجم إصدارات الصكوك ذات استحقاقات ما بين ١–٣ سنوات، وبتحليل حجم إصدار الصكوك من حيث القطاعات الاقتصادية يتبين تنوع إصدارات الصكوك من حيث القطاعات الاقتصادية، حيث يستحوذ كلاً من القطاع الحكومي والقطاع المالي على الحجم الأكبر من حيث إصدارات الصكوك مجتمعين بنسبة ٧٩٪ يليهم إصدارات الشركات في عام ٢٠١٨ بقطاع المرافق والقطاع الصناعي والقطاع العقاري وقطاع الطاقة كما هو موضح بالشكل التالي :

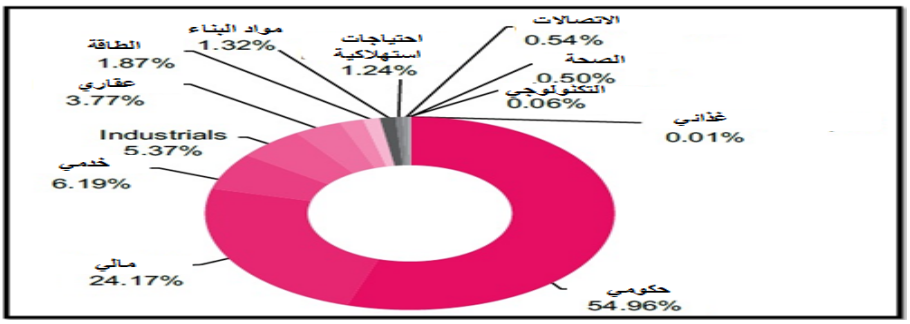

شكل رقم (٥) قطاعات الاقتصادية الممولة من خلال الصكوك (المصدر IFSB، 2019،PP:21)

المطلب الثالث : حجم الصكوك المتداولة : يبلغ حجم الصكوك المتداولة خلال الفترة ما بين ٢٠٠١–٢٠١٨ حوالي ٤٩٠،٧٨ مليار دولار أمريكي وقد بدأت الصكوك في التداول بالأسواق المالية في عام ٢٠٠٤ بقيمة ٢،١٨ مليار دولار أمريكي، واستمرت معدلات نمو تداول الصكوك في النمو لتصل إلى ٩٧،٧٧ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٧، لتصل إلى٩٩،٠٢ مليار بنهاية ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل ٢ التالي(IIFM،2019،P:7).

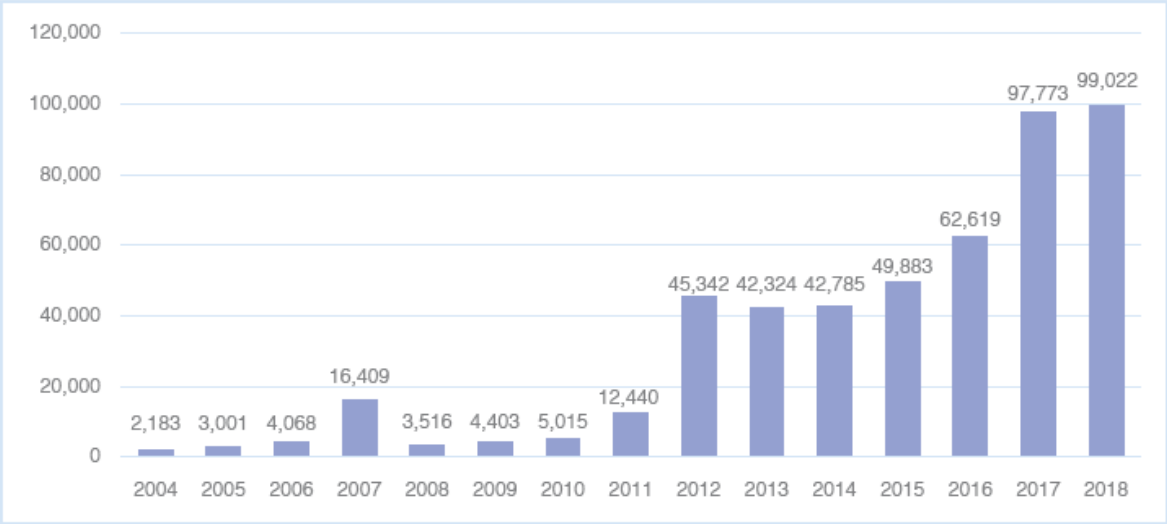

شكل رقم (٢) حجم الصكوك المتداولة بنهاية ٢٠١٨ (المصدر IIFM 2019، PP:72)

وتعد الصكوك السيادية من أكثر الصكوك تداولاً بنهاية عام ٢٠١٨ بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الصكوك المتداولة بالأسواق المالية الإسلامية تليها صكوك الشركات بنسبة ٢٧،٥٨٪ ثم الصكوك شبة السيادية بنسبة ١٩،٦٨٪ تليها صكوك المؤسسات المالية بنسبة ٧،٧٤٪ . ويستحوذ على نسبة ٩١،٤١٪ من إجمالي الصكوك المتداولة عالمياً ٥ دول وهم ماليزيا ٩١،٤١٪ والسعودية ٢٠،١٪ واندونيسيا ١١،٩٨٪ والإمارات ٧،٤٦٪ وتركيا ٣،٥٥٪ بالإضافة لكل من قطر ١،٩٨٪ والبحرين ١،٥٨٪ وباكستان ١،٦٢٪ .وبالنظر للدول الأكثر تداولاً للصكوك بنهاية العام ٢٠١٩ نجد أن دولة ماليزيا تستحوذ على نسبة ٤٧،٠٩٪ تليها دولة السعودية بنسبة ٢١،٧٪، ثم دولة الإمارات بنسبة ٨،١٪، تليها دولة إندونيسيا بنسبة ٧٪، ثم دولة قطر بنسبة ٤،٢٪ .

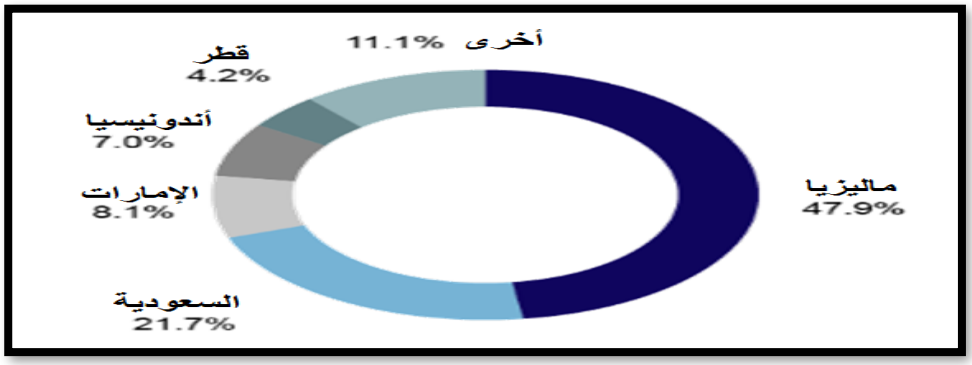

شكل رقم (٢) الدول الأكثرتداولاً للصكوك بنهاية ٢٠١٩ (المصدر MIFC 2019)

وفي ضوء العرض السابق لحجم إصدارات وتداول الصكوك العالمية وهياكلها وعملات إصدارها وآجالها يتبين مدي مدى تنوع إصدارتها وإمكانية الاعتماد عليها في تطوير وتنويع الأدوات المالية في الاسواق

المالية الإسلامية وقدرتها على استقطاب العديد من رؤوس الأموال وتوفير تمويل بديل لحكومات الدول لدعم الاقتصاديات والمساهمة في حل مشكلات السيولة في الآجل القصير والآجل طويل المدى.

نتائج الدراسة:

في ضوء العرض التحليلات الواردة بالفصل الثاني وأهم ملامح الصكوك بالفصل الأول يتضح للباحثين أن معدلات أداء الصكوك في تطور ملحوظ في ضوء التقلبات في الأسواق المالية التي شهدتها الفترة السابقة وقدرتها على الحفاظ على مسار نمو إيجابي، ولاستمرارية الحفاظ على تحقيق معدلات نمو متزايدة يجب على القائمين على الأسواق المالية الإسلامية العمل على الآتي:

- الاعتماد على منهجية وأدوات التحسين المستمرImprovement Continuous في تقييم وتقويم أداء الأدوات المالية الإسلامية من خلال مجموعة من المراكز البحثية والتي يتركز دورها في القيام بالدراسات السوقية والقطاعات الاقتصادية لدعم وتطوير الأدوات المالية الإسلامية.
- العمل على تأسيس سوق مالية إسلامية مركزية حقيقية لإصدار وتداول الأدوات المالية الإسلامية وعلى رأسها الصكوك.
- مراعاة الجوانب التطبيقية عند إعداد المعايير الشرعية والسعي نحو توحيدها وذلك للحد من الإشكاليات الأكاديمية والمهنية عند التطبيق العملي ولتقليل الاختلاف بين الهيئات الشرعية في إعداد هياكل وإصدار وتداول الأدوات المالية بالأسواق المالية الإسلامية.
- تطوير الآليات والتقنيات المالية لمواكبة التطورات والتغيرات في الأسواق المالية وذلك عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية كافة احتياجات المتعاملين في الأسواق المالية.
- العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي بالدول من خلال توفير التشريعات والقوانين الداعمة للتطبيق السليم في الأسواق المالية الإسلامية.
- تأهيل وإعداد الكوادر والقدرات البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً من خلال الجامعات والمركز البحثية المتخصصة في المالية الإسلامية لتأصيل التطبيق السليم لمقاصد الشريعة الإسلامية في التعامل في الأسواق المالية الإسلامية.

التوصيات:

- إجراء المزيد من الأبحاث حول الاشكاليات الشرعية لتداول الصكوك.

- إجراء المزيد الأبحاث المتعلقة بحوكمة والرقابة على اطراف عملية التصكيك .
- إجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية لإدارة مخاطر الصكوك وعلى وجه الخصوص المخاطر الائتمانية .
- إجراء شهادة مهنية ومتخصصة عن الصكوك من خلال أحد الهيئات المهنية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية او السوق المالية الإسلامية الدولية تتناول كيفية الإصدار وآليات التداول والقوانين المنظمة والضوابط الشرعية للصكوك .

أثر الاقتصاد الإسلامي في الدعوة إلى الله تعالى

جائحة كورونا نموذجًا

د. وليد محمد حنيفي

باحث في العلوم الشرعية والاقتصاد الإسلامي

تعاني معظمُ النُظُم الاقتصادية المعاصرة الوضعية العديد من المشكلات العملية والأخلاقية نتيجةً لعولمة الربا، وَالنظر إلى المَال على أنه غاية الحياة، وَعدم رؤية الإنسان كإنسان يستحق المساعدة والتعامل معه بأخلاق عالية، فالإنسان محور الحياة فكيف يُستغل من قِبَلِ النظم الاقتصادية الوضعية؟!

لقد رأينا كيف انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي في القرن الماضي، وها هو ذا النظام الاقتصادي الرأسمالي اليومَ يعاني من سكرات الموت، ونتيجة لذلك بدأ العالم يبحث عن ملاذ اقتصادي آمن بديلاً عن عولمة الربا المعاصر، يُنقذ البشرية، ويُسعدها، وتجَعلُ الإنسانَ محورُ الحياة الحقيقي دون استغلاله، يأتي هذا البحث نتيجةً لإفلاس المنظومات الوضعية من القيم، والأخلاق، والمبادئ، وخاصة في جائحة كورونا الوباء العالمي، وتوجُّهِ العالم إلى مبادئ، وقيمِ، وأخلاقِ الإسلامِ العظيم.

مفهوم الجائحة، والاقتصاد الإسلامي

تعريف الجائحة: عرّفَ ابن تيمية الجائحة بقوله: "فَالْجَائِحَةُ هِيَ الْآفَاتُ السَّمَاوِيَّةُ الَّتِي لاَ يُمْكِنُ مَعَهَا تَضْمِينُ أَحَدٍ: مِثْلَ الرِّيحِ وَالْبَرَدِ وَالْحَرِّ وَالْمَطَرِ وَالْجَلِيدِ وَالصَّاعِقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ويدخل فيها مَنْ لاَ يُمْكِنُ ضَمَانُهُ كَالْجُيُوشِ الَّتِي تَنْهَبُهَا وَاللُّصُوصِ الَّذِينَ يُخَرِّبُونَهَا"[1].

يظهر أن الجائحة تكون بسبب قاهر، وأنها عَّامةٌ غيرُ خاصَّةٍ، ولا يمكن تفاديها والاحترازُ منها.

ومحصل القول: الجائحة: هي كل آفة سماوية أو آدمية لا قدرة للإنسان على رَدِّها.

[1] مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ج ٣٠، ص ٢٧٨، بتصرف.

الاقتصاد الإسلامي اصطلاحًا: عرّف د. محمد شوقي الفنجري الاقتصاد الإسلامي بأنه: "هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقًا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية"[1].

مفهوم القِيَم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي

أولاً – مفهوم القِيَمُ:

القِيَمُ لغةً: الاسْتِقامةُ"[2]. والاعتدال. يقال: استقام له الأمر"[3]. وقال الله تعالى: (دِينًا قِيَمًا (الأنعام: ١٦١)، أي: "مُسْتَقِيمًا"[4].

والقِيَمُ الاقتصادية اصطلاحًا: "هي مجموعة من الضوابط والأدبيات الأخلاقية التي توجُّهُ الاقتصادَ والسياساتِ المالية"[5].

ثانيًا – مفهوم الأخلاق:

الأخلاق جمع خُلُق، والخُلُق لغةً: خُلُقُ الإِنْسَان الَّذِي طُبِعَ عَلَيْهِ[6]. وقال صاحب القاموس: " والخُلْقُ، بالضم وبضَمَّتَيْنِ: السَّجِيَّةُ والطَّبْعُ، والمُروءةُ والدينُ"[7].

وقال ابن منظور: "الخُلُقُ، بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِهَا: وَهُوَ الدِّين والطبْع وَالسَّجِيَّةُ، وَحَقِيقَتُهُ أَنه لِصورة الإِنسان الْبَاطِنَةِ وَهِيَ نفْسه وأَوصافها وَمَعَانِيهَا المختصةُ بِها بِمَنْزِلَةِ الخَلْق لِصُورَتِه الظَّاهِرَةِ وأَوصافها وَمَعَانِيهَا، وَلَهُمَا أَوصاف حسَنة وَقَبِيحَةٌ"[8].

والخُلق اصطلاحًا قال الجرجاني: "هي عبارة عن هيئةٌ للنفس راسخةٌ تصدر عنها الأفعال بسهولة ويُسْرٍ من غير حاجةٍ إلى فكر ورَوِيّةٍ، فإن كانت الهيئةُ بحيثُ تصدُرُ عنها الأفعال الجميلة عقلاً وشرعًا بسهولة، سُمِّيَت الهيئةُ: خلقًا حَسَنًا، وإن كانَ الصادرُ منها الأفعالَ القبيحةَ، سُمِّيَت الهيئةُ: خُلُقًا سيئًا"[9].

---

[1] الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، ص١٢.
[2] لسان العرب، باب: فصل القاف، ج١٢، ص ٤٩٨.
[3] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، باب: قوم، ج ٥، ص ٢٠١٧.
[4] جامع البيان في تأويل القرآن، ج ١٢، ص ٢٨٢.
[5] القيم الاقتصادية زمن وباء كورونا وما بعده، د. أحمد الإدريسي، مقال من صحفة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ١/٦/٢٠٢٠م.
[6] جمهرة اللغة، للأزدي، باب: خ ق ل، ج ١، ص ٦١٨.
[7] القاموس المحيط، للفيروز آبادي، باب: فصل الخاء، ج ١، ص ٨٨١.
[8] لسان العرب، لابن منظور، باب: فصل الخاء، ج ١٠، ص ٨٦.
[9] كتاب التعريفات، للجرجاني، ص ١٠١.

وقال الشيخ الحبنكة: " الخُلقُ صفة مستقرة في النفس – فطرية أو مكتسبة – ذاتُ آثارٍ في السلوكِ محمودةٌ أو مذمومة"[1].

يبدو أنَّ هناك تقاربًا واضحًا بين تعريف الأخلاق والقيم، فلا نكادُ نجدُ فرقًا كبيرًا بينهما، لأن كلاً منهما يتصل بكافة جوانب الحياة العملية، وعليه يكون الفعل الخُلُقي في حقيقته فعلٌ قِيَمي بامتياز.

أهمية القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي

القيم والأخلاق في الحضارة الإسلامية: تُعدُّ الأخلاقُ والقِيَمُ الإسلامية جوهرَ الدين والاقتصاد والاجتماع والسياسة، بل هي عنوانُ الشعوبِ والأُمم كافَّةً، والعلامةُ الفارقةُ لها، لذلك كان للقيم والأخلاق أهمية بالغة في بناء المجتمعات، والاقتصاد، وما جاء الإسلام من قيم وأخلاق، إنما جاء بحسب ما يوافق العقل البشريَّ والفطرةَ السليمةَ، وهي تتناسبُ مع جميع الأمكنة والأزمنة، ولا تناقِضُ العقلَ والمنطقَ والأعرافَ والعاداتِ مطلقًا[2].

يقول الدكتور سعيد عبد العظيم[3]: الأخلاق الكريمة تتوافق مع العقول السليمة والفطرة المستقيمة، وبها بُعثت الرسل وأُنزلت الكتب قال الله تعالى: **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ** (الروم: ٣٠).

جانب الأخلاق والقيم لم يُوَفَّ حقَّهُ إلا في حضارة المسلمين، تلك التي قامت في الأساس على القيم والأخلاق، وبُعث رسولها خاصة ليُتَمِّمَ مكارم الأخلاق ويكملها، وذلك بعد أن تشرذمت وتفرّقت وأُهمِلَتْ بين الأمم والحضارات[4].

فإن رسالة الإسلام رسالة قِيَم وأخلاق في الدرجة الأولى[5]، وإن معالي الأخلاق ومكارمها غاية من أسمى الغايات الإنسانية، ومن أعظم المقوّمات الحضارية، لا يمكن الاستغناء عنها لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانيّة، كما أنَّ تردّي القِيَم والأخلاقِ الاقتصادية يُكَرِّسُ الطبقية[6].

---

[1] الأخلاق الإسلامية وأسسها، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص ١٠.
[2] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٢٦٩/٢٧٠.
[3] خلق المسلم، د. سعيد عبد العظيم، ص ٢٠.
[4] الأخلاق والقيم في الحضارة الإسلامية، د. راغب السرجاني، ص ١.
[5] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٧.
[6] أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث، د. بن منصور عبد الله، والأستاذ جلطي غانم، ص، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والأفاق ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية بالجزائر.

فقد جاء من حديث مالك بن أنس رحمه الله تعالى: بَلَغَهُ: أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال: **بُعِثتُ لأُتَمِّمَ حُسْنَ الأخلاقِ**[1].

وعند الطبراني من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي بِتَمَامِ مكارمِ الأَخْلاَقِ، وكَمَالِ مَحَاسِنِ الأَفْعَالِ**[2].

يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: "يراعي النظامُ الاقتصادي معانيَ الأخلاق الفاضلة فلا يجوز لإنسان أن يهدر هذه المعاني أو يتخطى حدودها في أي جانب من جوانب نشاطه الاقتصادي لأن المجتمع الإسلامي يقوم على معاني الأخلاق كالمحبة والتعاون النظيف قال الله تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** (المائدة: ٢).

فلا حسد ولا خصام ولا حقد ولا بغضاء ولا كذب ولا غش ولا خداع ولا غدر، وإذا أراد الإنسان أن ينمي أمواله فلا يجوز له أن ينميها بما يُفْسِدُ الأخلاقَ ويقطعُ رُوابطَ المودة بين أبناء المجتمع كالاحتكار والاستغلال، والإقراض الربوي، وهذه المراعاة لمعاني الأخلاق منها ما هو متروك لإيمان الإنسان ووجدانه كالالتزام بالصدق والوفاء، ومنها ما تتدخل الدولة في إلزام الأفراد به وإجبارهم عليه مثل منعهم من الربا"[3].

وجه ارتباط المعاملات المالية بالأخلاق والقيم

إن الأخلاق والقيم الإسلامية مرتبطة بالجانب العملي لحياة الناس، لذلك جاءت التشريعات الإسلامية بالقيم والأخلاق والآداب، ودعت إليها، لأن بها يكمل إيمان المرء، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**[4].

---

[1] أخرجه مالك في الموطأ، برقم: (١٨٨٥)، باب: ما جاء في حسن الخلق، ج٢، ٧٥. قال عنه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط: "وإسناده منقطع، ولكن للحديث شواهد بمعناه يرتقي بها إلى درجة الحسن". جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤.

[2] المعجم الأوسط، للطبراني، برقم: (٦٨٩٥)، ج٧، ص٧٤.

[3] أصول الدعوة، د. عبد الكريم زيدان، ص٢٢، بتصرف.

[4] متفق عليه: أخرجه البخاري، برقم: ١٣، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ج١، ص١٢. وأخرجه مسلم، برقم: ٤٥، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان، ج١، ص٦٧.

وعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ ،رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ**" **قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ**[1].

إن ارتباط معظم أحكام الشريعة الإسلامية بالأخلاق، أما الأخلاق فإن معظم أحكام هذه الأقسام يمكن إدراجها تحت عنوانها، ولو باعتبار من الاعتبارات، لأن دوافعها قد ترجع من قريب أو من بعيد إلى دوافع الأسس الأخلاقية[2].

وإن المعاملات المالية قائمة على أساس الحق والعدل، ومعلوم أن حب الحق أحد الأسس الأخلاقية العامة، فمن كان يتمتع بخلق حب الحق فإنه لا بد أن يجد نفسه مدفوعًا بعامل خُلُقِيّ للالتزام بأحكام المعاملات المالية التي جاء بها الإسلام، لأنها قائمة على الحق والعدل، والعدل يرجع في حقيقته إلى مبدأ الحق، فأحكام المعاملات المالية التي تفرضها تنظيماتُ الشريعةِ الإسلامية تستوجبُ الالتزامُ بها أُسُسُ الأخلاقِ العامة، لا سيما إذا لا حظنا أنَّ في تجاوز حدودِهما ظُلْمًا لحقوق الآخرين، والظلم انحرافٌ خُلُقِيّ أساسه كراهية الحق عند معارضته هوىً من أهواء النفس[3].

وإنْ رَبَطَ الإسلامُ المعاملاتَ بالأخلاق، من الصدق والأمانة والعدل والإحسان والبر والصلة والمرحمة، وربط الحياة كلها بالأخلاق، فلا انفصالَ بين العلم والأخلاق، ولا بين السياسة والأخلاق، ولا بين الاقتصاد والأخلاق، ولا بين الحرب والأخلاق، فالأخلاق لُحْمَةُ الحياةِ الإسلامية وسَدَاها[4].

وقد لمح بعضُ الدراسينَ الأجانب هذه الميزةَ في الاقتصاد الإسلامي، وكيف مزج بين الاقتصاد والأخلاق، على حين فرَّق بينهما الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الشيوعي، يقول الكاتب الفرنسي: "جاك أوستري" في كتابه عن " الإسلام والتنمية الاقتصادية"، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبدًا، ومن هنا يمكن القول: إن المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانيًا، والاقتصاد الذي يستمد قوته من وحي القرآن يصبح – بالضرورة – اقتصاداً أخلاقيًا[5].

---

[1] أخرجه البخاري، برقم: ٦٠١٦، باب: إثم من لا يأمن جاره بوايقه، ج٨، ص١٠.
[2] الأخلاق الإسلامية وأسسها، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص ٢٨.
[3] المرجع السابق، ص٣٠.
[4] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٨.
[5] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٦١.

وعليه: "ليس بالمالِ وحدُهُ تحيا الدولُ والأمم، ولا بالنظرة المادية البحتة تُبنى حضارتها، إنها المبادئ والقيم، لا المصالح وحمر النعم، فواهب المال هو الله وحده، وهو الرزاق ذو القوة المتين"[1].

وهذه الأخلاقُ والقِيَمُ تنعكسُ كمًّا وكَيْفًا على حياةِ الناسِ.

أثر الاقتصاد الإسلامي في الدعوة إلى الله تعالى

الاقتصادي الإسلامي بابٌ من أبواب الدعوة إلى الله تعالى: لقد أثبتَ التاريخ أنَّ كثيراً من البلاد الإسلامية التي نعرفها اليومَ لم يدخلها جيش مسلم، ولكنها دخلت في الإسلام بتأثير التجار وغيرهم من الناس الذين لم يكونوا علماء ولا دعاة محترفين، وإنما أحبَّهم الناس لما رأوا فيهم من صدق الإيمان، وحُسْنِ الخُلُق، وحب الخير للناس، فكانوا أسوة حسنة، فأحبَّ الناسُ دينهم بحبهم، ودخلوا فيه أفراداً وجماعاتٍ، هكذا دخل الإسلام إلى ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وغيرها بوساطة تجار حضرموت وأمثالهم ممن جاؤوا من جنوب اليمن، ضاربين في الأرض مبتغين من فضل الله"[2].

ويقول الدكتور شوقي أبو خليل: "وصل الإسلام سواحل الهند الجنوبية الغربية (مليبار) عن طريق التجار المسلمين ابتداءً من القرن الأول الهجري، حيث نشطت التجارة بسبب سيطرة المسلمين على البحار"[3].

نستقرئ من خلال مما سبق أنَّ التاجر الداعية كان سببًا رئيسًا في كسب قلوب الناس من خلال زرع الثقة عندهم، لِتَبنيهِ الفضائل الأخلاقية في كل تعاملاته الاقتصادية، ومع مختلف الأجناس من الناس من أجل إيجاد الثقة وارتفاع مستوى أدائه من خلال صدق معاملته، وقوله، وفعله، وجودة بضاعته، وفي بُعْدِهِ عن غشِّ الناس، وهذه الثقة التي كان يتمتع بها التاجر الصدوق إنما كانت قيمًا وفضائلَ أخلاقية قد تمثل بها واقعًا عمليًا في تجارته، أخذ تلك القيم والفضائل من الإسلام، فكان التجار المسلمون دعاةً بحالهم قبل قالهم، وذلك عندما تجسد الإسلام في تعاملاتهم.

فيتبيَّنُ أنَّ الإسلام دخل مساحات واسعة من البلاد عن طريق التجار الذين لم يكونوا محترفين بالدعوة إلى الله تعالى، ذهبوا إلى تلك البلدان على أساس التجارة، ولكن عندما رأى الناس صدق معاملاتهم، وأقوالهم، وأفعالهم، انبهروا بهم، وقالوا لهم: مَنْ أنتم؟ وما هذا الدينُ الذي تحملونه في صدوركم؟

---

[1] آيا صوفيا.. تضحية اقتصادية ومنافع إسلامية، د. أشرف دوابه، الأربعاء، ٢٩/يوليو/٢٠٢٠م.
[2] سنن قيام الحضارات وسقوطها، عبد اللطيف بن محمد بن عبد العزيز الحميدان، ص ١٣٦.
[3] أطلس دول العالم الإسلامي، د. شوقي أبو خليل، ص ١٨٥.

فما كان جوابُهم إلا أن قالوا لهم: نحن المسلمين، وأخذوا يحدِّثونهم عن الإسلام بكل عفويةٍ وبساطةٍ، عندها دخل الناس في دين الله أفواجًا، فبقيت هذه منقبةً للتجار تُذكر لهم، وحسنة عبرَ التاريخ بأنهم في يوم من الأيام كانوا سببًا في دخول الإسلام إلى بلدانٍ، ودولٍ، ومساحاتٍ واسعة، وذلك عن طريق اقتصادهم الذي تمثلوا فيه الإسلام.

فتسهم الفضائل الأخلاقية في زيادةٍ كفاءةِ أداءِ الوحدة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي، لأنَّ قيام الوحدة الاقتصادية على أساس الفضائل الأخلاقية ستسهم في ارتفاع مستوى الثقة على مختلف الجوانب الاقتصادية.

والعكس صحيح، فعندما تنعدم الفضائل والأخلاق عند التاجر تكثر أساليبُ الغِشّ وفنونه، واحتكارُ السلع الأساسية للناس، وبيعُ المواد الفاسدة، وغيرها.

ويأتي هذا نتيجةَ حَرْصَ التاجر على جني المال من أي طريق كان، دون النظر لِحِلّه وحرمته، وسببُ ذلك جَشَعُ التاجر، وأنانيته، وحبُه الزائد للمال، وعدم شعوره بالآخرين، لتبلد أحساسيه ومشاعره.

وهذا ما أكّده الشيخ القرضاوي عندما قال: "إن من أبرز ما يميّزُ نظامَ التداول أو التبادل، أو التجارة في الإسلام هو: "جملة من المبادئ والقيم الأخلاقية والدينية والإنسانية، تُعتبر ركائزَ أساسية لبناء سُوق إسلامية نظيفة، ملتزمة بالمُثُل العليا"[1].

يتّضح بهذا أنّ أخلاقياتِ الاقتصادِ الإسلامي تُعدُّ بابًا من أبواب الدعوة إلى الله تعالى، لذلك أدخلتْ تجاراتُ المسلمين كثيراً من أمم الأرض في الإسلام.

القيم الأخلاقية التي ينطلق منها التاجر الداعية من منظور الاقتصاد الإسلامي، (جائحة كورونا أنموذجًا)

تُقسم القيم الأخلاقية إلى قسمين: القسم الأول: أخلاقيات اقتصادية إيجابية يجب الإتيان بها. والقسم الثاني: سلوكيات اقتصادية خاطئة يجب الابتعاد عنها.

القسم الأول: أخلاقيات اقتصادية إيجابية يجب الإتيان بها.

إن من ميزة اقتصادنا الإسلامي أنه اقتصاد أخلاقي، بمعنى أنه يوجب على من يمارس نشاطًا اقتصاديًا أن يتحلى بالقيم والأخلاق والضوابط التي دعا إليها الدين الإسلامي، وهذه الميزة هي التي تميز الاقتصاد

[1] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٢٦٤.

الإسلامي عن غيره من اقتصاد العالم، ومن أهم هذه المبادئ والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن يتخلق بها التاجر الداعية حتى يكون داعية بحاله قبل قاله، ما يلي: الصدق، والأمانة، النصيحة، والسماحة، وإظهار كل أشكال التكافل والتضامن الاجتماعي.

الصدقُ وعدم الكذب:

الصدق هو رأسُ أخلاق الإيمان، يأتي في مقدمة قِيَم التبادل التجاري، وأبرزُ خصائص المؤمنين، بل خصائص النبيين[1]، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري ،رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ**[2].

وعن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ،رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، – أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا – فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا**[3].

والصدق هو: "القول المطابق للواقع والحقيقة"[4].

ولا يقوم الدين بغير صدق، ولا تستقر دنيا، وعكسه الكذب الذي هو رأسُ شُعَبِ النفاق، وخصال المنافقين، وآفة الأسواق، وهذه هي آفة تجار الدينا، الذين شغلهم الربح الأدنى عن الربح الأعلى، وألهتهم المكاسب الفانية عن المآثر الباقية، وهم الذين حذّرهم[5] النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج يومًا، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ، فَقَالَ: **يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللهِ ،صلى الله عليه وسلم وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ :صلى الله عليه وسلم إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلاَّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، وَبَرَّ، وَصَدَقَ**[6].

---

[1] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص٢٦٩.
[2] الجامع الكبير - سنن الترمذي، برقم: ١٢٠٩، باب: ما جاء في التجار، ج٢، ص٥٠٦، قال عنه الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ".
[3] أخرجه البخاري، برقم (٢٠٧٩)، باب: إذا بين البيعان ولم يكتمان ونصحا، ج٣، ص٥٨.
[4] الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص٥٢٦.
[5] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص٢٦٩/٢٧٠.
[6] الجامع الكبير - سنن الترمذي، برقم: ١٢١٠، باب: ما جاء في التجار، ج٢، ص٥٠٦. من حديث رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. قال عنه الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

الأمانة: ومن القِيَم المرتبطة بالصدق والمتممة له: الأمانةُ، وهي: "خُلُقٌ ثابت في النفس يعفُّ به الإنسانُ عما ليس له به حق"[1].

وهي خُلقٌ من أخلاق الإيمان، فقد وصف الله المؤمنين المفلحين: بقول الله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ** (المؤمنون: ٨).

وجاء من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ،رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **يَقُولُ اللَّهُ: "أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا**[2].

النصيحة: ومما يكمل قيمة الصدق والأمانة ويؤكدها لنا النصيحة، وهي: "كلمةٌ يُعَبَّرُ بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له"[3].

وقد جعلها النبي صلى الله عليه وسلم هي الدينُ كله، حين قال: عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **الدِّينُ النَّصِيحَةُ" قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**[4].

السماحة في البيع والشراء والتيسير على الناس: ومن القيم الخُلُقية المطلوبة هنا: السماحة[5] وهي: "التجاوز، والتيسير، والبُعد عن الكزازة والمضايقة والمشَّاحة، والتعسير، وهي القيم التي تسود دنيا التجارة، والروح التي يجب أن تهيمن على السوق"[6].

جاء من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، سَمْحًا إِذَا اشْتَرَى، سَمْحًا إِذَا اقْتَضَى**[7].

وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ،رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ رَجُلٌ سَمْحُ الْبَيْعِ، سَمْحُ الشِّرَاءِ، سَمْحُ الْقَضَاءِ، سَمْحُ الِاقْتِضَاءِ**[8].

---

[1] الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص٦٤٥.
[2] المستدرك للحاكم، برقم: ٢٣٢٢، باب: حديث معمر بن راشد، ج ٢، ص ٦٠، قال عنه الذهبي في التعليق: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ".
[3] معالم السنن، شرح سنن أبي داود، ج٤، ص ١٢٥.
[4] أخرجه مسلم، برقم: ٥٥، باب: بيان أن الدين النصيحة، ج١، ص ٧٤.
[5] والمُسامحة في اللغة:" المُساهلة. وتسامحوا: تساهلوا". الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري باب: سنح، ج ١، ص ٣٧٦.
[6] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ٢٦٨.
[7] أخرجه ابن ماجه في السنن، برقم:٢٢٠٣، باب: السماحة في البيع، ج ٣، ص ٣٢١.
[8] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم:٧٥٤٤، باب: من اسمه محمد، ج ٧، ص ٢٩٧.

ومن السماحة: إنظارُ المدين المُعسرِ، وإعطاؤه فرصةً أو أكثرَ لكي يرتِّبُ أموره، ويَقْدَر على الوفاء بالتزامه[1]، قال الله تعالى: **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ٢٨٠).

إظهار كل أشكال التكافل والتضامن الاجتماعي: إن من أعظم القيم التي أرساها الإسلامُ في المجتمع واعتبرها ركنًا ركينًا من أعمدته هو التكافل بين أبنائه وتضامنهم فيما بينهم، وفي ظلِّ ما نعانيه من فرضِ حَجْرٍ منزليٌّ وكسادٍ للاقتصاد وتسريحٍ للكثير من العمال نحتاج وبقوة لتفعيل كل أشكال التكافل والتضامن من تعجيل الزكاة والمسارعة في الصدقات وصرف الأموال في أوجه البرِّ[2]، فقال الله تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** (المائدة: ٢)، يقول ابن كثير: " يَأْمُرُ تَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمُعَاوَنَةِ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرَاتِ، وَهُوَ الْبِرُّ، وَتَرْكِ الْمُنْكَرَاتِ وَهُوَ التَّقْوَى، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ التناصر على الباطل"[3].

وعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: **مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**[4].

ويقول النووي: " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ صَرِيحَةٌ فِي تَعْظِيمِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَحَثِّهِمْ عَلَى التَّرَاحُمِ وَالْمُلَاطَفَةِ وَالتَّعَاضُدِ فِي غَيْرِ إِثْمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ"[5].

ويتأكد إظهارُ التوّاد والتراحم، وإعطاءُ المسلمين حقوقَهم، في النوازل والجوائح، تكون حاجة الناس ملحة، ويحتاجون إلى بعضهم.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: **مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي**

---

[1] دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص٢٩٩.
[2] النموذج النبوي للتعامل مع جائحة كورونا، أسماء محمد أمين سيد، ص٨٦، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٩٥)، ٢٠٢٠م.
[3] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج٢، ص١٢.
[4] أخرجه مسلم، برقم: ٢٥٨٦، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ج٤، ص١٩٩٩.
[5] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج١٦، ص١٣٩.

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ"[1].

فبقدْرِ ما يتراحم العباد، ويتكافلون فيما بينهم، يرفع الله تعالى عنهم الجوائح، والكوارث.

القسم الثاني: سلوكيات اقتصادية خاطئة يجب الابتعاد عنها

ترك السلوكيات الخاطئة (الرأسمالية الهدامة) مثل الاحتكار، والإسرافِ، ورفع الأسعارِ، ومحاربةُ الجشع الاقتصادي، وغيرها.

أولاً – سلوك الاحتكار: إن ما رأيناهُ من التجار في الأسواق من استغلال لحاجات الناس في جائحة كورونا، يؤكد أزمة تجارنا وأسواقنا الأخلاقية والقيم الإسلامية، ومع الأسف يتأكد ويتكشف فضح هذه الأخلاق في الأحوال العادية فكيف بالأزمات؟

وهذه القيم الإسلامية تنادي بها العقول السليمة والفطرة السوية، فضلاً عن الدين الذي يوجب على الناس التعاون والتضامن وقت الشدة والأزمات.

فإن من أسوأ وأبشع الأخلاق أن يتكسب الاقتصاد العالمي من آلام الناس وقت جوائحهم وأزماتهم.

فعلى سبيلِ المثالِ لا الحَصْرِ: ما شاهدناه من استغلال أسعار الكمامات، وأدوات التعقيم، والمواد الغذائية، وغيرها من السلع الضرورية، حيث تضاعفت أسعارها، وبدأ التجار وأهل الأسواق في احتكارها حتى ترتفع أسعارها، ومنْ ثم بَيعُها للناس بأثمانٍ باهظة، فهذا هو عين الاحتكار المحرم شرعًا، وقد وردت أحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلم صريحةً في منع الاحتكار وتشديد الوعيد على المحتكرين، فمن جملة تلك الأحاديث ما رواه سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ"**[2]، وعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ**[3].

[1] أخرجه مسلم، برقم: (٢٦٩٩)، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ج٤، ص٢٠٧٤.
[2] أخرجه مسلم، برقم (١٦٠٥)، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات، ج ٨، ص ٣١٢.
[3] أخرجه ابن ماجة، برقم (٢١٤٤)، باب: الحكرة والجلب، ج ٦، ص ٣٧٥.

وجه الدلالة في هذه الأحاديث: دلّت على أن المحتكر ارتكبَ خطأً اجتماعيًا وإنسانيًا في حق إخوانه وحق المجتمع، ودلَّتْ على أنَّ المحتكر ملعون أي: مطرود من رحمة الله تعالى ومن دلالات هذه الأحاديث تتبينّ مراعاة حقوق المجتمع واحترامُ المصلحة العامّة.

فعلى الأسواق والتجار أن يتقوا الله تعالى فلا يستغلُّوا حاجاتِ الناس، ولا يحتكروها، حتى لا يقعوا في الإثم الاجتماعي والإنساني.

بهذا يتبين: أن سلوكيات الاحتكار الخاطئة تؤدي إلى مزيد من الأعباء والإرهاق في المجتمعات وخاصة في مثل جائحة كورونا، فالاحتكار سيزيد في مضار المجتمع إلى حدٍ كبير، من فقدان السلع الضرورية في الأسواق، ومن رفع أسعارها لقلتها في الأسواق، ومن المعلوم أن العَرضْ والطلب يؤثر بشكل كبير في سلوكيات الاحتكار الآثمة.

ثانيًا – سلوك الإسراف:

إن سلوكيات التهافت على شراء السلع بكميات كبيرة زائدة عن الحاجة وتخزينها، سَيزيدُ الطلبَ عليها، مما يؤدي إلى مضاعفة أثمان السلع، ممّا يسهم في ظهور أزمات حادّة وجديدة في المجتمع تضرُّ بالاقتصاد وتزيد محنته سوءًا، ويكمن الخطر أكثرَ في اقتناء السلع الضرورية بشكل زائد أكثر من اللازم والمطلوب، عندها لا يستطيع الفقير وأصحاب الدخل المحدود شراءها، فيكونان ضحية، وعُرضةً لجائحة كورونا، فتصبح الكارثة إنسانية[1].

وهذا ما رأيناه في كوفيد (١٩) كيف أن الناس هجمت على المولات فأفرغتها من السلع، وأسرفوا في أخذ السلع، ولم يتركوا للآخرين شئيًا.

علينا أن نفكر بغيرنا وألاَّ نكون أنانيين، ولا نسرفَ في اقتناء الموادّ، بل يتحتم علينا ترشيد، وتقنينُ الاستهلاك حتى لا يحدُثَ نقصٌ، ومن ثمَّ يستطيع الفقراءُ الحصولَ عليها.

فقد صحَّ الحديث عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**[2].

ثالثًا – سلوك رفع الأسعار:

---

[1] النموذج النبوي للتعامل مع جائحة كورونا، أسماء محمد أمين سيد، ص٨٥.

[2] متفق عليه، أخرجه البخاري، برقم: (١٣)، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ج١، ص١٢.وأخرجه مسلم، برقم (٤٥)، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان، ج١، ٦٧.

فرفع الأسعار لاستغلال حاجة الناس يُعدُ من قَبيْلِ أكل أموال الناس بالباطل وهو محرم شرعًا قال الله تعالى : **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا لَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء: ٢٩) .

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ،رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **لاَ يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسِهِ**[1] .

ظهر ارتفاع الأسعار جليًا في جائحة كورونا استغلالاً للظرف، بسبب الطلب على السلع بشكل كبير.

بهذا يتّضح أن: النظام الإسلامي الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المصالح العامّة، وحراسةِ المبادئ، والقيمِ الأخلاقيّة الاقتصادية، من خلال تفعيل دور الإيمان والمعتقد، وإبرّاز القيم والأخلاق الإسلامية، من خلال ما يؤمن بها التاجر، حتى تكون سلوكًا واقعيًا وعمليًا. وتركِ تلك السلوكيات الخاطئة ويعملُ على تخفيف الضغوط الاقتصادية على الدولة والأفراد في وقت الجوائح ومنها جائحة كورونا.

البُعد الأخلاقي والاقتصادي في جائحة "كورونا"

الفرق بين الأخلاق الإسلامية والأخلاق النفعية

نحن إذ نتكلم عن هذه المعايير الأخلاقية الإسلامية، علينا أن نفّرقَ بين الأخلاق الإسلامية التي مبعثها الدينُ، والإيمانُ، والعقيدةُ التي فيها الرحمة، والسماحة، والصدق، والنصيحة، والبُعْدُ عن كل غرر وجهالة، وغش، فمن خلال هذه الأخلاق والقيم العالية ينطلق التاجر الداعية في الفيافي والقفار وما وراء المحيطات والبحار.

نفّرقُ بين العقلية التجارية التي مناطها النفع الشخصي والربح، والتي ينعدم فيها كل خلق إسلامي سَنيٍّ، فتُجَّار المادة النفعية اليومَ لا هَمَّ لهم إلا الحصولُ على الربح، ولا يفهمون إلا لغةَ الأرقام، ولا همَّ له إلا ابتلاعُ السوق، وهزيمةُ المنافسين، واقتناصُ الأموال بأيِّ وسيلةٍ كانت، وتحقيق أكبر عائد من الأرباح

[1] أخرجه الدار قطني، برقم:(٢٨٨٥)، باب: كتاب البيوع، ج٣، ص٤٢٤. وأخرجه أحمد في مسنده، برقم: (٢٠٦٩٥)، باب: حديث أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، ج٣٤، ٢٩٦. والبيهقي في السنن الكبرى، برقم: (١١٥٤٥)، باب: من غصب لوحًا فأدخله في سفينة، ج٦، ص١٦٦.

والفوائد بغض النظر عن الأساليب التي تُتبع، والطرق التي تُسلك في جني الأموال، هذه هي المادية النفعية الفردية الدنيوية العاجلة التي دوافعها الأنانية والجشع.

أخلاق المسلمين بين الأمس واليوم

كان للإسلام الفضل الأكبر في رفع السويّة الأخلاقية للجيل الأول حيث كان التشريع يتنزّل غضًّا طريًا، والناسُ متعطشة للقيم والأخلاق والمبادئ التي تُرْسِي قيمُ العدلِ والرحمة والاحترام والتقدير للإنسان الممتهن آنذاك، فكانت أخلاقهم مصقولة من وحي القرآن والسنة.

وفي ذلك يقول ول ديورانت: "كان للإسلام أكبرُ الفضل في رفع مستوى المسلمين الأخلاقي والثقافي، وهو الذي أقام فيهم قواعدَ النظام الاجتماعي والوحدة الاجتماعية، وحضهم على اتباع القواعد الصحيحة، وحرّر عقولهم من كثير من الخرافات والأوهام، ومن الظلم والقسوة، وحسن أحوال الأرقاء، وبعث في نفوس الأذِلَّاءِ الكرامة والعزة، وأوجدَ بين المسلمين درجةً من التوازن والبعد عن الشهوات لم يُوجُدْ لها نظيرٌ في أيةِ بقعةٍ من بقاع العالم يسكنها الرجل الأبيض"[1].

فهذه الأخلاق الإسلامية والقيم العالية السامية لم تكن يومًا نتاج تطور فكري على مرّ العصور، وإنما كانت وحيًا من الله تعالى فكان مصدرها الحقيقي التشريع الإسلامي منذ خمسة عشر قرنًا من الزمان[2].

ولكن مع مرور الزمن أضاع المسلمون اليوم هذه القواعد الأخلاقية الواعية وتحجرت في قوالب عينية تناقلتها الأجيال، وأصبحت طقوسًا مقصودة لذاتها أكثرَ منها وسيلةً لتحصين الأخلاق أي انفصلت الأخلاق عن الدين بعد أن كانا شيئًا واحدًا بل توغل الخلاف بين الدين والأخلاق إلى أن بلغ بينهما أحيانًا درجة التعارض والعداء؛ ففي هذا المجال عند كثير من الطبقات الشعبية أصبح الناس عندنا نحن المسلمين يعتبرون الدين قضيةً بسيطةً عبارةً عن علاقة بين الإنسان وربه في منتهى الاستخفاف واللامبالاة، أما الأخلاق فهي قضية علاقات بين الإنسان والإنسان.

وأصبح من النادر أن نجد من ينسجم سلوكه الأخلاقي مع ممارسته الدينية الجوفاء، وهكذا انتاب المسلمين أعاصيرُ من الانحراف الأخلاقي وانعكس على – سلوكياتهم حتى قيل لو بُعث فيهم اليوم صاحب الرسالة لما عرف منهم شيئًا ولأنكر عليهم جُلَّ أعمالهم، ولذلك شاعت مقولة: – الحمد الله الذي عرفَّني الإسلامَ

[1] قصة الحضارة، ول ديورَانت، ج١٣، ص٦٩.
[2] الأخلاق الإسلامية والقيم في الحضارة الإسلامية، د. راغب السرجاني، ص١.

قبل المسلمين – ، ففي ذلك دلالة أن الإسلام الحقيقي مازال محفوظًا على المستوى النظري أولاً في الوحيين، وفي تراثه الزاخر بالمؤلفات في جميع مجالات الحياة وفي سيرة السلف الصالح، أما على المستوى العملي اليوم فقد أصبح المسلم مثلاً لجميع المساوئ من الانحراف الأخلاقي والتدني الحضاري والفساد النفسي، من هنا كان الإصلاح النفسي، هو الدعايةَ الأولى لتغليبِ الخير على الشر، فإن لم تُصلح النفوس أظلمت الآفاق وسادتِ الفتنُ حاضرَ الناس ومستقبلهم[1] لذلك قال الله تعالى : **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** (الرَّعْدِ : ١١) .

وعليه يمكن القول : إنَّ المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانيًا، والاقتصاد الذي يستمد قُوَّتَهُ من وحيِ القرآن والسنة يصبحُ بالضرورةِ اقتصاداً أخلاقيًا دعويًا .

البُعْدُ الأخلاقي والاقتصادي في جائحة "كورونا"

الأصل أن تستمر القيم والأخلاق وأن تظهرَ وقتَ الأزمات أكثرَ منها في غيرها، وأن تسودَ كلَّ مكوِّناتِ المجتمع، وخاصّةً في مثل جائحة كورونا، هذه الجائحة تُحيِ مخزونَ القيم الدينية والاجتماعية في مجال التضامن الاجتماعي وخاصة التضامن الأُسْرِيّ، وقد ذهبَ العديدُ من المفكرين إلى أنَّ العالم زَمَنَ كورونا وما بعدَهُ، هو عالمٌ ما بعد الكوارث ولن يكون إلا عالم القيم والأخلاق بامتيازٍ[2] .

ولكن الإنسان ينسى ويتخلى عن مبادئه شيئًا فشيئًا، وقد يطغى بما عنده من مال وجاه وغيرهما من النعم، فقال الله تعالى : **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى** (العلق : ٦–٧) .

يقول ابن كثير في تفسيره : "يُخْبِرُ تَعَالَى عَنِ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ ذُو فَرَحٍ وَأَشَرٍ وَبَطَرٍ وَطُغْيَانٍ، إِذَا رَأَى نَفْسَهُ قَدِ اسْتَغْنَى وَكَثُرَ مَالُهُ"[3] .

وهذا ما يحدث اليومَ تمامًا في الاقتصاديات الغربية غير الأخلاقية، وبهذا ينسلخُ الإنسان عن قيمه ومبادئه وأخلاقه، كما تبينّ في جائحة كورونا عن الانهزامية الأخلاقية الفاضحة لكثير من دول العالم .

[1] أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث، د. بن منصور عبد الله، والأستاذ جلطي غانم، ص٢٩.
[2] مرجع سابق، التدريسي.
[3] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج٨، ص٤٣٧.

وعادةً ما تكشف الأزماتُ معادنَ الناس، وحاجةَ الناس لبعضهم، وتنتشر مظاهر التضامن من مشاعرِ الإنسانية وغيرها، فالأزمات عادةً ما تُحي قيم التضامن والتضحية، ونكرانَ الذاتِ لدى بعضِ الفئات المجتمعية، مثل الأطباء والممرضين، وأصحاب الثراء والمال، وغيرهم، وهذا ما يعني بدايةً لعودةِ الشعور بالحاجةِ إلى الانتماء الاجتماعي والتضامنِ الإنساني العالمي، فقد كشف وباء (الكورونا) ضرورة التضامن والرجوعِ إلى دفْء الأسرةِ الواحدة.

وفي المقابل الاقتصاد المادي الشرس هو الاقتصادُ الذي لا يأخذُ بعين الاعتبارِ تلكَ الضوابط والأدبيات والأخلاقيات، وهو سببُ الأزماتِ الإنسانيةِ والبيئةِ المختلفة، ولا ينبغي للاقتصاد أن يدمّرَ ويخرِّبَ ويهمِّشَ، باسم العلم، والمنهجية العلمية، فحاجةِ العالم إلى الأخلاق والقيم الفاضلة حاجةً ضروريةً وملحَّة، وما أفسدَ العلوم والمناهج، والاقتصاد إلا بُعدُها عن القيم والأخلاقِ والأدبِ والفضيلةِ، إذْ تناقُضَ بين العلمِ والأخلاق فهما وجهانِ لعملةٍ واحدة.

ولقد تبين من خلال جائحة (الكورونا)، أنَّ مجموعةً من الدول أولَتْ أهميةً مبالغًا فيها للاقتصاد على حساب الأخلاق والقيم والنفْعِ العامِّ، وأسفرت عن الأنانية والجشع، والنفاقِ السياسي، كما توضَّحَ أيضًا أن الاقتصاد الناجح في العالم هو الاقتصادُ المنتجُ الذي يسعى إلى التنمية المستدامة في اقتصاد القيم والأخلاق[1].

أظهرتْ لنا جائحة كورونا وَهَنَ ووهم الحضارةِ الماديةِ الغربيةِ، وَهْمَ التفوق الاقتصاديِ الذي كانوا يتبجحون به، طالما كانت تلك الحضارات قائمةً على الماديات فحسب، وأهملت الجوانب الأخلاقية والروحية، والإنسانية، فالحضارةُ المادية تنطلق من إيمانها وثقتها بالقوة الاقتصادية المادية، بخلاف الاقتصاد الإسلامي الذي ينطلق من إيمانه بالله تعالى، وبالرحمة، والشفقة، والتعاون، وتحمَّل المسؤولية، والتكافل الاجتماعي على بني الإنسان.

تقول القيم الاقتصادية الإسلامية لنا: الإنسانُ قبل البُنيان، والساجدُ قبل المساجد، لأن كل خسارة مادية واقتصادية قابلةٌ للتعويض إلا النفسَ البشرية فغيرُ قابلةٍ للتعويض، فمنظومة القيم الاقتصادية الإسلامية، تعلَو على القيم المادية، فالقيم الأخلاقية الاقتصادية أهمُ وأبقى من القيم المادية.

[1] مرجع سابق، التدريسي.

وفي وقتنا الحاضر، أضحت حرية الأديان مكفولة عملاً بميثاق الأمم المتحدة[1]، والتي تسمح للمسلمين بأن يقيموا شعائرهم الدينية في أماكن إقامتهم وأن يمارسوا نشاطهم الاقتصادي والتجاري من خلال تجارتهم استيراداً وتصديراً، وما عليهم إلا أن يغتنموا هذه الفسحة في نشر دينهم من خلال الامتثال بالأخلاق الحميدة في نشاطهم الاقتصادي كي تتحقق دعوتهم إلى الإسلام.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إنَّ العلاقات الاقتصادية، والتبادلات التجارية بين المسلمين وغيرهم، هي من أهم العوامل الأساسية التي تساعد على إبلاغ الدعوة إلى الإسلام.

مسؤولية الدعاة والدولة في الأزمات والجوائح

أولاً – مسؤولية الدعاة: يقع على عاتق الدعاة مهام جسيمة في الأزمات وغيرها، فَهُمْ صوت المجتمع الروحي والديني، بدعوة التجار والأسواق بأن يلتزموا مبادئ القيم والأخلاق فلا غش ولا استغلال ولا احتكار لحاجات الناس، وخاصة وقت الشدة، وذلك من خلال من منابرهم ودروسهم ومحاضراتهم وغيرها.

ورفع معنويات الناس وعدم الخوف والجزع من الرزق لقول الله تعالى: **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ** (الذاريات: ٥٦–٥٨).

وحثّ الناس على التعاون والتكافل والتضامن فيما بينهم فهم أسرة واحدة لقول الله تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** (المائدة: ٢).

ولقول الله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** (الْحُجُرَات: ١٣).

إن الظرف الراهن العالمي في جائحة كورونا، يُوجب على الاقتصاديين من التجار والأسواق الرحمة والشفقة والتخفيف على الناس، من ضيق العيش ونكده، فالحياةُ ليسَتْ للأغنياء فحسب كما يراها الرأسماليون، فالحياة للفقراء وللأغنياء، وللأقوياء والضعفاء على حدٍ سواء.

ثانيًا – مسؤولية الدولة:

[1] مرجع سابق، التدريسي.

يجب على الدولة التدخل في الأزمات، فتسن التشريعات والقوانين اللازمة لمنع الاحتكار، ورفع الأسعار، ومحاربة المحتكرين، والمستغلين للأزمة، فإن انفلات الأسواق وقت الأزمات يجبُ أن يُوُاجه بكل حزم وشدة وصرامة؛ فتتدخل الدولة كمسعف ومنقذ للناس وقت الضرورة والحاجة؛ فتدخل الدولة لحماية المصلحة المجتمعية، ولتدعيم المبادئ الأخلاقية بين الناس، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: **كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسؤولٌ عنْ رَعِيَّتِه، الإمامُ راعٍ، ومسؤولٌ عن رعيَّته**[1].

وجه الدلالة في الحديث: مسؤولية الإمام عن رعيته؛ فتتأكد المسؤولية أكثر وقت الشدائد، والظروف القاهرة، مثل جائحة كورونا.

والرعاية كما هو بارز في اسمها وكما فهمها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق أكبر مصلحة ممكنة للمجتمع"[2].

فدور الدولة الإسلامية منوطٌ– بمقاومة كل محاولات إخراج السوق الإسلامية عن هدفها، وهو أن تكون وسيلة لتحقيق المنافع، وجلب المصالح، وسد حاجات الناس[3].

النتائج:

- الجائحة عند جمهور الفقهاء: هي كل آفة سماوية أو آدمية لا دخل للإنسان فيها ولا قدرة له على ردها.
- الاقتصاد الإسلامي: "هو الذي يوجِه النشاطَ الاقتصاديَّ وينظّمه وفقًا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية"
- مفهوم القيم الاقتصادية: "هي مجموعة من الضوابط والأدبيات الأخلاقية التي توجه الاقتصاد والسياسات المالية".
- مفهوم الأخلاق: "الخلق صفة مستقرة في النفس – فطرية أو مكتسبة – ذات آثار في السلوك محمودةً أو مذمومةً".
- للقيم الأخلاقية أهمية كبيرة في الاقتصاد الإسلامي، وبناء المجتمعات واستمرارها.
- للمعاملات المالية الاقتصادية ارتباط وثيق، لأنها من المعاملات الحياتية العملية اليومية.

[1] أخرجه البخاري، برقم: (٨٩٣)، باب: الجمعة في القرى والمدن، ج٢، ص٥، من حديث عبد الله بن عمر .رضي الله عنه
[2] تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، إسماعيل علوي، وعادل مياح ص١٢، جامعة محمد خيضر بسكرة.
[3] المرجع السابق، ص١٤.

- أثبت التاريخ الإسلامي بأن الاقتصاد الإسلامي كان له الأثر البارز في الدعوة إلى الله تعالى من خلال الامتثال بأخلاقياته وآدابه الإسلامية.
- هناك قيم أخلاقية اقتصادية ينبغي على التاجر الداعية المسلم التحلي بها، منها: الصدق، والأمانة، والنصيحة، والسماحة، وغيرها.
- هناك سلوكيات اقتصادية خاطئة ينبغي على التاجر الداعية المسلم الابتعاد عنها منها: الاحتكار، والإسراف، ورفع الأسعار، وغيرها.
- على تجار المسلمين أن يبرهنوا للعالم بأن أخلاقنا وقيمنا فوق كل شيء في الجانب الصحيح.
- مبعث الأخلاق الاقتصادية في الإسلام الدين والمعتقد الإسلامي، بينما الأخلاق التجارية مبعثها التجارة واستُرباح المال بأي طريق كان.
- صُقِلَ المسلمون بالأخلاق الإسلامية فكان لهم الأثر البارز على جميع المستويات، منها: الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- وجود شرخ واضح عند التجار المسلمين اليوم في منظومة الأخلاق الاقتصادية.
- التاجر المسلم الحق لا يقبل إلا بالاقتصاد الذي يستمد قُوَّتُهُ وأخلاقه من الكتاب والسنة.
- تكون القيم الأخلاقية الاقتصادية أشدَّ ظهوراً وقتَ الشدائدِ والكوارثِ والجوائحِ مثل جائحة كورونا.
- تُظهر الأزماتُ والظروفُ القاهرةُ مخزونَ القيمِ الأخلاقيةِ والدينيةِ والاجتماعيةِ.
- كشفتْ لنا جائحة كورونا وَهْن ووَهْمَ الحضارة الغربية، عندما أظهرت أنانيتها، وأغلقت أبوابها أمام الدول الأخرى.
- الاقتصاد الإسلامي هو الملاذ الآمن لجميع الدول والأفراد، حيث العدل والرحمة، لا استغلالَ فيه ولا ظلم.
- على التجار المسلمين كَسْبُ العلاقات الاقتصادية، والتبادلات التجارية بين المسلمين وغيرهم، في إبلاغ الدعوة إلى الإسلام.
- إنَّ الانحرافَ في ممارسة الحرية الاقتصادية عن حدود المنهج الإسلامي سوف يهدد مصالح المجتمع، وهذا يستلزم تدخل الدولة لمنع من التجاوزات وضمان الحقوق الفردية والجماعية.

التوصيات:

- ضرورة تثقيف المسلم عمومًا، والتاجر خصوصًا، ورجالِ القرار الاقتصادي تثقيفًا جيدًا من خلال إقامة دورات وبرامج دورية في الجانب الأخلاقي الاقتصادي الإسلامي، حتى يكونوا نماذج حية على أرض السوق والواقع للدعوة إلى الله تبارك وتعالى من خلال نوافذ الاقتصاد، التي تُمكّنُ بناء الأمة انطلاقًا من تعاليم دينها وشريعة ربها السمحة، والالتزام بها، فعالمنا ينتظر عودة شرع الله في البيع والشراء، وينتظر عودة الحكم بالقواعد الاقتصادية الصحيحة على مستوى الاقتصاد الكلي، خصوصًا مع الإقبال العالمي على الاقتصاد الإسلامي باعتباره أكثرَ الأنظمة المالية أمنًا، وإنتاجيًا، وسرعة في النمو، بل هو الأكثر قدرة على التعامل مع مشكلات الاقتصاد العصري.
- أن تكون القوانين متضمنة للقيم الأخلاقية الاقتصادية الإسلامية، فإن المجتمعات الإنسانية بأمس الحاجة إلى الضوابط والقواعد الإسلامية لتنظيم النشاط التجاري والاستثماري والتصدي للممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع، فالضوابط والقواعد التي جاء بها الإسلام لتنظيم الأسواق وضوابط وقواعد واقعية مثالية، ينبغي وضعها في صورة قوانين وتشريعات وإجراءات تنظيمية لمنع الظلم بكل أشكاله وصورة وضمان حرية المنافسة في الأسواق.
- هذا البحث هو نواة لينطلق منه طلاب الماجستير والدكتوراه حتى يتم تناوله بشكل أوسع.

المصادر والمراجع

١. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤.

٢. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٨.

٣. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٣.

٤. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١.

٥. كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.

٦. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.

٧. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

٨. صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
٩. موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية.
١٠. الجامع الكبير – سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشّار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٦.
١١. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.
١٢. المعجم الأوسط، للطبراني، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، عدد الأجزاء: ١٠.
١٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
١٤. المستدرك للحاكم، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠ عدد الأجزاء: ٤.
١٥. معالم السنن، شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) الناشر: المطبعة العلمية – حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م.
١٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، عدد الأجزاء: ١٨.
١٧. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٨. الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، دار الشروق / القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
١٩. القيم الاقتصادية زمن وباء كورونا وما بعده، د. أحمد الإدريسي، مقال من صحفة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ٢٠٢٠/٦/١م.
٢٠. الأخلاق الإسلامية وأسسها، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم / دمشق، ط٥، ١٩٩٩م.
٢١. خلق المسلم، د. سعيد عبد العظيم، دار القمة ودار الإيمان / الإسكندرية بمصر، ٢٠٠٤م.
٢٢. الأخلاق والقيم في الحضارة الإسلامية، د. راغب السرجاني، www.rasoulallah.net
٢٣. أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث، د. بن منصور عبد الله، والأستاذ جلطي غانم، ص، بحث محكم مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والأفاق ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية بالجزائر.
٢٤. أصول الدعوة، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة / بيروت، ط٩، ٢٠٠٢م.
٢٥. دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص٨، دار وهبة / القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
٢٦. آيا صوفيا.. تضحية اقتصادية ومنافع إسلامية، د. أشرف دوابه، arabi21.com، الأربعاء، ٢٩ / يوليو / ٢٠٢٠م.
٢٧. سنن قيام الحضارات وسقوطها، عبد اللطيف بن محمد بن عبد العزيز الحميدان، ص ١٣٦، العبيكان / السعودية، ط١، ٢٠١٧م.
٢٨. أطلس دول العالم الإسلامي، د. شوقي أبو خليل، ص ١٨٥، دار الفكر / دمشق، ط ٢، ٢٠٠٣م.
٢٩. النموذج النبوي للتعامل مع جائحة كورونا، أسماء محمد أمين سيد، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٩٥)، ٢٠٢٠م.
٣٠. النموذج النبوي للتعامل مع جائحة كورونا، أسماء محمد أمين سيد، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (٩٥)، ٢٠٢٠م.
٣١. قصة الحضارة، المؤلف: ول ديورَانت = ويليام جيمس ديورَانت (المتوفى: ١٩٨١ م)، تقديم: الدكتور محيي الدّين صَابر، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمُود وآخرين، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، عام النشر: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٣٢. القيم الاقتصادية زمن وباء كورونا وما بعده، د. أحمد الادريسي، مقال من صحفة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ٢٠٢٠/٦/١م.
٣٣. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، إسماعيل علوي، وعادل مياح، جامعة محمد خيضر بسكرة، من دون تاريخ.

الأسهم المتداولة في الأسواق المالية وحكمها الشرعي

نظام يوسف عبد السلام

باحث في قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - جزر القمر

عرف عصرنا لونًا من رأس المال استحدثه التطور الصناعي والتجاري في العالم، وذلك ما عرف باسم «الأسهم »، وهو من الأوراق المالية التي تقوم عليها المعاملات التجارية في أسواق خاصة بها، تسمى (بورصات الأوراق المالية) تعتبر الأسهم أداة تمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة يمنح مالكه مجموعة من الحقوق الأساسية، وسأتطرق في هذا البحث إلى بيان نوع من أنواع الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية وبيان بعض آراء العلماء وحكمها الشرعي.

المبحث الأول: مفهوم الأسهم وخصائصه

أولا: مفهوم الأسهم: يطلق علماء الاقتصاد مصطلح السهم على أمرين هما:

١. الحصة أو النصيب للمساهم في شركة من شركات الأموال، وهذه الحصة تمثل جزء من رأس مال الشركة، ويتم إصدار السهم على صورة صك يعطى للمساهم، ويكون وسيلة لإثبات حقوقه في الشركة.

٢. الصك أو الوثيقة المثبتة التي تعطى للمساهم إثباتًا لحقه، لأن السهم يعطي للمساهم حقوقًا تجاه الشركة كما يترتب عليه التزامات نحوها[1].

ويرى آخرون أن الأسهم "عبارة عن صكوك متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها، وتخول له بصفته هذه ممارسة حقوقه في الشركة[2].

ثانيا: خصائص الأسهم: تتسم الأسهم بمجموعة من الخصائص، أهمها ما يلي:

١. الأسهم صكوك متساوية القيمة، وهذا يمنح لكل حامل سهم بالضرورة نفس حقوق حامل السهم الآخر طالما كانت أسهمهما عادية. وعادة ما تُحدد التشريعات في كل دولة الحد الأدنى والأعلى للقيمة الاسمية للسهم.

---

[1] هارون، محمد صبري، "أحكام السوق المالية، ص 30 جيهان جمال، عالم البرصة، ص41

[2] الزحيلي، وهبة، " المعاملات المالية المعاصرة 2002، ص 362

٢ . عدم قابلية السهم للتجزئة، ومن ثم لا يجوز تعدد مالكي السهم الواحد أمام الشركة إذا آلت ملكيته لأكثر من شخص نتيجة لإرث أو هبة أو غير ذلك، فهذه التجزئة وإن كانت صحيحة بين هؤلاء إلا أنها لا تسرى في مواجهة الشركة. ولذا يتعين عليهم تحديد أحدهم أو غيره لتمثيلهم أمام الشركة. وهذه الخاصية من شأنها تسهيل مباشرة الحقوق التي لا يتصور تجزئتها كحق التصويت في الجمعية العمومية.

٣ . قابلية الأسهم للتداول بالطرق التجارية متى كانت هذه الأسهم اسمية، وذلك عن طريق نقل القيد باسم المتنازل إليه في سجل المساهمين بالشركة. وفي حالة الأسهم لحاملها يتم التنازل عن طريق التسليم المادي. ولا شك أن هذه الخاصية هي التي تفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.

وهناك استثناءات ترد على هذه الخاصية كعدم قابلية أسهم مؤسسي الشركة للتداول لفترة معينة بهدف الحد من قيام شركات غير جادة بتخلص مؤسسوها من أسهمهم بعد تأسيسها، وكذلك عدم قابلية الأسهم للتداول إلا بعد صدور أول ميزانية عمومية سنوية للشركة حتى يتم بناء التداول على معلومات حقيقية عن المركز المالي.

٤ . عدم وجود تاريخ استحقاق محدد للأسهم طالما أن الشركة مستمرة فى مزاولة أنشطتها[1].

ثالثا : الحقوق الأساسية لمالكي الأسهم في الشركات المساهمة : يخول لسهم صاحبه مجموعة من الحقوق الأساسية وهي :

١ . حق الاستمرار في الشركة : لأن المساهم يملك أسهمًا في الشركة، فلا يجوز فصله منها ولا تنزع ملكيته لأسهمه إلا برضاه.

٢ . حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة : ويمكن هذا الحق المساهم من المشاركة في إدارة الشركة، ولكل سهم صوت، أما صاحب السهم الممتاز فيكون متعدد الأصوات.

٣ . حق مراقبة أعمال الشركة : بمراجعة ميزانيتها، وحساب أرباحها، وخسائرها، وتقارير مجلس الإدارة، وغير ذلك من أمور الشركة.

٤ . حق المشاركة في الحصول على الأرباح والاحتياطات.

٥ . حق الأولوية في الاكتتاب : إذا قررت الشركة زيادة رأس مالها وطرح أسهم جديدة.

---

(1) عصام أبو النصر، أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الإسلامي، ص40، الزحيلي، وهبة، " المعاملات المالية المعاصرة، ص363

٦ . حق التنازل : عن السهم بالبيع أو الهبة أو غير ذلك .

٧ . حق الحصول على نصيبه : من موجودات الشركة عند التصفية[1] .

المبحث الثالث : أنواع الأسهم وحكمها في ميزان الفقه الإسلامي

هناك أنواع عديدة من الأسهم، وهذا التنوع يرجع إلى اعتبارات متعددة، ومعرفة هذه الأنواع وتصورها في غاية الأهمية، لتنزيل الحكم الشرعي عليها، إذ الحكم على الشيء فرع من تصوره، ومن ثم فسوف نبحث هذه الأنواع وفقًا للاعتبارات الآتية :

أولاً : أنواع الأسهم من حيث طبيعة الحصة التي يقدمها الشريك وحكمها : تنقسم الأسهم حسب هذا الاعتبار إلى :

١ . أسهم عينية : وهي الأسهم التي يكتتب بها المساهم بدفع قيمتها عينًا(عقاراً أو منقولاً ولا تدفع نقداً، وقد اختلف الفقهاء في جواز الاشتراك بالحصص العينية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : جواز الاشتراك بالعروض مقومةً .

القول الثاني : جواز الاشتراك بالمثليات كالحبوب والأدهان .

القول الثالث : عدم الاشتراك بالعروض مطلقًا[2] .

والراجح من الأقوال هو القول الأول بجواز الاشتراك بالعروض، وبناء عليه يمكن الحكم بصحة إصدار السهم العيني والتعامل به اختياراً لمذهب من قال به، تيسيراً على المسلمين في معاملاتهم، ولا يوجد دليل نقلي على منعها[3]

٢ .أسهم نقدية : وهي التي يكتتب بها المساهم ويدفع قيمتها نقداً . **حكم** هذا النوع من الأسهم جائز باتفاق الفقهاء، حيث أجمعوا على جواز المشاركة بالأثمان المطلقة[4] .

ثانيا : أنواع الأسهم من حيث الحقوق الممنوحة لصاحبها والحكم الشرعي : تنقسم الأسهم حسب هذا الاعتبار إلى :

---

(1) الزحيلي، المرجع السابق، ص 366، عصام أبو النصر، لمرجع السابق، ص35.
(2)رضوان، سمير عبد الحميد، " أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، ص 286.
(3)القرة داغي، علي، " الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، ص391
(4) النشار، محمد عبد الفتاح، "الأسهم في سوق الأوراق المالية، ص62

أسهم عادية: وهي التي تتساوى في قيمتها وتعطي المساهمين حقوقًا متساوية، ويعطي صاحبها قدر من الربح يتفق مع ما دفعه للشركة دون أي زيادة أو نقصان، كذلك يتحمل الخسارة بقدر أسهمه. **والحكم الشرعي لهذا النوع من الأسهم** هو الجواز بغير خلاف[1].

أسهم ممتازة: وهي التي تعطي صاحبها حقوقًا خاصة، وتختص بمزايا لا توجد في الأسهم العادية، وتعطي صاحبها حقوق إضافية على الحقوق الأساسية لحاملي الأسهم لجذب الاكتتاب بها، وهذه الحقوق تختلف من شركة لأخرى حسب الشروط المتعلقة بإصدار الأسهم الممتازة.

وتتميز الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية بالخصائص التالية[2]:

١. حق الأولوية في الحصول على نسبة من الأرباح بحد أدنى ٥٪ قبل التوزيع على باقي الأسهم الأخرى. وحكم هذه الميزة عدم الجواز شرعًا لعدم المساواة في الحقوق بين المساهمين.

٢. حق الأولوية في الحصول على نسبة ثابتة من الأرباح سواء ربحت الشركة أو خسرت، وحكم الأسهم ذوات هذه الميزة عدم الجواز شرعًا لأنه هذا هو عين الربا المحرم.

٣. حق الأولوية باستعادة قيمة الأسهم بكاملها عند تصفية الشركة قبل سائر المساهمين، والحكم الشرعي لهذه الميزة هي عدم الجواز لعدم تساوي الحقوق والالتزامات بين المساهمين.

٤. حق صاحب السهم بأن يكون له أكثر من صوت للسهم الواحد في الجمعية العمومية، **حكم الأسهم ذوات هذه الميزة** هو عدم الجواز لأن الأصل أن الشركاء متساوون في الحقوق، ومنها التساوي في الأصوات بعدد الأسهم.

٥. حق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب بأسهم جديدة عند زيادة رأس المال، **وحكم هذه الميزة** هو الجواز، وذلك لأنه يحق للمساهمين الاتفاق على عدم إدخال شركاء جدد معهم. إن إصدار الأسهم الممتازة بشروطها المختلفة حسب الشركة المصدرة، والتي تختص بمزايا لا تتوافر في الأسهم العادية غير جائز شرعًا (قرار مجمع الفقه الإسلامي، رقم ٦٥ –١٩٩٢) لأن ذلك يخالف الأصل في قيام الشركة، وهو قيامها على أساس المساواة بين الشركاء، وهو حق أصيل لكافة الشركاء، ويؤدي انعدامه أو التفريط فيه إلى الربا أو الظلم، وكلاهما محرم في شريعة أحكم الحاكمين.

---

(1) البرواري، شعبان محمد إسلام، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ص62

(2) النشار، 2006، ص 79

٦ . أسهم مؤجلة: وهي التي تعطى للمؤسسين، ولمن يقومون بترويج الأسهم الجديدة للشركة عند إنشائها، وتسمى مؤجلة لأنها لا تستحق نصيبًا من الأرباح الموزعة إلا بعد سداد حاملي بقية الأسهم، **حكم هذا النوع من الأسهم** غير جائز شرعًا، لأن عقد الشركة في الفقه الإسلامي يقوم على المساواة بين جميع الشركاء وتحمل الجميع المخاطرة واستحقاقهم الأرباح[1].

ثالثًا: أنواع الأسهم من حيث طريقة التداول أو الشكل القانوني والحكم الشرعي: تنقسم الأسهم حسب هذا الاعتبار إلى:

١ . أسهم اسمية: وهي الأسهم التي تحمل اسم المساهم، ويسجل عليها اسم حاملها، وتثبت ملكيته لها، وتتداول بطريق التسجيل. **حكم هذا النوع من الأسهم** يجوز شرعًا إصدارها والتداول بها، إذ الأصل أن ملكيته بحصة في الشركة تعطيه الحق في حمل الصكوك المثبتة لحصته باسمه[2].

٢ . أسهم لحاملها: وهي الأسهم التي لا تحمل اسم حاملها، ويعتبر حامل السهم هو المالك في نظر الشركة، وحيازته دليل على ملكيته. **حكم هذا النوع من الأسهم** عدم جواز إصدار اسهم لحامله، لجهالة الشريك، لأنه يفضي إلى النزاع والخصومة، كما يؤدي إلى إضاعة حقوق صاحبها، إن اغتصبها أو التقطها شخص أخر أو ضاعت، فإن حامله سيكون شريك بدون وجه حق، وعلى هذا فإن هذه الأسهم تعتبر باطلة، ويجب رد قيمتها إلى المساهم الأول أو استبدالها بقيمتها الاسمية، وإلا كانت شركة فاسدة[3].

٢ . أسهم لأمر: وهي الأسهم التي يكتب عليها عبارة لأمر وتتداول بطريقة التظهير دون الرجوع إلى الشركة، فيصبح الثاني هو مالك السهم الجديد، والأول متخليًا عنه. **حكمه** هذا النوع من الأسهم جائز شرعًا، لانتفاء الجهالة بمعرفة المساهم الثاني، ولا يفضي إلى منازعة أو ضرر[4].

رابعًا: أنواع الأسهم من حيث الاستهلاك واسترداد القيمة: تنقسم الأسهم وفقًا لهذه الاعتبار إلى:

١ . أسهم رأس المال: وهي الأسهم التي لا يجوز لصاحبها استرداد قيمتها مادامت الشركة قائمة، ولا تعود للمساهم إلا عند التصفية النهائية للشركة. **حكم** هذا النوع من الأسهم جائز شرعًا وهو الأصل والقاعدة في الشركات.

---

(1) ينظر البرواري، ، ص92
(2) ينظر البرواري 2002، ص 91
(3) ينظر القرة داغي، ، ص 119
(4) ينظر هارون، ، ص 226

٢ . أسهم التمتع: وهي التي تستهلكها الشركة، بأن ترد قيمتها إلى المساهم قبل انقضاء الشركة، ويبقى صاحبها شريكًا له الحق في الحصول على الأرباح، والتصويت في الجمعية العمومية، ويطلق على هذه العملية بالاستهلاك، ويكون ذلك بعدة طرق كأن تشتري الشركة جزء من الأسهم، أو تسحب الشركة من التداول في كل سنة عدد من الأسهم بطريقة القرعة وتدفع قيمتها لمالكيها من الأرباح. **حكمها الشرعي** منها ما هو جائز ومنها غير جائز[1].

أ . الجائز من أسهم التمتع: يجوز في أسهم التمتع أن يعطى المساهم قيمتها بأقل من القيمة الحقيقية، فيبقى له حق في موجودات الشركة وفي رأس ماله الاحتياطي، فيحق له حينئذ أن يأخذ جزء من أرباح الشركة ولو كان أقل من أرباح المساهمين الذين لم يأخذوا قيمة أسهمهم من الشركة.

ب . غير الجائز من أسهم التمتع:

١ . إذا سددت القيمة الحقيقية للسهم سواء كانت أقل أو أكثر من القيمة الاسمية، فلا يجوز لصاحبها أن يبقى شريكًا، ولا يستحق الحصول على أرباح الشركة، كما لا يتحمل خسارتها، لأن صلته بالشركة قد انقطعت ويكون قد استوفى ماله.

٢ . إذا سددت القيمة الاسمية للسهم، وكانت أعلى من القيمة الحقيقية للسهم، فلا يجوز لصاحبها البقاء في الشركة ويحصل على الأرباح فيما بعد، لأنه يكون قد استوفى رأس ماله المدفوع كاملاً بغير نقصان.

خامسًا: أنواع الأسهم من حيث القيمة: قد يحمل السهم أكثر من قيمة، وهذه القيم هي:

أ . القيمة الاسمية: وهي القيمة التي تبين في السهم، أي القيمة التي تدون في الصك الذي يعطى لمالك السهم، والتي دفعت من المساهم لامتلاك السهم، **والحكم الشرعي لهذه القيمة** جائز شرعًا، لأن الأصل أن يكون الصك الذي يثبت حصة الشريك في رأس المال مطابقًا للمبلغ الذي تم دفعه من قبل المساهم.

ب . قيمة الإصدار: وهي القيمة التي يصدر بها السهم عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال مضافًا إليها مصاريف وعلاوة الإصدار، **الحكم الشرعي لهذه القيمة** هي الجواز، إذ لا يوجد ما يمنع من إضافة ما تحتاجه الشركة من مصروفات إلى قيمة السهم.

---

(1) ينظر مبار بن سليمان آل سليمان، أحكام التعامل فبي الأسواق المعاصرة، ص121، كنوز اشبليا لنشر 2005 هارون، ص 233

ج. القيمة الحقيقية: وهو النصيب الذي يستحقه السهم في صافي أموال الشركة بعد حسم ديونها، وإعطاء القيمة الحقيقية. وهو جائز ويقره الفقه الإسلامي، وحسب ما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر، تؤثر في القيمة الحقيقية للسهم.

د. القيمة السوقية: وهي قيمة السهم في السوق المالي بحسب العرض والطلب والمضاربات والظروف السياسية والاقتصادية.

حكم القيمة السوقية أن اعتبار هذه القيمة وتداول الأسهم على ضوئها أمر لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، حيث يجوز عرض الأسهم للبيع بأقل أو أكثر من قيمتها الاسمية وحسب سعر السوق[1].

سادسًا: أنواع الأسهم من حيث التصويت: تنقسم الأسهم وفقًا لهذا الاعتبار إلى:

١. أسهم مصوتة: وهي الأسهم التي تجمع بين حقوق الملكية، وحق الإدارة والتصويت والانتخاب، **حكمه** جائزة شرعًا.

٢. أسهم غير مصوتة: وهي الأسهم التي تمثل حقوق المشاركة في أرباح المشروع، دون أن يكون لمالكيها حق الإدارة أو التصويت أو الانتخاب أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، **حكم هذه النوع** أن وهذا النوع من الأسهم غير جائز شرعًا[2].

سابعًا: أنواع الأسهم من حيث المنح أو عدمه: تنقسم الأسهم وفقًا لهذا الاعتبار إلى أسهم يدفع صاحبها قيمتها:

١. القيمة الاسمية: وهي القيمة التي تبين في السهم، أي القيمة التي تدون في الصك الذي يعطى لمالك السهم، والتي دفعت من المساهم لامتلاك السهم، **والحكم الشرعي لهذه القيمة** جائز شرعًا، لأن الأصل أن يكون الصك التي يثبت حصة الشريك في رأس المال مطابقًا للمبلغ الذي تم دفعه من قبل المساهم.

٢. قيمة الإصدار: وهي القيمة التي يصدر بها السهم عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال مضافًا إليها مصاريف وعلاوة الإصدار، **والحكم الشرعي لهذه القيمة هي الجواز**، إذ لا يوجد ما يمنع من إضافة ما

---

(1)ينظر النشار، ، ص 99-133

(2) البرواري، 2002، ص 96

تحتاجه الشركة من مصروفات إلى قيمة السهم[1].

المبحث الثالث إصدار وتداول الأسهم في ميزان الفقه الإسلامي

أولا: حكم التعامل بالأسهم في نظر الشريعة الإسلامية: اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التعامل بالأسهم الصادرة من شركات المساهمة تبعًا لاختلاف حكم الشركات المساهمة على القولين: الأول: إباحة الشركات المساهمة العامة وكذلك الأسهم الصادرة منها. والثاني: تحريم شركة المساهمة. ولكل فريق من الفريقان الأدلة الفقهية التي استند عليها في الإباحة أو التحريم، ولكن لسنا وأكتفي بعرض الرأي الراجح في المسألة[2].

١. إصدار الأسهم: عند إنشاء شركة مساهمة عامة، يتم تقسيم رأس مالها إلى أسهم ذات قيمة اسمية متساوية، وتطرح هذه الأسهم للاكتتاب العام، وإذا كانت الشركة قائمة، وأرادت زيادة رأس مالها، فيتم ذلك عن طريق الاكتتاب الخاص أي بعرض أسهمها على أفراد محدودين كالمساهمين القدامى، وتسمى هذه العملية السوق الأولية.

٢. تداول الأسهم: يعد التداول من الخصائص الجوهرية للسهم، وهي العملية اللاحقة لإصدار الأسهم، وتتم هذه العملية في السوق الثانوية، ويقصد بالتداول هو إمكانية انتقال ملكية السهم من شخص"البائع" لأخر"المشتري" بإحدى الطرق التالية:

- التسجيل: أي القيد في سجل المساهمين بالشركة يتم التداول بالأسهم الاسمية.
- بالحيازة الفعلية: ويكون ذلك بالتسليم المادي، وهذا في الأسهم لحاملها.
- التظهير: وهي طريقة تداول الأسهم لأمر بنقل ملكية السهم بالكتابة على ظهر السهم[3]

ثانيا: حكم إصدار وتداول الأسهم في الفقه الإسلامي: اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم إصدار وتداول السهم على رأيين؛ الأول: جواز إصدار وتداول الأسهم، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء. والثاني: عدم جواز إصدار وتداول أسهم الشركات المساهمة العامة. أما الرأي الراجح: جواز إصدار وتداول الأسهم في إطار من الضوابط التالية:

الضوابط الشرعية: جواز تداول الأسهم ليس على إطلاقه بل هناك ضوابط للتعامل بها، يمكن إجمالها

---

(1) ينظر القرة داغي، 1990، ص 562
(2) ينظر السالوس، علي أحمد، " المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي، ص235،
(3) ينظر البرواري، ص 103

فيما يلي :

- أن لا تكون الأسهم من النوع المحرم شرعًا كالأسهم الممتازة .
- أن لا يترتب على التعامل بها أي محظور شرعي، كالربا والغرر والجهالة .
- أن تكون صادرة عن شركة تتوفر فيها قواعد وأسس المشاركة في الأعباء وتحمل المخاطر .
- أن تكون طبيعة نشاط الشركة مباحًا فالشركات الإنتاجية والخدمية التي تعمل في إنتاج سلعة محرمة كالخمور أو لحم الخنزير، فلا يجوز التعامل بأسهمها، وكذلك الشركات التي تقدم خدمات محرمة كالدعارة والسحر والشعوذة أيضًا لا يجوز التعامل بأسهمها[1] .

الضوابط القانونية : هناك ضوابط قانونية لتداول الأسهم يمكن إجمالها فيما يلي :

- لا يجوز تداول الأسهم العينية وأسهم المؤسسين إلا بعد نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين كاملتين من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري .
- لا يجوز تداول الأسهم النقدية إذا كانت عملية الاكتتاب بأكثر من قيمتها الاسمية إلا بعد نشر الميزانية عن سنة كاملة .
- لا يجوز تداول أسهم أعضاء مجلس الإدارة طوال عضويتهم في الشركة لضمان حسن الإدارة وعدم إساءة استخدام أموال المساهمين .
- للمساهمين القدامى حق الأولوية على المساهمين الجدد في شراء الأسهم المتنازل عنها .
- لمجلس الإدارة حق أولوية في شراء الأسهم المتنازل عنها أو إلغائها بقصد منع دخول غرباء في الشركة .

وهذه الضوابط لا تتعارض مع الفقه الإسلامي، مادام القصد الحفاظ على مصلحة الشركة والمحافظة على حقوق المساهمين[2] .

النتائج :

- عدم قابلية السهم للتجزئة، ومن ثم لا يجوز تعدد مالكى السهم الواحد أمام الشركة .
- يصح إصدار السهم العيني والتعامل به، تيسيراً على المسلمين في معاملاتهم، للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم جديدة عند زيادة رأس المال .

---

(1) ينظر القرة داغي، ، ص 176، السالوس، علي أحمد 240

(2) فياض، عطية، "سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، ص 199

- يجوز شرعًا إصدار الأسهم والتداول بها، إذ الأصل أن ملكيته بحصة في الشركة تعطيه الحق في حمل الصكوك المثبتة لحصته باسمه.
- عدم جواز إصدار اسهم لحامله، لجهالة الشريك، لأنه يفضي إلى النزاع والخصومة.
- جواز إصدار وتداول الأسهم في إطار من الضوابط الشرعية.

التوصيات

- ضرورة إنشاء بورصات أوراق مالية محلية إسلامية تنضبط بالضوابط الشرعية.
- ضرورة استقلال البورصة الإسلامية للأوراق المالية عن البورصة التقليدية الحالية لضمان التزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل خاص
- إجراء الدراسات والبحوث في مجال الأسواق المالية العالمية وتقييمها من الناحية الشرعية للاستفادة منها مما يوافق الشرع.

المصادر والمراجع

١. جيهان جمال، عالم البرصة، الطبعة ٢٠١١ مركز الدراسات الاقتصادية مصر
٢. رضوان، سمير عبد الحميد، " أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦ م.
٣. صالح الفرفور، محمد عبد اللطيف، " الأسواق المالية وأحكامها الفقهية في عصرنا الحاضر
٤. فياض، عطية، "سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي"، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨.
٥. مبارك بن سليمان آل سليمان، أحكام التعامل فبي الأسواق المعاصرة، ص ١٢١، كنوز اشبليا لنشر ٢٠٠٥.
٦. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الجزء الثاني، ١٩٩٠ م.
٧. هارون، محمد صبري، "أحكام السوق المالية: الأسهم والسندات ضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، عمان. ١٩٩٩ م.
٨. البرواري، شعبان محمد إسلام، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية نقدية"، دمشق – سورية، دار الفكر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
٩. الزحيلي، وهبة، " المعاملات المالية المعاصرة "، دمشق – سورية، دار الفكر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
١٠. السالوس، علي أحمد، " المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي"، الكويت –مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثاني،
١١. القرة داغي، علي، " الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، العدد السابع، الجزء الأول، ١٩٩٢.
١٢. النشار محمد عبد الفتاح، "الأسهم في سوق الأوراق المالية: رؤية شرعية في ضوء الفقه الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

الأمن الغذائي من منظور إسلامي

د. عبد الرزاق قبا خليل

لاشكَّ أنَّ موضوعَ الغذاء والأمن الغذائي أصبحَ موضوعَ الساعة، في ظلِّ ما تشهدهُ البلادُ العربيةُ عمومًا والإسلاميةَ خصوصًا، وما يشهدهُ بلدنا الحبيب في ظلِّ الحرب الظالمة والحصار الخانق الجائر، ومفرزاتهما، والتي ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة وَخصوصًا الناحية الاقتصادية.

أعلن المكتب المركزي للإحصاء في آخر إحصائية في نهاية ٢٠١٨، نتائج مسح الأمن الغذائي عن العام ٢٠١٧، وفيه أن نسبة ٢٣.٤٪ من السوريين يُصنفون في خانة الآمن غذائيًا، و ٤٥.٦٪ في خانة "مُعرض هامشيًا" لانعدام الأمن الغذائي، و ٣١٪ غير آمن غذائيًا. ووفقًا لتقديرات البرنامج؛ يُعاني حاليًا نحو ٩.٣ مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي؛ بزيادة قدرها ١.٤ مليون شخص خلال الستة أشهر الماضية فقط.

وسأتعرض بشكل مقتضب، لمفهوم الأمن الغذائي من منظور إسلامي، والحلول المتاحة.

أولاً: تعريف الأمن الغذائي

هناك تعاريف متعددة لمسألة الأمن الغذائي، وكلها تصب في نفس المعنى ولعل أقربها ما نص عليه التقرير النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ أن الأمن الغذائي "يوجد حين يتمكن جميع الافراد في كل زمان من الحصول علي الغذاء الكافي ماديًا واقتصاديًا، طعام آمن ومُغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية ولتوفير طعامهم".

ثانيًا: الأمن الغذائي في الإسلام

لقد اختار الله تعالى الدين الإسلامي ليكون دينًا للبشرية جمعاء إلى قيام الساعة، فأودع فيه عناصر الشمول والمرونة والتجدد الذاتي، فغدا قادراً على إيجاد الحلول المناسبة لجميع الإشكالات التي تظهر في العالم، ولا تظهر هذه المشاكل إلا نتيجة سوء أفعال الإنسان وانحرافه عن جادة الصواب ومنهج المُشرِّع جل جلاله، ومن هذا المنطلق فإن الشريعة الإسلامية قدمت للبشرية أسسًا لتحقيق الأمن الغذائي، هي نصوص

مباركة من القرآن العظيم، وسُنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فالقرآن العظيم أشار في آيات عدة إلى الطعام وأهميته للإنسان.

قال تعالى في كتابه العزيز: **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**(قريش: ٤)؛ فرغد الرزق والأمن من المخاوف، من أكبر النعم الدنيوية، الموجبة لشكر الله تعالى.

وقال تعالى: **الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ* وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ** (الشعراء: ٧٨ –٧٩).

وقال تعالى: **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا** (الإنسان: ٨)، وقوله: **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**؛ أي: وهم في حال يحبون فيها المال والطعام، لكنهم قدموا محبة الله على محبة نفوسهم، ويتحرون في إطعامهم أولى الناس وأحوجهم؛ **مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**.

وقد سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى كل المنظمات في تعريف الأمن الغذائي، في حديث شامل جامع حيث قَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا**.

فالأمن الغذائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن العام، والأمن الصحي، والمجتمع الخائف، الجائع، المريض، لن تقوم له قائمة. ومن هنا حثَّ ديننا الحنيف على تعهد الفقراء والبذل والعطاء في سبيل الله.

عن عبدِاللَّهِ بنِ سَلَامٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ[1]: **أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيامٌ، تَدخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلَامٍ**.

حتَّى أنه عدَّ عدم إكتراث الإنسان المؤمن لجيرانه، وتفقدهم وتفقد أحوالهم، من نواقض الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]: **ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به**.

وهذا دليلٌ على ضرورة تفعيل التكافل الاجتماعي في جميع الأوقات، وخصوصًا عند اشتداد المصائب والمحن.

[1] رواهُ الترمذيُّ وقالَ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.
[2] قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني والبزار، وإسناد البزار حسن.

وبالعودة لكتاب الله عز وجلَّ كمنهجِ حياة، نجدُ في قصة سيدنا يوسف عليه السلام وتعامله مع سنيِّ القحط التَّي مرت بالبلاد خيرٌ دليلٍ، على مفهوم الأمن الغذائي، وسبل تحقيقه، فإذا قرأنا القصة بعين المتأمل وبمنهاج التحليل العلمي الموضوعي نجد أن سيدنا يوسف عليه السلام انتهج في حلِّ الأزمة منهجًا علميًا اعتمد على ركائز أربع.

– الركيزة الأولى (الاستشراف) : حيث استشرف سيدنا يوسف عليه السلام حجم وطبيعة المشكلة حينما علمَ تأويل الرؤيا بفضل الله ومنته قال تعالى : **وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون** (يوسف : ٤٣) .

فاستشراف المشكلة قبل وقوعها يختصر الكثيرَ من الوقت والجهد ، ويسهل عملية التخطيط والاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة .وهنا تكمن أهمية وجود معاهد للأبحاث والدراسة الاستراتيجية مهمتها تحليل المعطيات واستشراف المستقبل ورسم الخطوط العريضة لمواجهة أي حالة طارئة عند وقوعها .

– الركيزة الثانية (التخطيط الاستراتيجي) : قال تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام : **قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون* ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون* ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون** (يوسف : ٤٧ – ٤٨ – ٤٩) .

وهنا تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي بعد استشراف المستقبل؛ ويكون التخطيط ممنهجًا ضمن إطار زمني متسلسل، على أن يتم التنفيذ بالشكل الدقيق والأمثل والمستمر، فدأبًا تعني المثابرة والاجتهاد مع كفاءة إدارة الموارد . قال :

- **تزرعون سبع سنين دأبا،**
- **فذروه في سنبله،**
- **إلا قليلا مما تأكلون.**

وهنا تبرز أهمية إدارة الموارد ومحاربة الهدر بكافة أشكاله، وإن كان الإسراف من الأمور التي نهانا عنها الشرع زمن الرخاء فمن باب أولى أن يكون النهي أشداً في زمان القحط والمجاعات.

يَا بَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ (الأعراف: ٣١)؛ والحفاظ على المخزون الاستراتيجي ودعمه تحت أصعب الظروف.

إلا قليلا مما تحصنون (يوسف: ٤٨)؛ أي ثم يأتي بعد هذه السنين الخِصْبة سبع سنين شديدة الجَدْب، يأكل أهلها كل ما ادَّخرتم لهن من قبل، إلا قليلا مما تحفظونه وتدَّخرونه ليكون بذوراً للزراعة.

– الركيزة الثالثة: (حُسنُ إدارةِ الموارد): قال تعالى على لسان سيدنا يوسف: **قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ** (يوسف: ٥٥)؛ فلا تكفي الأمانة لإدارة الموارد، بل يجب أن يتضافر معها العلم في كيفية إدارة هذه الموارد على النحو الأمثل.

إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ؛ أي: حفيظ للذي أتولاه، فلا يضيع منه شيء في غير محله، وضابط للداخل والخارج، عليم بكيفية التدبير والإعطاء والمنع، والتصرف في جميع أنواع التصرفات، وليس ذلك حرصا من يوسف على الولاية، وإنما هو رغبة منه في النفع العام، وقد عرف من نفسه من الكفاءة والأمانة والحفظ ما لم يكونوا يعرفونه؛ فلذلك طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض، فجعله الملك على خزائن الأرض وولاه إياها.

– الركيزة الرابعة (العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي): فقد حبانا الله أرضًا معطاء، ومناخًا أمثل، ولاشك أن من يمتلك أمنه الغذائي، فهو يمتلك القوة وحرية القرار.

وفي السياسة الدولية، تُعد القوة الغذائية وهي استخدام الزراعة كوسيلة للسيطرة السياسية، عن طريقها تقوم دولة أو مجموعة من الدول بتقديم أو منع سلع من دولة أخرى أو مجموعة من الدول لكى تتمكن من التلاعب بسلوكها. وقد لوحظ أنه يمكن استخدامها كسلاح محتمل بعد استخدام أوبك في وقت سابق للنفط كسلاح سياسي. الطعام له تأثير كبير على التصرفات السياسية لأي أمة. وكاستجابة لتأثير القوة الغذائية، فإن الدولة عادةً ما تتصرف لصالح مواطنيها، لتوفير الطعام. وليس ببعيد عنا ما فعلته الدول من استخدامها للغذاء كسلاح في سبيل تركيع الشعوب فبرزت عبارات مثل: (النفط مقابل

الغذاء) و (الغذاء مقابل السلام) . ولنا مما حدث ويحدث في العراق والسودان والصومال واليمن وسوريا وغيرها من الدول العربية والإسلامية أمثلة واقعية قريبة العهد .

وصدق جبران خليل جبران حين قال : ويل لأمة تأكل مما لاتزرع وتلبس مما لا تصنع .

أخيراً؛ لابدمن تضافر جميع الجهود بين الدولة والأفراد في سبيل تحقيق الأمن الغذائي .

وكما أسلفت سابقا فقد حضَّ شرعنا الكريم على أهمية التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ولذلك نجد أن الشارع الكريم قد فرض أداء أغلب كفارات الذنوب على شكل إطعام المساكين والمحتاجين فمن نعم الله علينا أن جعل الدين كاملاً حيث شرع الشرائع وأنزل الأحكام ووضع لكل شيء مسألته وحكمه، ومن ذلك الكفارات التي يستوجب أداؤها حين الوقوع في مخالفات فقهية تكون زاجراً ورادعًا عن تكرارها، وأمرًا تعبديًا لله سبحانه يُكفّر بها هذه المخالفة الشرعية، وأورد هنا بعض تلك الكفارات؛ ككفارة اليمين والنذر والظهار والإيلاء والإفطار والصيد للمحرم وغيرها من الكفارات كما حثَّ شرعنا الحنيف،من خلال القرآن الكريم، والسنة النبويَّة المطهَّرة في أكثر من موضع على فضل الإطعام للمساكين، والفقراء، وإخراج زكاة الأموال، وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية . ومن ضمنها تحقيق الأمن الغذائي .

ويمكن تلخيص ما سبق بشكل موجز في خطوط رئيسة عامة لتحقيق الأمن الغذائي :

– أولاً : المهام التي تقع على عاتق الدولة :

١ . الاستشراف الواقعي والدقيق للمستقبل من خلال تحليل معطيات الحاضر .

٢ . التخطيط الموضوعي والواقعي لمواجهة الحالات الطارئة .

٣ . تنفيذ الخطط من خلال إدارة المواد بالشكل الأمثل واستنفار جميع الجهود الممكنة .

٤ . العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المدى المنظور وبذل جميع الإمكانات المتاحة لتحقيق هذه الغاية .

– ثانيًا : المهام التي تقع على عاتق الأفراد انطلاقًا من التوجيهات الشرعية :

١ . التكافل الاجتماعي

٢ . المساعدة في إدارة الموارد؛ من خلال المقولة (المال ملكك ولكن الموارد ملك للجميع) فلا إسراف ولا تبذير .

٣ . شكرُ الله على النعم ولا يكون الشكر باللسان فقط بل بالحفاظ على هذه النعم .

٤ . الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والاعتصام بحبله المتين ونبذ الكره والحقد والبغضاء والعمل على نشر رسالة الإسلام رسالة المحبة والسلام الأمن والأمان بالأفعال لا بالأقوال وصولاً إلى : **الجسد الواحد الذي إذا أشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى** .

المراجع

- القرآن الكريم .
- كتب السنة النبوية .
- تفاسير القرآن .
- وكيبيديا .
- مقالات متعددة حول مفهوم الأمن الغذائي .

دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية

- رؤية تنزيلية بمقاربات استشرافية -

د. عبد الكريم بناني

عضو في بنية المعاملات المالية والمجتمع لمختبر الدراسات والأبحاث في المالية الإسلامية والتنمية؛ جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية الشريعة بفاس- المملكة المغربية

الحلقة (١)

العمل الخيري هو كل عمل وفعل ومهنة يتحصل منها النفع والصلاح للفرد والجماعة بنية صادقة ابتغاء وجه الله تعالى.

– من ينظر إلى المشاريع التي تحققت وتتحقق بفضل الاستفادة من الأعمال الخيرية العامة والمتنوعة يتوصّل إلى معرفة الحكمة الربانية أوّلا: في محاربة الاكتناز، وثانيا: في تشريع العمل الخيري، وكل ذلك ما هو إلا إسهام في العملية التنموية التي تعدّ قاطرة للتنمية الاقتصادية.

– نظرا للأهمية التي يوليها الشرع الحكيم لأمر محاربة الفقر، جعل أول مصرف في الزكاة لهذا الصنف، لعلمه سبحانه بما يحققه ذلك من تنمية اقتصادية للمجتمع المسلم.

– استطاع تدخّل العمل الخيري في هذا الجانب أن يسهم بشكل كبير – وما زال – في مدّ العون لفئة مستضعفة في المجتمع، قد يؤدي إهمالها إلى إضعاف اقتصاد الدولة.

– من مقاصد العمل الخيري، حفظ المجتمع من انتشار أسباب الجريمة التي يوجبها الاضطرار والحاجة.

لا يمكن الحديث عن العمل الخيري كفعل إنساني، دون الحديث عن التطور الذي أصبح يعرفه هذا العمل، حيث تنوعت أساليبه وتوسعت دائرته، وتطورت المفاهيم المصطلحية المرتبطة به كمنهج وكعمل، ليصبح الحديث في هذا العصر عن منظومة متكاملة للعمل الخيري تسهم في تقدم الدول الإسلامية لما تؤدّيه من أدوار استراتيجية مهمة تنعكس بشكل إيجابي وفعال.

وبالعودة إلى التأسيس الشرعي للعمل الخيري، نجد الشارع الحكيم يرشد ويبيِّن أهمية العمل ويحثُّ عليه قبل ذلك، يقول سبحانه في كتابه الكريم: **وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (الحج: ٧٧)، ويقول أيضا:

وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ (آل عمران: ١٠٤)، ويبين النبي صلى الله عليه وسلم بعض أنواعه، فيقول: "**إنَّ سلامَك على عباد الله صدقة، وإماطتك الأذى عن الطَّريقِ صدقة، وإنَّ أمرك بالمعروف، ونهيك عن المنكر صدقة**"[1].

فالعمل الخيري يسهم في التقليل من انتشار ظاهرتي الفقر والعوَز، وتحسينِ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناس، والمساهمة في تحصين النفوس البشرية، وكلّها آثار ومساهمات لها ارتباط بالتنمية الاقتصادية في عمومها ومداخلها المرتبطة بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتثمين الموارد البشرية والإسهام في الرواج الاقتصادي وحركية رأس المال، ويكفي الاستدلال على أصل التنمية والاستثمار بأساس عمارة الأرض، لأن به يتحقق معنى الاستخلاف في الأرض، لقول الحق سبحانه: **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** (هود: ٦١)، أي جعلكم عمّارها وسكانها، "فالاستعمار: الإعمار... جعلوا الأرض عامرة بالبناء والغرس والزرع لأن ذلك يعدُّ تعميرا للأرض حتى سمّي الحرث عمارة لأن المقصود منه عمر الأرض"[2]، وهو أمر يسهم بكل تأكيد في تحقيق مفهوم التنمية الاقتصادية.

إن دور العمل الخيري ومساهمته الاقتصادية، تتوسّع دائرته كلما انتظم واعتمد وَفق رؤية عصرية تمكّنه من إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تعرفها المجتمعات المسلمة على وجه الخصوص، وهو الأثر الذي يتضح جليا وواضحا وملموسا في كثير من الدول العربية التي طوّرت من أساليب الاشتغال وقننّت الوسائل التي تعين في تحقيق التنمية المنشودة والتي تعدُّ من مقاصد تشريع العمل الخيري عموما.

إن للعمل الخيري قيم إنسانية كبرى، فهو سلوك حضاري يتجسد بشكل حيّ في "المجتمعات التي تنعم بمستويات متقدمة من الثقافة والوعي والمسؤولية، كما أنّه يلعب دوراً مهمًا وإيجابيًا في تطوير المجتمعات وتنميتها، فمن خلال المؤسسات التطوعية الخيرية يتاح لكافة الأفراد الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة، كما يساعد العمل الخيري على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى

[1] مسند أحمد بن حنبل، ح 8336.
[2] التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، 13/109، دار سحنون، د.ت.

المشاركين ويشعرهم بقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه"[1]، لذلك تزايدت أهمية العمل الخيري في الآونة الأخيرة لما تبيَّن من الآثار الطيبة المحمودة التي تتحقق للمجتمع.

إن البحثَ في دور العمل الخيري في تنمية الاقتصاد، بحثٌ في أسسٍ تنزيلية، تستشرف مستقبلا متميزا يقوم فيه العمل الخيري بدور فعال ومهم، فللعمل الخيري أهداف ومزايا كبيرة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

وهذه الدراسة تسعى إلى توضيح أهمّية العمل الخيري في الجانب الاقتصادي عموما، ببيان الإسهام الفعلي للعمل الخيري في تعزيز وتطوير الاقتصاد سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو بالوسائل والآليات العمَلية الإنتاجية التي تحقِّق مستوى معينا من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحفيزُ الناس على المبادرة والإسراع إلى تأسيس أعمال خيرية تأسّيا بما يحققه الواقع، خاصّة أنِّي لم أقف على دراسة تعتني بالتأصيل التنزيلي المرتبط بما يتحقّق على مستوى الواقع، بمقارباته المختلفة بين الدول الإسلامية، لذلك ركّزت على بعض الدول الإسلامية التي اعتنت بالعمل الخيري سواء تعلق الأمر بالوقف الإسلامي أو بالمبادرات التي تروم النهوض بالقطاع الاقتصادي، ويتحقق بها تنمية اقتصادية حقيقية.

وهكذا، جاءت الدراسة في تمهيد ومحورين أساسيين: الأول، يرصد دور العمل الخيري في تمويل العملية التنموية وأثر ذلك على الاقتصاد، والثاني، يتناول دور العمل الخيري في محاربة الفقر ومعالجة الظواهر السلبية التي تعرقل العملية التنموية، والثالث، موسوم بدور العمل الخيري في تنمية البنية التحتية والقطاعات الأساسية، والرابع، يتحدث عن دور العمل الخيري في تثمين الموارد البشرية ومعالجة الظواهر المُضعِفة للاقتصاد.

تمهيد، في المراد ب"العمل الخيري" و"التنمية الاقتصادية"

لا يخفى على كل باحث، أنَّ تحديد مصطلحات البحث هو البناء الأول الذي يكشف ويبيِّن أهداف الدراسة، ويميطُ اللثام عن قضايا البحث ومضمونه العام، وقد تحدّدت عناصر هذا البحث ومصطلحاته في: "العمل الخيري"، "التنمية الاقتصادية".

أولا: المراد بالعملِ الخيري ومشروعيته

[1] العمل الخيري ودوره في تنمية الأسرة والمجتمع. نشر بموقع مجلة الوطن على الشبكة: alwatannews.net، بتاريخ: 1 شتنبر 2012.

العمل الخيري من أعظم السمات التي يمكن أن يتحلى بها الإنسان، لأنّها ترتبط بمفهوم التطوع، الذي يتأسس على مفهوم المصالح والمنافع.

أ – معنى العمل الخيري: يقصد بالعمل في اللغة، "المهنة والفعل"[1]، أما الخير فيقصد به "كل ما فيه نفع وصلاح، أو ما كان أداة لتحقيق منفعة أو جلب مصلحة"[2]، وهو يرتبط بحسنِ الاختيار، وتعددِ البدائل التي يمكن الاختيار من بينها[3]، ويشير أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) إلى الفرق بين الخير والمنفعة فيقول: "إن كل خير نافع، ولكن ليس كل نفع خيرا"[4]، واستشهد بقوله تعالى عن الخمر والميسر: **قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا** (البقرة: ٢١٩).

يقول الأصفهاني(ت ٣٥٦ هـ) عن الخير: إن "الخير ما يرغب فيه كل البشر، كالعقل، والعدل، والنفع، والفضل. وضدّه الشر"[5]، ويقول ابن سينا: إن الخير هو "ما يتشوّقه كل شيء ويتم به وجوده"[6].

وبذلك يكون المراد من العمل الخيري بعد بيان المعنى اللغوي، هو: **كل عمل وفعل ومهنة يتحصل منها النفع والصلاح للفرد والجماعة بنية صادقة ابتغاء وجه الله تعالى**[7].

ب – مشروعية العمل الخيري، تستمد مشروعية العمل الخيري من القرآن والسنة النبوية ومن عمل الصحابة رضي الله تعالى عنهم. ففي القرآن الكريم، وردت الآيات الكثيرة التي تحثّ على فعل الخير والمساهمة والمسارعة إليه، وترتيب الجزاء الأوفى لصاحبه، منها:

---

[1] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، مادة عمل، ط.1. ط.2. ط.3. دار صادر. بيروت. لبنان. 2000م. 2003م. 2004م.

[2] قاموس المصطلحات الاقتصادية، محمد عمارة، ص205، القاهرة دار الشروق، د.ت.

[3] العمل الخيري، مفهومه وموقعه من مقاصد الشريعة. ابراهيم البيومي غانم. ص81، مجلة حراء العدد14. تاريخ النشر:22 فبراير 2017، موقع المجلة على الشبكة: hiragate.com

[4] الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، ص161 - 16، دار الكتب العلمية، بيروت ط1981.

[5] المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، راجعه وقدم له وائل أحمد عبد الرحمن. مادة خير المكتبة التوفيقية. القاهرة. مصر.

[6] النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تقديم ماجد فخري، ص229، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1985.

[7] يعرف الدكتور يوسف القرضاوي "العمل الخيري"، فيقول: "هو النفع المادي والمعنوي الذ يقدمه الإنسان لغيره، من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا ولكن ليحقق هدفا خاصا له أكبر من المقابل المادي، قد يكون عند البعض الحصول على الثناء، والشهرة أو نحو ذلك من أغراض الدنيا، والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلق بالآخرة، رجاء الثواب عند الله عز وجل، والدخول في جنات النعيم، فضلا عما يناله في الدنيا من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية، لا تقدر بثمن عند أهلها". أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، يوسف القرضاوي، ص21، دار الشروق ط2/2008م.

قال تعالى: **وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (الحج: ٧٧)، وقال أيضا: **وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ** (آل عمران: ١١٥) ويقول أيضا: **ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير** (آل عمران: ١٠٧).

وفي السنة النبوية، نجد الأحاديث الكثيرة التي تؤسِّس لمفهوم عمل الخير، منها: قال رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم "**إنَّ سلامَك على عباد الله صدقة، وإماطتك الأذى عن الطَّريقِ صدقة، وإنَّ أمرك بالمعروف، ونهيك عن المنكر صدقة**"[1].

وعن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله بمثله سواء قالت: كنت في المسجد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "**تصدقن ولو من حليكن**"، وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها، قال: فقالت لعبد الله: سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزي عني أن أنفق عليك وعلى أيتامي في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم! فانطلقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال فقلنا: سل النبي صلى الله عليه وسلم أيجزي عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري؟ وقلنا: لا تخبر بنا، فدخل فسأله فقال: من هما؟ قال: زينب، قال: أيُّ الزيانب؟ قال: امرأة عبد الله، قال صلى الله عليه وسلم: **نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة**"[2].

أما أعمال الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فأكثر من أن تحصى في دراسة واحدة، فمبراثهم وأوقافهم وأعمالهم الخيرية دوّنت في كتب التاريخ والحضارة والسير، منها: أرض خيبر التي أوقفها عمر رضي الله عنه على الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل، وعين رومة التي أوقفها عثمان بعد أن اشتراها من رجل ببني غفار بخمسة وثلاثين ألفا وجعلها للمسلمين، والبئر التي حفرها سعد بن عبادة رضي الله عنه وقال: "هذه لأم سعد"[3].

ج – أنواع العمل الخيري: لا يمكن الحديث عن نوع واحد من العمل الخيري، فالنصوص الشرعية والواقِع العملي يؤكد وجود نوعين من العمل الخيري:

---

[1] سبق تخريجه.
[2] صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، ح1397.
[3] انظر نيل الأوطار. محمد بن علي الشوكاني. 6/127. دار الفكر. د.ت. وانظر فقه السنة 3/379 و380 بتصرف. ط4/دار الفكر بيروت 1983.

– العمل الخيري الفردي، الذي يقدمه الفرد من تلقاء نفسه أو استجابة لطلب أو لضرورة أو حاجة أو لاعتبارات إنسانية واجتماعية.

– العمل الخيري الجماعي، الذي تشرف عليه المؤسسات والجمعيات والتعاونيات، وتمارسه في إطار منظّم ومحكم، تعبّر من خلاله عن رقي المجتمع ومساعدة الناس بعضهم لبعض، امتثالا لأمر الله عز وجل **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان** (المائدة: ٢)

ثانيا: المراد بالتنمية الاقتصادية

التنمية مجموعة من العمليات التي توحّد بين جهود الناس، لتجديد وتطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق كرامة الإنسان ويعينه على العيش الكريم، لذلك خصصت هذا العنصر للحديث عن هذا المفهوم بشكل أوضح.

أ – التنمية لغة واصطلاحا: لغة؛ لفظ التنمية مشتق من فعل (نمى)، ينمي نميا ونماءا: زاد وكثر، وربما قالوا: ينمو، نموا. قال الأصمعي: التنمية من قولك: نميت الحديث أنميته تنمية، بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة، وهذه مذمومة، والأولى محمودة. وقال الجوهري: وتقول: نميت الحديث إلى غيري نميا، إذا أسندته ورفعته، وقول ساعدة بن جؤية:

فبينا هم يتابعون لينتموا بقذف نياف مستقل صخورها

أراد ليصعدوا إلى ذلك القذف. ونميته إلى أبيه نميا ونميا وأنميته: عزوته ونسبته، وانتمى هو إليه: انتسب، وفلان ينمي إلى حسب وينتمي: يرتفع إليه. وفي الحديث: "**من ادعى إلى غير أبيه[1] أو انتمى إلى غير مواليه أي انتسب إليهم ومال وصار معروفا بهم**"[2،3].

– **اصطلاحا**: التنمية من أكثر المصطلحات اتساعا في عصرنا الحالي، ولا سيما في دول العالم الثالث التي اتخذت منها منهجا للتقدم والرقي والتخلص من وهدة التخلف واللحاق بركب الحضارة.

ويستخدم اصطلاح التنمية بمعنى الزيادة من رفع مستوى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ويختلف مفهوم التنمية أو النماء عن مفهوم التغير، لأن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء في المجتمع، أما النمو

[1] عَنْ سَعْدِ بن أَبي وقَّاصٍ رضي الله تعالى عنه أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: مَن ادَّعَى إلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالجَنَّةُ عَلَيهِ حَرامٌ. صحيح البخاري. كتاب الفرائض. باب من ادعى إلى غير أبيه.ح 6385.

[2] لسان العرب لابن منظور الافريقي. ج14/364. - ص 75.دار الفكر - 2003.

75 - لسان العرب لابن منظور - مج الخامس عشر - دار الفكر - بدون تاريخ.

فيختلف عن مفهوم التنمية لأنه قد يحدث بصورة تلقائية دون التدخل المعتمد من قبل المجتمع[1]، وهناك أنواع أو أبعاد مختلفة من التنمية منها التنمية الاقتصادي economic development ويفرق كثير من الاقتصاديين بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي economic growth على أساس أن التنمية الاقتصادية تعني تدخلا إداريا من الدولة في الحياة لدفع عجلتها نحو النمو بمعدل أسرع من معدل النمو الطبيعي عن طريق الخطط والبرامج التي تضعها الدولة وتنفذها، أما النمو الاقتصادي فالمقصود به عند هؤلاء الاقتصاديين النمو التلقائي والعفوي للاقتصاد بحيث يزداد الناتج القومي في الدولة وفي دخل الفرد الحقيقي دون تدخل إداري منها[2].

ومن تعاريف التنمية بصفة عامة أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معيّنة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حال غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[3].

ب – التنمية الاقتصادية: إن الدارس للتاريخ البشري يقف عند حقيقة مهمة، وهي أن "المفكرين المسلمين كانوا أول من درس بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي قضية التنمية الاقتصادية"، وسميت عندهم بعمارة الأرض، انطلاقا من قول الحق سبحانه: **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** (هود: ٦١)، أي جعلكم عمارها وسكانها بما ينفع الناس ويحقق لهم الصلاح، وأصدق دليل على هذا القول هو التراث الفكري الإسلامي الذي تزخر به المكتبة العربية وغيرها من المكتبات، وكشاهد على ذلك يذكر الباحث شوقي أحمد دنيا (الكاتب ابن خلدون) في كتابه المشهور (مقدمة ابن خلدون) بالدراسة جوانب متعددة لموضوع التنمية، وإن لم يشع هذا اللفظ في مؤلفه، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر، فالعبرة بالمضمون قبل أن تكون باستخدام مصطلحات معينة[4].

فالفكر الإسلامي سبَّاق إلى وضع نظرية متكاملة ومتوازنة وواقعية للتنمية الاقتصادية كمنهج وكعلم، لأن علم التنمية الاقتصادية يقوم على بعث وإطلاق قوى معينة من القوى الإنتاجية في الدول خلال فترة قصيرة أو طويلة الأجل لكي تتحقّق زيادة كبيرة في الدخل، وذلك من خلال التغيرات المناسبة في

---

[1] الإسلام والتنمية البشرية - د. عبد الرحمان عيسوي - ص 22 - 14 بتصرف - دار النهضة العربية.
[2] التنمية من منظور إسلامي - ج 2، وقائع الندوة التي عقدت في عمان - مؤسسة آل البيت - ط 1994 - 1.
[3] الإسلام والتنمية البشرية - ص 22، مرجع سابق.
[4] الإسلام والتنمية الاقتصادية - شوقي أحمد دنيا. - ص 18 - دار الفكر العربي - ط 1/1979.

الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي مستهدفة في ذلك استمرار جميع قطاعات الاقتصاد القومي[1]، وهناك من الاقتصاديين من يقصرها على الجانب المادي فقط ويعرفها بأنها تحسين في رفاهية السكان المادية في دولة أو منطقة معينة، وهناك من يرى أنه ليس هناك تعريف وافٍ واحد للتنمية الاقتصادية[2]، بل توجد تعاريف متعددة ومركبة، لكنها في مجموعها تؤكد وجود مقاييس معتمدة تبيِّن الانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بوساطة آليات تقوم على دراسة الخطط التطويرية والاستفادة من الإمكانات المتاحة والثروات الموجودة بالبلد سواء البشرية أو الزراعية أو التجارية أو الصناعية.

إذن، التنمية الاقتصادية كما يعرّفها أهل الاقتصاد: "**العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة معينة، ويحدث ذلك عن طريق تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، مع ضمان التوزيع العادل للدخل**"[3].

أما مجالات التنمية الاقتصادية فمتعددة، تشمل: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، قطاع البنيات الأساسية، وقطاع الخدمات.

المحور الأول: دور العمل الخيري في تمويل العملية التنموية وأثر ذلك على الاقتصاد

حظيت التنمية باهتمام كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين الذين أظهروا أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية ماديِّة فقط، وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادّي والروحي، ومن بين النصوص الشرعية التي تقرر هذه الحقائق، قوله تعالى: **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** (هود: ٦١)، أي جعلكم سكانها وعمارها، وقوله تعالى: **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ** (الحديد: ٧)،وقوله سبحانه كذلك: **فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** (طه: ١٢٤).

وسأبين هنا مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي وعلاقتها بتمويل العملية التنموية وأثرها على الاقتصاد.

---

[1] الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية،د - محمود محمد بلبلي ط2/ص27 - دار الكتاب اللبناني بيروت - 1980.
[2] دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - د. السيد عبد الواحد - ط1/ص220 دار النهضة العربية1993.
[3] الواجبات الكفائية وأثرها في تحقيق التنتمية الاقتصادية. عمر محمد مونة ص208. رسالة للحصول على درجة الماستر. كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.2005.

أولا : مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي

التنمية في المفهوم الإسلامي تعني عبادة الله عز وجل عن طريق الزيادة في الإنتاج باعتبارها تحمّلا لأمانة عمارة الأرض "**إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة[1]،فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها**"[2].

فليس الهدف من التنمية في الإسلام الحصول على الربح أو تلبية حاجات الدولة فقط، ولكن الهدف من التنمية هو إشباع حاجات أفراد الأمة على مستوى الكفاية وليس الكفاف فقط، ثم إشباع حاجات الدولة المكلفة بتحقيق العدل وحماية المجتمع الإسلامي في أوقات السِّلم والحرب : **وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم** (الأنفال : ٦٠) .

فالإسلام كان سبَّاقا إلى إثارة مفهوم التنمية انطلاقا من مرادفات أخرى كالإعمار، التعمير، التزكية، وتشمل جميع مناحي الحياة، فلا تختص بجانب دون آخر، مركزا على محور هذه التنمية وهو الإنسان "لأنّه الكائن الوحيد القادر على الإصلاح والتغيير والبناء وكذلك التطوير، وذلك بسبب الميزات التي خصّه الله سبحانه وتعالى بها دون عن غيره من المخلوقات الأخرى من ضمنها العقل والتفكير"[3].

ثانيا : دور العمل الخيري في تمويل العملية التنموية وأثر ذلك على الاقتصاد

اضطلع العمل الخيري بدور مؤثِّر في مواجهة ما يكتنف العملية التنموية من مشاكل تمويلية تهدد نجاحها واستمرارها، ذلك أن لهذا العمل مقصد مهمّ وأساسي يتمثل في محاربة الاكتناز، وبالتالي توفير مورد مالي للأهداف التنموية عن طريق حركة المال وروجَانها داخل السوق، "فالتصدق بالمال يقتضي تحريكه بين أفراد المجتمع وجعله دُولة بينهم، ولا يبقى مكنوزاً أو جامداً فيفقد وظيفته الأساسية، ومن أجل ذلك حث الشارع الحكيم على الإنفاق وجعله قرضًا بيد الله يضاعفه لصاحبه أضعافًا كثيرة، ويخلفه عليه، ويبارك له فيه"[4].

---

[1] الفسيلة:نخلة صغيرة.
[2] مسند أحمد بن حنبل ج 3 / ص 191.
[3] مفهوم التنمية في الإسلام. صابرين السعو.بحث نشر بموقع: mawdoo3.com تاريخ: 28 غشت 2016.
[4] أثر الأعمال الخيرية في تنمية الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد بن عبد العزيز الحداد.مرجع سابق.

فوجود العمل الخيري ممثلا في الوقف والصدقات التطوّعية – يسهم جنبا إلى جنب مع الزكاة – صدقة المال الإلزامية – في تحرير رؤوس الأموال العينية والنقدية من سيطرة حبّ أصحابها الفطري لها، فبينما تتجه أموال الزكاة إلى مصارفها المحددة شرعا "يعمل الوقف على تحويل رؤوس الأموال من أحباس عاطلة مكتنزة لدى أصحابها، بعيدة عن الإسهام في التنمية، إلى أوقاف لتحقيق التنمية، من خلال مجالات محددة اجتماعيا واقتصاديا"[1]، وبالتالي "تحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارا إلى الفئات الأكثر استهلاكا، وهذا بذاته يدعم النمو الاقتصادي خلال مضاعفة الاستهلاك"[2]، فالترهيب الإلهي لمن يكتنز أمواله، فيمنعها عن التداول وتحقيق النفع له ولباقي أفراد مجتمعه المستخلفين فيها، يدفع بالمسلم إما إلى استثمارها في شتى المجالات التنموية تحقيقا للعائد الدنيوي وهو حال عدد من التجار، وإما إلى تخصيص نصيب منها إلى الاتجار مع الحق سبحانه وتعالى وتحقيق العائد الذي يظل رغم مرور الزمان، ويبقى أجره بعد موت صاحبه، فالله سبحانه وتعالى فتح لعباده بابا واسعا للإفادة مما جعلهم مستخلفين فيه من رؤوس الأموال، حيث يضمن العمل الخيري لصاحبه الثواب والأجر، فيكون ذلك دافعا قويا للقضاء على الاكتناز المادي للثروات واستبداله بتحقيق الثواب المستمر عند الله وإسهاما في تمويل المشاريع التنموية، قصد الوصول بالمجتمع إلى درجة التكافل المطلوب، تحقيقا لمقصود الشارع من تشريع العمل[3].

وإنّ من ينظر إلى المشاريع التي تحققت وتتحقق بفضل الاستفادة من الأعمال الخيرية العامة والمتنوعة يتوصّل إلى معرفة الحكمة الربانية؛ أوّلا: في محاربة الاكتناز، وثانيا: في تشريع العمل الخيري، وكل ذلك ما هو إلا إسهام في العملية التنموية التي تعدّ قاطرة للتنمية الاقتصادية.

ولفهم الدور الذي يقوم به العمل الخيري في خلق حركية لرأس المال ورواج اقتصادي مهم، نجد أن بعض الدول الإسلامية اعتنت به وأسّست من خلاله ركائز أساسية وداعمة للمجتمع، فتنوع المشاريع المرتبطة بهذا الدور يعكس بحق رؤية رسالية واضحة في منهج إعمار الأرض ومحاربة الاكتناز الذي يهدد سبل الاستقرار المادي عموما.

---

[1] أثر الوقف في تنمية المجتمع. ص 93. د. نعمت عبد اللطيف مشهور - المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1996.

[2] دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. د. أحمد ابراهيم ملاوي. ص15. المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد.

[3] انظر لمزيد التوسع، كتاب البعد المقاصدي للوقف بالمغرب. د. عبد الكريم بناني. ص 96 وما بعدها، أفريقيا الشرق. ط 1/2014.

المحور الثاني، دور العمل الخيري في محاربة الفقر ومعالجة الظواهر السلبية التي تعرقل التنمية الاقتصادية

تتوقف ضروريات الحياة من أكل وشرب وسكن وتعليم على وجود مستوى معينّ من المعيشة، فلا يمكن تحقيق هذه الضروريات التي تمثل كليات الشرع دون العمل على محاربة الفقر والهشاشة ورفع مستوى المعيشة، وهي الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فمعيار "قياس التقدم الاقتصادي عند كثير من الاقتصاديين متوسط الدخل الفردي إذ هو أقرب المعايير لقياس مدى ازدهار المعيشة وتحسّنها"[1].

والمتتبع للنظام الاقتصادي عموما، لا يخفى عليه التطور الملحوظ الذي أصبح يعرفه العمل الخيري، حيث ظهر في وقتنا الحالي كمنظومة متكاملة قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية المعاصرة، بل ويسهم بشكل فعال وإيجابي في خلق دينامية اقتصادية جديدة، ويعرف تغييرات عدة على مستوى المفاهيم والوسائل والمرتكزات والبنيات، فبالرجوع إلى كتب التراث الإسلامي نجد العمل الخيري سواء الوقف أو الصدقات عموما اقتصر تدخله في حلّ المشاكل الاجتماعية والإنسانية بالأساس، دون تحديد للأهداف أو تدبير محكم ومخطط له بطريقة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

لكن ولظروف ترتبط بتطور المجتمعات، وجدنا العمل الخيري يقف عند أدوار مهمة في المجتمع، وينتظم بشكل عقلاني في إطار ما يسمّى "بالمجتمع المدني"، حيث تأسست جمعيات ومراكز تسعى في أهدافها إلى تحقيق التنمية للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

١ : دور العمل الخيري في محاربة الفقر

جاءت الشريعة الإسلامية متضمنة لمقاصد جليلة وعظيمة، أهمها، التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد تحقيقا لمعاني الأخوة الإسلامية التي نطق بها الحديث الشريف: "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**"[2]، وأيضا لرفع المعاناة والألم عن المحتاج والمسكين، حتى لا يصبح عالة على المجتمع، ويسهم بدوره في تنمية محيطه ومجتمعه، ويصير هذا التكافل سمة من سمات المجتمع المسلم، وضمانا لمجتمع

[1] التنمية الاقتصادية. كامل بكري. ص 72 - 71. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.1986. وانظر بحث: الواجبات الكفائية ص 216. مرجع سابق.
[2] البخاري. ح. 5552. مسلم. ح. 4586.

خال من الجريمة التي تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فالفقر حسب الدراسات الحديثة، عائق من عوائق التنمية الاقتصادية إن لم تتم معالجته بشكل عقلاني محكم، فكثير من الدول التي تعيش تحت وطأة الفقر تعاني من مشاكل اقتصادية لا يمكن الخروج منها دون القضاء على الفقر الذي يهدد الأمن الاقتصادي لهذه الدول.

ونظرا للأهمية التي يوليها الشرع الحكيم لأمر محاربة الفقر، جعل أول مصرف في الزكاة لهذا الصنف، لعلمه سبحانه بما يحققه ذلك من تنمية اقتصادية للمجتمع المسلم، يقول سبحانه: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (التوبة: ٦٠)، لأن من مقاصد هذا العطاء تحصيل معاني الأخوة دفعا للحقد والغل بين أفراد المجتمع الذي يهدّد استقراره، ولذلك ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما يكفيهما ويكفي من يعولون[1]، قال الإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ): "الله جعل الصدقة في معنيين أحدهما: سدُّ خَلَّة المسلمين، والآخر: معونة الإسلام وتقويته"[2].

وقد استطاع العمل الخيري، أن يقف عند هذا المقصد فأسهم بشكل كبير في مكافحة ظاهرة الفقر "سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل[3]، كما وجدت أوقاف في البلاد الإسلامية، اعتنت بتوفير الطعام للمحتاجين، وحتى البذور للفلاحين لإنتاج الطعام[4]، كما توجد بعض الأوقاف الأخرى تعتني بتوزيع الخبز على الأيتام والأرامل وأبنائهم[5]، بغرض إقامة مصالح ضعاف المسلمين وقضاء حوائجهم التي لا تستقيم حياتهم إلا بها لأن ذلك هو مقصود الشريعة الأعظم من التصرفات التطوعية والإلزامية[6].

---

[1] مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل. أبو عبد الله محمد الحطاب.2/343. دار الفكر. ط 3/1412 هـ/1990. والمجموع شرح المهذب. أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي..6/175.دار الفكر. د.ت. وكشاف القناع على متن الإقناع. منصور بن يوسف البهوتي.2/284.دار الفكر.بيروت، لبنان. 1402هـ.

[2] جامع البيان في تأويل القرآن.ابن جرير الطبري.تحقيق:أحمد محمد شاكر.14/316.مؤسسة الرسالة. ط 1/1420 هـ/ 2000.

[3] دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. د. أحمد ابراهيم ملاوي. ص 14.مرجع سابق.

[4] مجلة الإحياء كانت تصدرها رابطة علماء المغرب، ص 39، العدد 22 - يوليوز 1997.

[5] نشرة منجزات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنة 2009. ص 46. مطبعة فضالة المحمدية،د.ت.

[6] مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري، عز الدين بن زغيبة، ص 5-6،بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث "دبي"، 20 - 22 يناير 2008.

وقد استطاع تدخّل العمل الخيري في هذا الجانب أن يسهم بشكل كبير – وما زال – في مدّ العون لفئة مستضعفة في المجتمع، قد يؤدي إهمالها إلى إضعاف اقتصاد الدولة، حيث يمكّن هذا العمل من خلق رواج اقتصادي بفعل حركية الأموال التي تتداول في يد الفقراء، فتؤدّي إلى تداول السلع والأموال فيرتفع بذلك الإنتاج "فما يوضع في يد مسكين سيشتري به خبزا؛ والخباز سيشتري به قمحا؛ والفلاح سيشتري به ثوبا؛ والنسّاج سيشتري صوفا... وكلما مرّ بيد ترك رزقا حسنا؛ وذلك على المستوى الأدنى"[1].

٢ : دور العمل الخيري في معالجة الظواهر السلبية التي تعرقل التنمية الاقتصادية

إن للعمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية دورا مهما ومتميزا، حيث يساهم بتضافره مع الأسس الاقتصادية الأخرى في معالجة ما يواجه تنمية المجتمع من مشكلات وظواهر سلبية تعرقل القيام بالعملية التنموية قصد النهوض بالمجتمع، هذا فضلا عن مساهمته في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أ – دور العمل الخيري في محاربة الأمية والتأهيل العلمي والمعرفي: لا يمكن لأي دولة أن ترفع تحدي التنمية اقتصادية وشعبها يقبع تحت وطأة الأمية، لذلك كان للعمل الخيري الإسهام الفعال في تحقيق هذه التنمية من خلال العمل على رفع مستوى الوعي العام، ومحاربة الأمية بمستوياتها المختلفة، والدعوة إلى العلم والتعلم "فبه تتكون شخصية الإنسان الفاعل فيكون عالمًا شرعيًا أو عالمًا علمًا نظريًا أو تجريبيًا، أديبًا أو مؤرخًا أو مهندسًا أو طبيبًا أو زراعيًا أو فيزيائيًا أو جيولوجيًا أو ميكانيكيًا أو طيارًا أو عسكريًا ماهرًا... أو غير ذلك، وهكذا يكون فعل الخير محركًا للاقتصاد ونافعًا للبشر وجالبًا للاستقرار ودافعًا للخطر والضرر"[2].

وقد وجدنا مؤسسات خيرية وجمعيات تؤسَّس لهذه الغاية، وتقوم بأدوار متميزة لتحقيق أهدافها، سواء تعلق الأمر بالأمِّية القرائية أو الأمية المعرفية أو الأمّية التكنولوجية، فإضافة إلى المؤسسات والمعاهد التي أنشأت وحبست عليها المحلات التجارية بهدف خدمة العلم والتعلم، وتحرير الناس من ربقة الأمية، نجد حاليا الكثير من الجمعيات الخيرية بالدول الإسلامية ترفع هذا الشعار، وتسهم في تطوير المجتمع اقتصاديا من خلال إعادة تأهيل المواطن فكريا وعلميا، كما توجد مؤسسات ومراكز أيضا تعتني بمجال البحث العلمي بأبعاده المتقدمة إيمانا منها في أن التعليم هو أحد أكثر الأدوات فعالية في كسر حلقة الفقر، وخلق

[1] الأموال التي تجب فيها الزكاة. د. أحمد لسان الحق. ص 71 سلسلة ندوات 30.
[2] أثر الأعمال الخيرية في تنمية الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق.

مجتمع فاعل اقتصاديا، فلا سبيل إلى تحقيق تنمية اقتصاديا في ظل مجتمع يعيش تحت ربقة الأمية والجهل.

ب – دور العمل الخيري في علاج المرضى وبناء المستشفيات: لا يمكن الحديث عن معوقات التنمية الاقتصادية دون الحديث عن المرض الذي يؤثِّر بشكل كبير في مردودية الموارد البشرية التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية، فـ "إسهام فعل الخير بتطبيب المرضى يعتبر عاملاً مهمًا من عوامل التنمية الاقتصادية، حيث يسعف المرضى فيسهم بشفائهم حتى يقوموا بدورهم الحيوي في العمل والكسب والإنفاق على أنفسهم ومن يعولون، فلو تركوا بمرضهم لاستشرى المرض، بل لانتشرت الأوبئة وفسدت حياة الناس، وفي الناس خير كثير بحمد الله في هذا الجانب"[1].

وهذا المنحى لا يرتبط فقط بالتدخل المباشر في علاج المرضى بل أيضا ببناء المصحات والمستشفيات "فإنه نفع كذلك للمصحات والمستشفيات، حيث ينشط الاقتصاد بذلك كثيراً – كما لا يخفى"[2].

وقد قامت عند المسلمين على مرّ التاريخ، أعمال خيرية عنيت بتقديم المساعدات اللازمة للمرضى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، حيث وجدنا من أوقاف المسلمين ومبراثهم ما يبيِّن تجذر هذا الفكر في تاريخ الأمة، فقد اهتم الوقف بمكافحة كثير من الأمراض لدى الإنسان وذلك بإنشاء مستشفيات ومصحات يعالج فيها، سواء كانت تلك المستشفيات أو المصحات تتعلق بعلاج أمراض عضوية أو بعلاج أمراض نفسية أو عقلية، ولقد بلغ من عناية المسلمين بالمستشفيات لكي تقوم بأداء الخدمات الكاملة نحو مرضاها بصورة متكاملة وتساهم في تطور صحّة المجتمع، أنّه كانت ترصد لذلك المساهمات الكبيرة لبناء أحياء طبية متكاملة الخدمات والمرافق، كما تنشأ في العصر الحديث المدن الطبية الآن[3]، كمستشفى ٥٧٣٥٧ بمصر، والمختص في علاج سرطان الأطفال، حيث تم بناؤه عن طريق التبرعات الخيرية[4].

كما عملت جمعيات أخرى على الاستثمار في المشروعات الصحية وخاصة ما يرتبط ببعض الأمراض المستعصية أو المزمنة كالسرطان والقصور الكلوي أو السكري وغيرها من الأمراض.

---

[1] أثر الأعمال الخيرية في تنمية الاقتصاد الإسلامي. د. أحمد بن عبد العزيز الحداد. مرجع سابق.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي - السعيد بوركبة. ص 203. بغداد 1983.
[4] تقع المستشفى على مساحة 69 ألف متر مربع وبلغت تكلفة إنشاء المبنى والأماكن المحيطة به 300 مليون جنيه، انظر موقع: sis.gov.eg

قراءة استراتيجية لخطط تركيا الاقتصادية

لمواجهة أزمتي كورونا والعقوبات الاقتصادية الأمريكية[1]

د. سامر مظهر قنطقجي

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على رئاسة صناعات الدفاع التركية بسبب شرائها منظومة الدفاع الجوي الروسية إس ٤٠٠، بدعوى أن الصفقة ستعرض أمن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية والعسكريين الأمريكيين للخطر.

مثلت هذه العقوبات الاقتصادية **تهديداً** لتطور الصناعات العسكرية التركية؛ وتحد من صادراتها.

مما حدا بالرئيس التركي للمبادرة بتحديد أهداف اقتصادية لمواجهة تلك العقوبات، والأهداف هي:

١. جذب الاستثمارات الدولية المباشرة.

٢. تدفق المحافظ الاستثمارية.

٣. خفض حجم التضخم إلى خانة الآحاد، وقد نجحت تركيا بذلك سابقا. ووفقا لبيانات هيئة الإحصاء التركية، ارتفع التضخم بنسبة ٢.٣٪ في نوفمبر/ تشرين الثاني، وبلغ ١٤.٠٣٪ على أساس سنوي.

ولتحقيق تلك الأهداف حدد الرئيس **فرصة** تسعى بلاده لاغتنامها تتمثل باحتمال دخول تركيا تاريخ الاقتصاد؛ بسبب ما يعيشه الاقتصاد العالمي من مرحلة مخاض عسير.

وأظهر الرئيس **نقاط قوة** بلاده بأن تركيا لديها:

١. نظام مصرفي قوي ومتين، قادر على تزويد جميع المستثمرين بالدعم اللازم.

٢. الاقتصاد مستعد لجميع أنواع الاختبارات الصارمة والسيناريوهات المختلفة.

٣. ما يرضي جميع المستثمرين بفضل الإنتاج المتنوع والمرافق اللوجستية، والقوة العاملة الديناميكية والحوافز المقدّمة.

٤. نجاحًا في مكافحة فيروس كورونا، مع ظهور آثار إيجابية للإجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء.

[1] تورك برس، كلمة الرئيس التركي، ١٥-١٢-٢٠٢٠، رابط: https://www.turkpress.co/node/76276

٥. إعطاء الأولوية للسياسات التي من شأنها رفع معدلات تشغيل جميع الفئات على رأسهم الشباب والنساء.

٦. إجراءات حكومية داعمة للاقتصاد؛ مثل:

- خفض معدلات الاستقطاع على الفوائد وأرباح الأسهم المتعلقة بالودائع وحسابات المشاركة بالليرة التركية.
- مواصلة العمل بمعدلات الاستقطاع حتى مارس/ آذار بنسبة ٥٪ بدلا من ١٥٪ بالنسبة لحسابات الودائع لأجل تصل مدتها إلى ٦ أشهر، و ٣٪ بدلا من ١٢٪ لحسابات الودائع لأجل لعام واحد، و ٠٪ بدلا من ١٠٪ للحسابات التي تزيد مدتها عن عام.
- خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة على خدمات التأجير في المحلات التجارية من ١٨٪ إلى ٨٪ حتى ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢١.
- خفض الضريبة المقتطعة على إيجارات العقارات من ٢٠٪ إلى ١٠٪ حتى ١ يونيو من العام المقبل.
- دعم أصحاب الحرف والمهن الحرة الصغيرة الذين يعملون في أماكن مستأجرة، بـ ٧٠٠ ليرة شهريا (٩٥ دولار) في المدن الكبرى، و ٥٠٠ ليرة (٦٤ دولار) في المدن الأخرى لمدة ٣ أشهر.
- تقديم الدعم المادي بقيمة ١٠٠٠ ليرة تركية (نحو ١٢٦ دولار) إلى مليون و ٢٣٩٠٠٠ و ٤٣٨ شخصا، لمدة ٣ أشهر.

أما **نقاط الضعف** التي يجب تلافيها؛ فتلخصت بدعوة المواطنين إلى:

١. طمأنة أنفسهم، والثقة في الحكومة وإدارتها الاقتصادية؛ على الرغم من الجهات التي تحاول غرس بذور التشاؤم باستمرار.

٢. تحويل مدخراتهم من العملات الأجنبية إلى الليرة التركية.

٣. دعم الاقتصاد بالاستثمارات التي تساهم في تنمية الإنتاج والتوظيف.

فهل ستنجح هذه الخطة الاستراتيجية بوقف آثار العقوبات الاقتصادية أو الحد منها؟

البعد التزكوي في ظل جائحة كورونا

هيام سامي الزعبي

باحثة وطالبة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية - جامعة اليرموك - الأردن

لا يخفى على أحد آثار جائحة كورونا على العالم سواء اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث تسبب انغلاق معظم الدول على نفسها إيقاف معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وخلق أزمات حقيقية في مختلف جوانب الحياة، وتأثير على قطاع التعليم بسبب غلق المدارس والجامعات، وتقليل أعداد العاملين في معظم القطاعات الحكومية والخاصة.

إن للأزمة تأثير على السلوك البشري الفردي وعلى المجتمع حيث أدت الى خلق أزمة اجتماعية بسبب عدم تكافؤ الفرص والمساواة بين أفراد المجتمع، وتأثير على أحكام الإجارة وعلى حجوزات الطيران والفنادق وجميع القطاعات.

مما يستوجب العودة الى نظام الاقتصاد الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية، وإعمال نظرية الظروف الطارئة المبنية على أساس مبدأ العدل ورفع الحرج، وانظار المعسر حيث أنه مبدأ ثابت في المعاملات المالية الإسلامية.

والباحثة في هذا المقال ليست بصدد تقديم حلول للمشكلات التي نجمت عن جائحة كورونا بل التركيز على قضية محورية وهامة تتعلق بعلاقات أفراد المجتمع مع بعضهم البعض في ظل مجتمع إسلامي يدعو لتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع وأيضا له أثر في التخفيف من آثار جائحة كورونا على المجتمع وله بُعد إنساني عميق، وهي محاولة لشد انتباه الباحثين لتنبه لهذه القضية وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى ما هو في صالح أفراد المجتمع.

البعد التزكوي

ما نراه في واقع مجتمعاتنا وللأسف منافي للقيم الإسلامية ومنها ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من انتشار الربا والغش والغبن والتغرير والاحتكار وغيرها من نواقض الإرادة ونواقض المعرفة وما يؤثر بشكل سلبي على ضبط المعاملات بين أفراد المجتمع.

هذا كله بسبب غياب البعد التربوي التزكوي والالتزام الذاتي لدى الأفراد، فلا بد من الإنصاف والنصح في المعاملة مشتريًا كان المتعامل أم بائعًا.

في رواية جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه: "أن غلامه اشترى له فرسًا بثلاثمائة، فلما رآه جاء الى صاحبه فقال: إن فرسك خير من ثلاثمائة فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة وقال بايعت رسول الله صل الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم" العبرة من هذه الرواية أن يخلص المسلم مع أخيه في تعامله وأن يصدق معه في بيعه وشرائه وسائر معاملاته، ومن تمام النصح أن يحب المسلم لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، وهذا من كمال الإيمان ومن حقوق المسلمين.

وفي رواية عن محمد بن المنكدر "أنه كان له شقق بعضها بخمسة وبعضها بعشرة فباع غلامه في غيبته شقة من الخمسينات بعشرة، فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعرابي المشتري طول النهار حتى وجده فقال له: إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوي خمسة بعشرة، فقال يا هذا قد رضيت. فقال وإن رضيت فإنا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا، فاختر إحدى ثلاث خصال: إما أن تأخذ شقة من العشريات بدراهمك وإما أن نرد عليك خمسة وأما أن ترد شقتنا وتأخذ دراهمك فقال أعطني خمسة فرد عليه خمسة وانصرف الأعرابي يسأل ويقول: من هذا الشيخ؟ فقيل له هذا محمد بن المنكدر، فقال: لا إله إلا الله، هذا الذي نستسقي به في البوادي إذا قحطنا"، وفيه إحسان في أن لا يربح على العشرة إلا نصفا أو واحد على ما جرت به العادة في مثل ذلك المتاع، إذن هذه هي الأخلاق الإسلامية التي يجب التمسك بها وعدم تركها.

تفعيل البعد التزكوي في ظل جائحة كورونا

المجتمعات الإسلامية احوج ما تكون الى التزام بالبعد التزكوي في ظل جائحة كورونا ولا بد من تفعيل وتعزيز الوعي الأخلاقي والتربوي والالتزام الذاتي واستشعار الرقابة الإلهية في جميع المعاملات.

جاءت أحكام الشريعة الإسلامية بالنهي عن الغش في المبيع سواء في كم أو نوع السلعة، والنهي عن الغبن وانتقاص حق الغير والنهي عن الغرر بأنواعه (غرر الوجود، غرر الحدود، غرر المواعيد)، والنهي عن التغرير سواء الفعلي أو القولي. وتحريم الربا وكل معاملة تُفضي الى الربا، والنهي عن بيع المكره والمضطر والاحتكار، فأحكام الشريعة الإسلامية ضبطت هيكل السوق لتؤمن المعرفة التامة وتؤمن حرية التعاقد بلا عيوب أو مشوهات للإرادة، والترغيب في عدم المبالغة في طلب الربح برفع السعر، والتنبه للبعد التزكوي والالتزام الذاتي لدى الأفراد في ضبط المعاملات.

وكل ذلك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية وأهمها الكفاءة والعدالة التي غابت في مجتمعاتنا وخاصة في ظل جائحة كورونا. إذن بالتزام الافراد بمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتهم اليومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية سيؤدي ذلك لتخفيف من وطأة آثار جائحة كورونا على الأفراد والمجتمع.

لكن واقع الحال، هناك فئات كثيرة حاولت استغلال الجائحة وممارسة الغش والغرر وتعاملات الربوية واستغلال حاجة الكثير من فئات المجتمع التي تضررت بشكل كبير، وذلك بسبب غياب البعد التزكوي والالتزام الذاتي واستشعار الرقابة الإلهية، فلا بد من تفعيل هذا البعد لدى الفرد خاصة في هذه الظروف التي تمر بها المجتمعات الإسلامية لنكون عونًا لبعضنا البعض ونموذجًا إسلاميًا وأخلاقيًا يحتذى به.

أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على حشد المدخرات

د. حازم محمود الوادي

أستاذ مساعد/ قسم اقتصاد الأعمال/ كلية الأعمال/ جامعة الطفيلة التقنية

الاقتصاد العالمي يعاني الكثير من الأزمات والمعضلات الاقتصادية منها: التضخم، والركود، والركود التضخمي، وما زالت النظريات الاقتصادية عاجزة عن إيجاد الحلول لتلك المشكلات.

الزكاة فريضة مالية ربانية تتصف بالكمال والصلاح لكل زمان ومكان ففيها الحلول لكل الأزمات الاقتصادية،ولها القدرة على تصحيح وحل كامل المشكلات الاقتصادية الحاصلة، وهذا يتحقق بالاجتهاد بفروعها، وهذا ما حاولت البحث به لإيجاد بعض الوسائل والأساليب التي تعمل بها هندسة مالية الزكاة وإدارتها في نفقاتها دون التعدي على حقوق مستحقيها لإيجاد حلول جذرية لتلك الأزمات والمشاكل، وذلك بإصدار أوراق تجارية من قبل بيت مال الـــــــــــزكاة، وتعجيل جمع الزكاة، وغير ذلك من السبل المتاحة، وفي ذلك القدرة على تكوين مدخرات كبيرة، وفي النهاية أود الإشارة إلى أن الاجتهاد الحاصل هو من الباحث وليس حكما شرعيا فإن احتمل الصواب فمن الله عز وجل، وإن احتمل الخطأ فمني ومن الشيطان.

المبحث الأول: ماهية الادخار، وطرق تكوينه، وأهميته:

المطلب الأول: ماهية الادخار:

أولا: تعريف الادخار: للادخار تعريف في القطاع الخاص والقطاع العام.

الادخار في القطاع الخاص: "ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك وينشأ نتيجة لحرص الإنسان على تأمين احتياجاته المستقبلية ويتصف المستهلك المدخر بالعقلانية والرشد" (الظاهر، نعيم ٢٠١٥ ص ٨)، أو هو: "تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه وإلى حين أجله، لدى هيئة متخصصة في إدارة الإنفاق" (العبيدي، إبراهيم ٢٠١١ ص ١٩).

الادخار في القطاع العام: "التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية" (العبيدي، إبراهيم ٢٠١١ ص ١٩).

ثانيا: الادخار في القرآن الكريم: يتبين الادخار في القرآن الكريم من خلال قوله سبحانه وتعالى: **قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ** (يوسف: ٤٧) ويقول ابن عاشور في ذلك: "كان ما أشار به يوسف عليه السلام على الملك من الادخار تمهيدا لشرع ادخار الأقوات

للتموين، كما كان الوفاء في الكيل والميزان ابتداء من دعوة شعيب عليه السلام، وأشار إلى إبقاء ما فضل عن أقواتهم في سنبله ليكون أسلم له من إصابة السوس الذي يصيب الحب إذا تراكم بعضه على بعض فإذا كان في سنبله دفع عنه السوس، وأشار عليهم بتقليل ما يأكلون في سنوات الخصب لادخار ما فضل عن ذلك لزمن الشدة" (ابن عاشور،١٩٨٤، ١٢ /٢٨٧).

وعمليات التخزين تحتاج إلى أماكن ملائمة للتخزين، وهذا يتطلب بناء مخازن لحفظ الغلات، وأن يتم بناؤها بطرق هندسية مدروسة لمنع الحب من التعفن والتلف لطول فترة التخزين المطلوبة، ويؤكد ذلك: "أن عملية التخزين، وعمل الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك والتخزين تتطلب أن تكون فيه الدقة والمتابعة السليمة، ونكون ملزمين بقاعدة: " الذي يتم إنتاجه أولا يستهلك أولا حسب الكميات المطلوبة" (قرموط، ٢٠٠٩ ص ٢١٨).

وبذلك طبق يوسف عليه السلام كل مستلزمات وأنواع وعلوم وحاجات التخزين، ففي سنين الخصوبة تنتشر التقلبات المناخية من: رطوبة وعفن وأمطار وأشعة الشمس صيفا، وفي سنين العجاف يكثر فيها الجفاف وقلة الرطوبة وارتفاع درجات الحرارة وانتشار الحشرات والهوام... وغير ذلك.

ثالثا: الادخار في السنة النبوية: عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا بمكة وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها قال يرحم الله ابن عفراء قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرأتك وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون ولم يكن له يومئذ إلا ابنة (صحيح البخاري، ٢٧٤٢).

ويتبين من النص جواز ادخار المال العيني أو النقدي، وذلك للحاجة في ظروف طارئة أو الاستثمار أو إبقاءه نقدا للورثة، فقال ابن حجر العسقلاني في ذلك: "وفيه إباحة جمع المال بشرطه" (ابن حجر العسقلاني ٢٠٠٠، ٥ /٤٥١).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا، وكان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يعزل نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله (الترمذي، ١٧١٩).

وعقب الإمام النووي على ذلك بجواز ادخار القوت حالة السعة والاختيار، فقال: "في هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة وجواز الادخار للعيال وأن هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قريته كما جرى للنبي صلى الله عليه وسلم. وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر، هكذا نقل القاضي عن أكثر العلماء، وعن قوم: إباحته مطلقا" (النووي، ١٢/ ١٠٤).

وما ينطبق على القوت ينطبق على الأموال النقدية، فالمال النقدي يدخر حالة السعة والاختيار، أما حالة حاجة الأمة إليه فيجب استثماره بالمشاريع الإنتاجية أو الاستثمارات التي تحتاجها الأمة.

المطلب الثاني: طرق تكوين الادخار: يتكون الادخار من القطاعات التالية:

القطاع الخاص: ويشمل:

ح. الادخار الاختياري: وهو ما يقوم به الشخص باقتطاعه من دخله المكتسب بعد تلبية حاجاته الأساسية (المحجوب ١٩٧١، ص ٤٥٥)، كنسبة مئوية من الدخل، أو جزء مقتطع، أو ما يزيد عن نفقاته الاستهلاكية.

خ. الادخار الإجباري: ويشمل الأقساط المفروضة على الأشخاص أثناء عملهم سواء من الدولة أو من المؤسسة التي يعمل بها على أن ترد إليهم بعد سن التقاعد أو ترك العمل، وتشمل صنادبق الادخار، والتأمينات، ومكافآت نهاية الخدمة، وغير ذلك من الاقتطاعات الاجبارية.

د. الميراث: وهو ما يحصل عليه الفرد بعد وفاة أحد والديه، ويكون مقداره مقترنا بغنى المتوفى من والديه أو كلاهما.

ذ. الهبات والهدايا والجوائز والمنح والعطايا والاقطاعات والتعويضات التي يحصل عليها الشخص من الأطراف المختلفة في المجتمع، سواء كانت نتيجة مقابل أو غير مقابل، ويكون مقدارها كبيرا، ولا يحتاجها مكتسبها للاستهلاك فيدخرها.

ر. ما يحصل عليه الفرد من كنوز ودفائن وآثار الأمم السابقة.

القطاع المؤسسي: ويشمل المؤسسات العاملة التالية: المصارف المركزية والتجارية والحكومية والدولية، وشركات التأمين بكافة أنواعها وأشكالها، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والأسواق المالية، وصناديق الادخار والاستثمار والوقف، والشركات المساهمة والخاصة، والمنشآت العاملة، والجمعيات التعاونية والخيرية، وغير ذلك.

ويكون الادخار فيها بطريقين:

- الادخار الإجباري: ويتحصل من خلال القانون العام من قبل الدولة، وفيه تلزم الدولة المؤسسة بإحتجاز جزء من أموالها أو أرباحها أو أي مسمى آخر لتكون مدخرات إلزامية لدى المؤسسة نفسها أو جهة حكومية محددة.
- الادخار الاختياري: ويتحصل من خلال ما تلزم المؤسسة نفسها به كالاحتياطي النقدي الإلزامي، والاحتياطي الإلزامي من الأرباح، والادخار المتحقق من إيراد الأسهم والسندات، وغير ذلك من مصادر المدخرات.

القطاع الحكومي: ويشمل:

- ادخار إجباري: ويشمل الادخار المتكون لدى القطاع العام المتحصل من: اقتطاعات التقاعد والضمان الاجتماعي، والاحتياطي الإلزامي من البنوك التجارية، والوقف، والضرائب المفروضة بكافة أنواعها، وغير ذلك من الادخارات الحكومية الإجبارية.
- ادخار اختياري: ويتحصل من فائض الميزانية حالة حصوله.
- ادخار خارجي: ويتحصل من الاعانات، والمساعدات، والقروض الخارجية، وغير ذلك.

الادخار المتحصل من هندسة مالية الزكاة: وهذا ما يتم تفصيله في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: ضوابط الادخار:

للادخار في الإسلام الضوابط التالية:

الادخار لا يكون إلا للحاجة: أجاز الفقهاء حالة السعة والاختيار ادخار كل ما ليس فيه تضييق على المسلمين كقوت أيام أو شهر أو سنة لكافة قطاعات المجتمع التي تشمل:

- حاجة الأفراد: يحتاج الأفراد الادخار للحاجات التالية:

- الحالات الطارئة كالمرض أو الطرد من العمل، والحوادث الطبيعية كحوادث السير أو العمل أو الوفاة أو الطلاق، والحوادث الاقتصادية كالتضخم أو الكساد أو الاضرابات أو تعليم الأبناء وزواجهم، والحوادث السياسية كالحروب أو الإنقلابات، وغير ذلك.
- الحاجات الأساسية كالزواج، والتعليم، وبناء المسكن، وشراء المركب، وادخار المواد التموينية لمدة عام، وغير ذلك.
- الاستثمار لتوفير دخل مناسب للوصول لحد الكفاية له ولمن يعول.

- حاجة الدولة: تحتاج الدولة الادخار لتمويل: رواتب الموظفين، وبناء البنى التحتية، وإقامة المشاريع العامة، وتوفير احتياطي من السلع والخدمات الاستراتيجية الضرورية، وتمويل وزارة الدفاع والحروب حالة حصولها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتمويل الأزمات الطبيعية الطارئة كحالات الجفاف والفياضانات وانتشار الأمراض والأوبئة والحشرات والتلويث الحاصل، وغير ذلك.
- حاجة مؤسسية: تحتاج المؤسسات العاملة الادخار لتمويل: التوسع في الاستثمارات، وشراء المواد الأولية، والظروف الطارئة الحاصلة من غير توقع كإصابات العمل والحرائق وحوادث السير، والأزمات الحاصلة نتيجة حالات الاقتصادية غير متوقعة كالركود الاقتصادي والتضخم الاقتصادي مرتفع النسب، وإضراب العمال، وتلف الإنتاج أو المواد الأولية لأي سبب، والمنافسات الحادة المنقصة للحصة السوقية، والدعاية والإعلان، وغير ذلك.

أن لا يؤدي الادخار إلى الاكتناز: حرم الإسلام الاكتناز من قوله سبحانه وتعالى: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ** (التوبة: ٣٤-٣٥).

معنى الاكتناز فقهيا: يذكر القرطبي ستة آراء في معنى الكنز وهي (القرطبي، ١٠٧/٨): عرفه علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنه كل ما زاد عن أربعة آلاف درهم، وعرفه عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أنه كل مال (المال النقدي) مدخر ولم تؤد زكاته، وعرفه أبو ذر الغفاري رضي الله عنه: أنه كل ما فضل عن الحاجة من المال، وعُرف: أنه كل مال لم تؤد منه الحقوق العارضة، كفك الأسير وإطعام الجائع، وعُرف: أنه

المجموع من النقدين وغيرهما من المال محمول عليهما بالقياس، وعُرف: أنه المجموع من النقدين ما لم يكن حليّا، لأن الحلي مأذون في اتخاذه ولا حق فيه.

ومعنى الاكتناز اقتصاديا: حبس المال عن التداول أي إخراجه من القطاعات الاقتصادية.

وحرم الاكتناز في الاقتصاد الإسلامي لما له من أضرار اقتصادية كبيرة منها: يؤدي إلى تعطيل وظائف النقود، فالنقود أداة للمدفوعات الآجلة، والركود الاقتصادي الناتج عن الاكتناز، ويؤدي إلى تغيير القيمة الحقيقية للنقود مما يخل بوظيفة النقود كأداة للمدفوعات الآجلة، ويؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بسبب قلة عرضها نتيجة تسربها خارج عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى الإخلال بوظيفة التبادل واستبدالها بالمقايضة، وعملية الاستثمار تحتاج إلى مبالغ كبيرة من النقود، والاكتناز يؤدي إلى عدم توفر الكميات الكافية من رؤوس الأموال فيؤدي إلى الركود الاقتصادي، فتتعطل الموارد الاقتصادية عن التوظيف، مما يساهم في عدم التنمية الاقتصادية.

وتحريم الاكتناز يسهل على السلطات النقدية معرفة كميات النقود الفاعلة في النشاط الاقتصادي، ويسهل عليها تقدير حجم الإضافات اللازمة للمحافظة على الاستقرار في مستوى الأسعار، ومن ثم قيمة وحدة النقد (عيسى، موسى آدم، ١٩٩٣، ص ١٧٢).

تحريم الاحتكار: جاء تحريم الاحتكار بالنصوص التالية:

- عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ** فَقِيلَ لِسَعِيدٍ فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ قَالَ سَعِيدٌ إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ(صحيح مسلم: ١٦٠٥).
- عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ أَخْبَرَنِي عِمَارَةُ بْنُ ثَوْبَانَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ بَاذَانَ قَالَ أَتَيْتُ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ احْتِكَارُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِلْحَادٌ فِيهِ (سنن أبي داود: ١٧٢٧)، إلحاد فيه: أي إعراض عن الحق إلى الباطل في الحرم.
- عَنْ فَرُّوخَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامًا ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجُذَامِ وَالإِفْلاَسِ (سنن ابن ماجه: ٢١٤٦). الجذام: مرض يعني قطع أحد أطراف الإنسان.

– عَنِ الْحَسَنِ قَالَ ثَقُلَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ فَدَخَلَ إِلَيْهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ فَقَالَ هَلْ تَعْلَمُ يَا مَعْقِلُ أَنِّي سَفَكْتُ دَمًا قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ هَلْ تَعْلَمُ أَنِّي دَخَلْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ أَجْلِسُونِي ثُمَّ قَالَ اسْمَعْ يَا عُبَيْدَ اللَّهِ حَتَّى أُحَدِّثَكَ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَلاَ مَرَّتَيْنِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ **مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** قَالَ أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلاَ مَرَّتَيْنِ (مسند الإمام أحمد : ١٩٤٢٦) .

وبذلك فإن الاحتكار يشمل كل نشاط يؤدي إلى الإضرار بالناس وحجب السلع عنهم، أو رفع أسعارها سواء قام به القطاع الخاص أو الحكومي أو أصحاب العمل أو اتحادات العمّال (عفر، محمد وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٢٦) .

ولا يدخل في الاحتكار كل مما يلي : ما يدخره الإنسان لحاجته هو وعائلته، والتخزين المنظم لسلع يتم إنتاجها موسميا يكون استهلاكها مستمر طوال العام، لأن التخزين يعمل على انتظام عرض السلعة وفقا لحاجة السوق إليها واستقرار أسعارها نسبيا، وكذلك الاحتياطيات التي تجعلها الدولة للطوارىء والظروف غير المؤاتية في الإنتاج والنقل والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها، والتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة ما، والانفراد بإنتاجها وتوزيعها بحكم التخصص. فكل ذلك لا يعد احتكارا ما دام لا يضر بالمسلمين (عفر، محمد وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٢٦) .

المطلب الرابع : أهمية الادخار :

شرع الادخار في الإسلام لتحقيق الأهداف التالية :

١ . تحقيق التنمية الاقتصادية : إن الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تمويل، وهذا التمويل يفضل أن يكون محليا، فالتمويل الخارجي يترتب علية تكاليف متمثلة بالفوائد فتسبب أعباء اقتصادية للدول الحاصلة عليه، وكذلك لا يكون الحصول عليه مؤكدا، وفي أغلب الأحيان يكون مشروطا مما يجعل الحاصل عليه يخضع للتبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمانحين له، وكثيرا ما يخضع لظروف متغيرة تشكل عقبات للحصول عليه، وبالتالي يصبح من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية بدلا ما يكون رافدا لها(خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي ٢٠٠٦، ص ٢٥٣)، ودليل استثمارات الأموال المدخرة هو قوله

سبحانه وتعالى : وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ (الأعراف : ٦١)، قال زيد بن أسلم : "آمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن، وغرس أشجار . وقيل : المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها . وقال ابن العربي قال بعض علماء الشافعية : الاستعمار طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب (القرطبي، ٤٦ / ٩)، وهذه العمارة تتم بمشاريع إنتاج الطيبات من السلع والخدمات، وأساس تمويلها المدخرات السابقة .

٢ . مواجهة الظروف الطارئة : وتسمى في الاقتصاد بالمخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية وهي : المخاطر التي ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية وليس قطاع معين، كالاضرابات العامة، أو حالات الكساد أو التضخم الكبير، أو الحروب، أو الإنقلابات، أو الهزات الأرضية أو البراكين، أو الجفاف لسنوات طويلة، أو الفياضانات والأعاصير، أو غير ذلك (مطر، محمد ٢٠٠٩ ص ٥٨)، وهذه الظروف تكون غير متوقعة وتحتاج إلى مبالغ ضخمة لمواجهتها وإلا ستكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الكلي والسوق المالي وبالتالي على الشركات ملحقة بها الضرر أو الخروج من السوق .

٣ . تمويل مرتكزات التنمية الاقتصادية : وتشمل المشروعات العامة التي يحتاج إنتاجها كل أفراد الدولة الإسلامية وتكلفة إقامتها عالية جدا فلا يستطيع القطاع الخاص إقامتها، والبنى التحتية من طرق برية وبحرية وجوية ومرافقها وإقامة علاقات دولية، وإقامة مراكز وبحوث ودراسات علمية لتحسين الإنتاج نوعا وكما وتحسين طرق وفن وأساليب الإنتاج وتحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة واكتشاف موارد اقتصادية جديدة وبديلة، ووضع مراكز قانونية وتشريعية وقضائية لتشجيع الاستثمار وتحفيزه، ومراكز بيئية للمحافظة على البيئة وحقوق العباد، وإقامة المصانع العسكرية والحربية والقواعد والتحصينات الحربية والعسكرية والقتالية برية وجوية وبحرية، وإنشاء الخدمات الطبية المدنية والعسكرية بكافة مرافقها وتجهيزاتها، وإقامة أجهزة المخابرات والاستخبارات .

المبحث الثاني : دور هندسة مالية الزكاة في توفير المدخرات :

تعمل هندسة مالية الزكاة على توفير المدخرات من خلال :

المطلب الأول: تكوين المدخرات الاستهلاكية: بينت الآية الكريمة في سورة التوبة (٦٠) الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة، وقد بين الفقهاء مقدار ما يستحقون للزكاة، فكل الأصناف عدا الفقراء والمساكين يستحقون كفايتهم، أما الفقراء والمساكين فيستحقون كالتالي:

من الفقهاء من ذهب إلى أخذ ما يستحق مقدار حول كامل، فقال النووي: "وذكر البغوي والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطى كفاية سنة ولا يزاد، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفايته منها سنة سنة، وبهذا قطع أبو العباس بن القاص في المفتاح" (النووي، المجموع، ١٧٦ /٦ مكتبة الإرشاد/ جدة – السعودية).

ومن الفقهاء من يرى إعطاء الفقراء والمساكين ما يغنيهم طول عمرهم، وفي ذلك قال النووي: "(النووي، المجموع ١٧٥ /٦ – ١٧٦) (المسألة الثانية) في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين. قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين: يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام. وهذا هو نص الشافعي رحمه الله. واستدل له الأصحاب بحديث قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهِلاَلِيِّ قَالَ تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ فِيهَا فَقَالَ أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا قَالَ ثُمَّ قَالَ يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لاَ تَحِلُّ إِلَّا لأَحَدِ ثَلاَثَةٍ رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلاَثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فُلاَنًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا (صحيح مسلم: ١٠٤٤). قال أصحابنا: فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه.

المطلب الثاني: تكوين مدخرات استثمارية:

أجاز الفقهاء إعطاء من الزكاة من يستطيع العمل ولا يجد ما يشتري به آلة حرفته أو متجره أو مرزعته أو أي نوع من استثماراته، فقال النووي في ذلك (النووي، المجموع ١٧٥ /٦ –١٧٦): " قالوا: فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلّت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص. وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا: من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة. ومن

حرفته بيع الجوهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلا، إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها. ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أو صرافا أعطي بنسبة ذلك. ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو قصابا، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام. فإن لم يكن محترفا، ولا يحسن صنعة أصلا، ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة" .

المطلب الثالث : تكوين مدخرات من الأرباح :

تتم الادخارات من خلال المحاور التالية :

أولا : تعتبر الزكاة ضريبة على الأموال المعطلة فتدفعها للاستثمار، وبالتالي توظف الموارد الاقتصادية من مالية وبشرية وطبيعية، وهذا يزيد من دخول عناصر الإنتاج والتي عادة ما يملكها الأغنياء، والميل الحدي للادخار مرتفع، وحالة زيادة دخولهم المتحصلة من عناصر الإنتاج التي يملكونها، فتذهب النسبة الأكبر من زيادة الدخل للادخار فيزيد من مقدار الادخارات المتوفرة.

ثانيا : حالة زيادة أجرة العمال الذين هم أحد عناصر الإنتاج، وهم الطبقة الكبيرة والفقيرة في المجتمع، والميل الحدي للاستهلاك لهم مرتفع، فينفقون نسبة أعلى من الإنفاق الاستهلاكي، فتنشط حركة تداول السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي يزيد أرباح أصحاب المنشآت الصناعية والخدمية والتجارية مما يتسبب بزيادة مدخراتهم.

ثالثا : حالة صرف ما يقل عن ربع حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين، والميل الحدي للاستهلاك لهم مرتفع، فينفقون ما يحصلون عليه على السلع والخدمات، فيزداد الطلب على المنتجات من السلع والخدمات، فيزداد أرباح أصحاب المنشآت الصناعية والخدمية والتجارية مما يزيد من مدخراتهم.

المطلب الرابع : تكوين مدخرات من سهم الغارمين :

يعمل سهم الغارمين على توفير المدخرات بطريقة مباشرة من خلال جمع حصيلة الزكاة وتخصيص ثمن حصيلتها للغارمين وهم كل من كان عليهم من الدين مثل ما بأيديهم من المال، أو أكثر، وهم ممن استدان في واجب أو مباح، فإن كان كذلك جاز أن يُعطوا من الصدقة ما يقضون به ديونهم، أو بعضها(ابن عبد البر الأندلسي ٢٠٠٤، ١/ ١٩٠)، ويعمل سهم الغارمين على توفير المدخرات بطريق غير مباشرة بطريق

حفظ: الاستثمارات القائمة في حالة تعرضها للخسارة أو أي خطر آخر قد يتعرض له المشروع القائم وفي هذا تحفيز على إقامة المشاريع والاستثمار أي تحفيز على الادخار لإقامة تلك المشاريع، وحفظ التسهيلات الائتمانية لأن الدائن يضمن تحصيل حقه حالة عجز المدين عن السداد من سهم الغارمين، والتسهيلات الائتمانية تحصلت من المدخرات، وحفظ الأوراق المالية الإسلامية فالمستثمر بها يعلم أن سهم الغارمين يكفل المنشآت التي تمولت من الأوراق المالية الإسلامية حالة تعرضها للخسارة أو الإفلاس، فهذا محفز كبير للاستثمار بتلك الأوراق المالية الإسلامية الذي يكون من مدخرات سابقة، وحفظ وتحسين نوعية الإنتاج فالمستثمر يواكب التطور العلمي والفني ويجري البحوث اللازمة لتطوير وتحسين إنتاجه بعد علمه بتمويل سهم الغارمين دينه حالة حصولة نتيجة البحوث والدراسات والفن الإنتاجي المتقدم المستخدم لتطوير وتحسين نوعية وكمية المنتج.

وفي هذا كله تحفيز على زيادة المدخرات نتيجة حفظ الاستثمارات والتسهيلات الإئتمانية وتحسين نوعية الإنتاج.

المطلب الخامس: تكوين مدخرات نتيجة إصدار بيت مال الزكاة نقوده الخاصة:

بينت في بحث سابق بعنوان: "أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على سرعة دوران النقود"[1]، حيث بينت كيف يقوم بيت مال الزكاة بإصدار نقودا خاصة به وتوزيعها على مستحقيها، وكانت عمل آليتها كما يلي:

أولا: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة التضخم الاقتصادي:

التضخم هو: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور وأشكال مختلفة (الأفندي، ٢٠١٣ ص ٢٧٩).

إن الزيادة المستمرة في الأسعار تعني الانخفاض المستمر في قيمة النقود، وهذا يدفع بأصحاب النقود إلى الإسراع للتخلص منها إما باستثمارها أو تحويلها إلى نقد عيني، مما يزيد من كمية النقود المدخرة فتزيد من حدة التضخم، بحسب ما أثبتته الدراسات العلمية والبحثية السابقة الذكر.

[1] Journal of social sciences, V.7 N.4 2018 pp 335-348

إن فريضة الزكاة المستمدة من الشريعة الإسلامية الربانية المصدر، والتي تتصف بالكمال والصلاح لكل زمان ومكان، فهي تستطيع أن تتحكم بالمدخرات، والطريقة المثلى في زيادة المدخرات هي قيام بيت مال الزكاة بإصدار السفاتج أو أذونات الخزينة أو الكمبيالات أو سندات السحب المنضبطة بالضوابط الشرعية.

السفاتج أو أذونات الخزينة أو الكمبيالات أو سندات السحب وكما يعرفها القانون الأردني هي: "محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين" (عبد الله وطراد، ٢٠١١ ص ١٨٩).

آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها:

إن آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها تتلخص بالنقاط التالية:

١. أن يجمع بيت مال الزكاة حصيلة الزكاة النقدية من مستحقيها ويتم إيداعها لديه.
٢. أن يصدر بيت مال الزكاة الأوراق التجارية، ويسلمها لمستحقيها من الأصناف الثمانية التي وردت في سورة التوبة.
٣. أن لا تكون هنالك فترة زمنية طويلة بين جمع الزكاة وتوزيع الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة.
٤. أن توزع الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة حال جمع الزكاة، فإذا جمعت الزكاة شهريا فيتم توزيع الأوراق التجارية شهريا أيضا.
٥. أن يقوم مستلمو الأوراق التجارية باستخدامها لشراء حوائجهم من السلع والخدمات من تجار التجزئة.
٦. أن يقوم تجار التجزئة حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق يدفعونها لتجار الجملة لتسديد ما يترتب عليهم من مستحقات نقدية.
٧. أن يقوم تجار الجملة حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق تجارية يدفعونها للمنتجين لتسديد ما يترتب عليهم من مستحقات نقدية.

٨. أن يقوم المنتجين حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى من أوراق تجارية إما يدفعونها لأصحاب المواد الأولية أو استبدالها من بيت مال الزكاة نقدا لإعادة استثمارها، وفي هذا زيادة للمدخرات.

٩. أن يقوم أصحاب المواد الأولية حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق تجارية يقومون باستبدالها من بيت مال الزكاة نقدا لإعادة استثمارها، وفي هذا زيادة للمدخرات.

وفي هذا زيادة الطلب على المنتجات، فيزداد ربح المنتجين، وبسبب حسن التنظيم والإدارة الفنية التي أوجبها الإسلام يعمل على الاستثمار المحفز، باستثمار أكبر جزء من الأرباح، للبقاء على سيطرة وتمسك بحصته السوقية وتفوق الإنتاج، ويشجعهم هيكلة سوق المنافسة المنضبطة بالخلق والإبداع الإسلامي، فتحفزهم لزيادة استثماراتهم، وتطوير إنتاجهم وإيجاد صناعات جديدة، ودخول مستثمرين جدد للسوق، مما يجعل العرض أكثر مرونة للاستجابة لكل طلب عليه، وإيجاد صناعات بديلة تعويضية للمنتجات المفتقدة بالسوق، وللمسارع أو المعجل عمل ايجابي على زيادة الاستثمار فيتحقق التراكم الرأسمالي من عدة طرق من المدخرات المتحصلة من الأرباح.

ثانيا: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة الكساد الاقتصادي:

الكساد هو: الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج الموجود، وفيها يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج وحدوث البطالة(الأفندي، ٢٠١٣ ص ١٦٨)، أي إنخفاض سرعة دوران النقود أحد أسباب الركود.

آلية العمل: إن آلية عمل الهندسة المالية للزكاة وإدارتها تتلخص بما يلي:

١. أن يقوم بيت مال الزكاة بجمع الزكاة من أصحابها.

٢. أن يقوم بيت مال الزكاة بتوزيعها على مستحقيها في فترات قصيرة جدا، قد تكون كل (١٥) يوما أو شهرا على الأكثر، حيث الميل الحدي للاستهلاك لمستحقيها وخاصة الفقراء والمساكين منهم مرتفع، فيقومون بإنفاقها حالة استلامها مما يساعد على زيادة سرعة دوران النقود ويقلل من الانكماش الاقتصادي الحاصل.

٣. لضمان بيت مال الزكاة الإيراد اللازم يقوم بتعجيل جمع الزكاة لعام أو عامين قادمين وذلك حسب حدة الركود فتتوفر له السيولة اللازمة لإبقاء القدرة على دفع الأموال لمستحقيها بأقصر فترة زمنية ممكنة، ودليل ذلك: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا ثُمَّ قَالَ يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ (صحيح مسلم: ٩٨٣)، ومعنى فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلف منه زكاة عامين قادمين.

وما رواه أبو عبيد في كتاب الأموال عن اسحق بن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: قلت للحسن: أخرج زكاة مالي في مرة واحدة سنتين ؟ قال: لا بأس بذلك (أبو عبيد بن سلام ١٩٧٥ ص ٧٠٣).

وبذلك يجوز تقديم جمع الزكاة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو وجود حاجة اقتصادية ملحة تدعو ولي أمر المسلمين تقديم جمع الزكاة، كالظروف التي تعجز فيها وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية عن تحقيق المصلحة العامة كالاستقرار في مستوى الأسعار والقيمة الحقيقية للنقود(عيسى، ص ٣٢٧)، وفي هذا زيادة للمدخرات.

٤. حالة شعور بيت مال الزكاة بعدم كفاية الإيرادات النفقات المستحقة يقوم بالاقتراض من الجهات المالكة للسيولة النقدية قرضا حسنا على أن يسدد ذلك حالة توفر السيولة الفائضة لديه، وفيه تكوين مدخرات جديدة.

ثالثا: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة الكساد التضخمي:

الكساد التضخمي هو: الحالة التي تجتمع فيها سمات التضخم والكساد في آن واحد، فيحصل ارتفاع الأسعار، وانخفاض حجم الإنتاج والنشاطات الاقتصادية بسبب ضعف القوة الشرائية نتيجة انخفاض سرعة دوران النقود، فينخفض الاستثمار، ودرجة استخدام الموارد، وانخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية، وتنتشر البطالة، وعدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار، ويترتب على ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وقد يرجع ظهور الكساد إلى الأسباب الهيكلية والتي تتصل

باختلاف الهيكل الإنتاجي أي الأهمية النسبية المرتفعة لقطاعات ونشاطات محددة في توليد الناتج والدخل وتوفير الحاجات الأساسية وفرص العمل كالصناعات الاستخراجية وبعض المنتجات الزراعية التي لا تتعدى ثلاثة محاصيل، وانخفاض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الأخرى في الاقتصاد كالصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية الأساسية والتي بها قوام الحياة والحاجات الأساسية للأفراد(خلف، ٢٠٠٦ ص ١٨٥).

آلية عمل الهندسة المالية للزكاة وإدارتها لمعالجة الكساد التضخمي :

١ . نحتاج لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة للحاجات الأساسية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية .

٢ . تقسيم مستحقي الزكاة إلى فئتين : الفئة الأولى : الفقراء والمساكين وهم الأكثر، والفئة الثانية : باقي الأصناف المستحقة للزكاة .

٣ . ينظر إلى أيهما أكثر نسبة التضخم أم الركود، فإذا كان التضخم أكثر نسبة فنعمل بما يلي :

- تعطى الفئة الأولى من الأوراق التجارية الصادرة عن بيت أموال الزكاة وذلك لتقليل حدة التضخم، وفي ذلك دعم للقطاعات المنتجة للحاجات الأساسية مما يقلل من الاختلالات الهيكلية الحاصلة والمسببة للكساد الاقتصادي، وفي هذا تكوين مدخرات جديدة .
- تعطى الفئة الثانية وهم الأصناف الأخرى من مستحقي الزكاة نقدا من حصيلة الزكاة لزيادة سرعة دوران النقود للحد للكساد الاقتصادي .
- وحالة كانت نسبة الكساد أكبر من نسبة التضخم يعمل بعكس ما تم ذكره سابقا .

وبذلك يستطيع بيت مال الزكاة من تكوين مدخرات نتيجة إصدار النقود الخاصة به حالة التضخم والركود التضخمي، وهذ المدخرات تكون بكميات كبيرة ومتكررة كل عام .

المطلب السادس : تحفيز القطاع الخاص على تكوين مدخرات :

ويتم ذلك عندما يقوم بيت مال الزكاة باستثمار مدخراته في مشاريع إنتاجية مستخدما السوق المالية بطرح أوراق مالية مشروعة، ومن الأوراق المالية المشروعة التي يمكن استخدامها في السوق المفتوحة تشمل على ما هو قائم على التملك والمديونية .

أ. الأوراق القائمة على الملكية: وتشمل على: صكوك الإجارة وصكوك المشاركة أو المضاربة وصكوك الإنتاج (قحف، منذر ١٩٩٩ ص ٧٠-٧٩).

ب. الأدوات القائمة على المديونية (قحف، منذر، ١٩٩٩ ص ٨٢-٨٦): وتنشأ هذه من قرض أو بيع أو عقود شرعية، وتنقسم إلى أدوات دين نقدي وأدوات دين عيني.

أدوات الدين النقدي: تعتمد على القرض أو بيع المرابحة وبيع الاستصناع، فيصدر بيت مال الزكاة سندات مرابحة وسندات استصناع، وتكون ذات قيم متعددة فقد تكون ذات وحدات كبيرة وقد تكون ذات وحدات صغيرة، وتكون ذات آجال مختلفة، ويمكن تداولها في الأسواق الثانوية.

أدوات الدين العيني: تكون فيها مديونية بيت مال الزكاة عينية، ولها ثلاثة أنواع من المعاملات: السلم، والإجارة والاستصناع.

وعملها يكون بالتزام من بيت مال الزكاة بتقديم سلع وخدمات خاصة لحامل السند في تاريخ مستقبلي معلن، ويحصل بيت مال الزكاة على قيمة الخدمة أو السلعة المباعة له سلما أو استصناعا أو إجارة، وتتخذ هذه السندات أسماء متعددة مثل: سندات السلم وسندات الاستصناع وسندات التعليم وسندات المساكن وسندات الكهرباء... وغير ذلك.

وفي هذا تشجيع للقطاع الخاص للادخار للاستثمار بتلك الصكوك لتحقق المنفعة الخاصة من الاستثمار وهو الحصول على الأرباح، والمصلحة العامة وهو تحقيق الإنتاج والتراكم الرأسمالي والتشغيل لكافة الموارد الاقتصادية مما يحقق التنمية الاقتصادية.

النتائج

١. الادخار في الاقتصاد الإسلامي هو: ذلك الجزء من المال النقدي أو العيني غير المستهلك والذي يستخدم لحاجات مستقبلية.

٢. يتكون الادخار من: القطاع الخاص ومصدره الاختياري والاجباري والميراث والهبات والجوائز والمنح والعطايا والاقطاعات والتعويضات، والقطاع المؤسسي ومصدره الاجباري والاختياري، والقطاع الحكومي ومصدره الاجباري والاختياري والاعانات والمساعدات والقروض وغير ذلك، والادخار من بيت مال الزكاة.

٣. ضوابط الادخار: يكون الادخار للقطاع الخاص لحاجة ضرورية أو استثمارية، وللدولة لتمويل نفقاتها المتكررة وبناء البنى التحتية والمشاريع العامة، وتمويل الأزمات الطبيعية الطارئة، وللمؤسسات تكون لتمويل استثمارات جديدة أو توسعة في الاستثمارات القائمة أو مقابلة أي خطر قد تتعرض له المنشأة أو أخطار سوقية قد تلحق الضرر بالمنشأة، وأن لا يؤدي الادخار للاكتناز أو الاحتكار.

٤. أهمية الادخار: تحقيق التنمية الاقتصادية أو إعمار الأرض أي تمويل المشاريع المحققة لإعمار الأرض المنتجة للطيبات والمباحات من السلع والخدمات وهذا على باب الوجوب حسب رأي بعض الفقهاء، ومواجهة الظروف الطارئة أي المخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية المرتبطة بالظروف الاقتصادية كحالات الركود والتضخم بالنسب المرتفعة وغير المتوقعة، والحروب والانقلابات والاضطرابات العامة والهزات الأرضية والبراكين والفياضانات والأعاصير والتسونامي والجفاف شديد التأثير وغير ذلك، وتمويل مرتكزات التنمية من مشاريع عامة يحتاجها كل أفراد المجتمع، والبنى التحتية ومراكز البحوث العلمية والتدريبية والدراسات والمؤسسات التعليمية والارشادية والمراكز القانونية والتشريعية والقضائية، والقواعد والمصانع العسكرية، والخدمات الطبية المدنية والعسكرية وغير ذلك.

٥. تتنوع استعمال المدخرات إلى: استهلاكية من خلال إعطاء الفقراء والمساكين من بيت مال الزكاة ما يكفيهم لمدة عام سواء كان مال نقدي أو عيني، وكذلك قيام الأغنياء بادخار حاجاتهم من النفقة لمدة عام من المال النقدي والعيني، ومدخرات استثمارية من خلال دخول السوق مستثمرين جدد من خلال مدخراتهم أو توسعة الاستثمارات القائمة من خلال أرباحهم أو مدخرات جعلوها لذلك، أو من خلال إعطاء الفقراء والمساكين القادرين على العمل ما يشتري به أدوات أو آلات حرفهم أو متجر أو مزرعة أو استثمارات أخرى.

٦. أثر الزكاة على تكوين المدخرات: من خلال دفع الأموال المدخرة للاستثمار حتى لا تأكلها الصدقة، مما يشغل الموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية ومالية، وبالتالي يصبح دخل للعاطلين عن العمل فيدخرون جزءا منه، وكذلك نتيجة صرف ربع حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين يعمل على زيادة حركة تداول السلع والخدمات فينتج عن ذلك زيادة أرباح المنتجين فتزيد مدخراتهم، ويقوم المنتجين بزيادة رواتب العاملين لديهم فيدخروا جزءا من تلك الزيادة، ولسهم الغارمين أثر في إيجاد المدخرات لتمويل كل من استدان بواجب أو مباح، ويشجع سهم الغارمين على الادخار بطريقة غير مباشرة

حيث يشجع كل من يرغب بالاستثمار في الادخار لتمويل استثماراته لأنه يجد ما يضمن خسارته غير المتعمدة أو مخاطره الحاصلة من سهم الغارمين.

٧. تعمل آلية هندسة مالية الزكاة على تكوين المدخرات من خلال: حالة التضخم الاقتصادي يقوم بيت مال الزكاة بصرف الأوراق التجارية على مستحقيها لاستخدامها بدلا من النقود المحلية، وفي ذلك تكوين مدخرات بنفس مقدار حصيلة الزكاة، وحالة الركود التضخمي تقسم القطاعات الاقتصادية إلى فئتين، فئة القطاعات التي تعاني من التضخم وفئة القطاعات التي تعاني من الركود، ويصرف الفقراء والمساكين أوراق تجارية لاستخدامها للقطاعات المتضخمة، وفيه تكوين مدخرات جديدة، وفيه أيضا تحفيزا للطلب الفعّال، وتحسين وزيادة الإنتاج، وتحسين طرق الإنتاج، والحث على البحث والابتكار لتطوير الإنتاج كما ونوعا، مما يوجد مدخرات جديدة أيضا.

٨. تسهم هندسة مالية الزكاة في حشد مدخرات القطاع الخاص بطريق تشجيعهم على الاستثمار بالصكوك الاستثمارية التي يطرحها بيت مال الزكاة في السوق المالي، والتي تسهم في زيادة الإنتاج وتوظيف الموارد الاقتصادية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

١. الظاهر، نعيم إبراهيم، مدارس الفكر الاقتصادي، ط1 2015م عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.
٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج12 الدار التونسية للنشر والتوزيع 1984م.
٣. الإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط1 دار ابن الهيثم – القاهرة 2004م/ 1425هـ.
٤. قرموط، نايف شعبان عبد الله، الإدارة في سورة يوسف عليه السلام – دراسة موضوعية – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة 2009م غير منشورة.
٥. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام – الرياض ط3 2000م/1420هـ.
٦. سنن الترمذي.
٧. سنن ابن ماجة.
٨. النووي، أبي زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب، مكتبة الارشاد – جدة.
٩. محجوب، رفعت، الاقتصاد السياسي 1971م، دار النهضة – مصر.
١٠. القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
١١. عيسى، موسى آدم، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ط1 1993/ 1414هـ مجموعة دلة البركة – إدارة البحوث والتطوير – جدة.
١٢. الإمام مسلم، أبي الحسين مسلم الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، مكتبة الإيمان – المنصورة.
١٣. عفر، محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة 1999م.
١٤. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1 2006 جدارا للكتاب العالمي – عمان.
١٥. مطر، محمد، إدارة الاستثمار، ط5 2009 دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.
١٦. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، ط1 2006 دار جدارا للكتاب العالمي – عمان.

١٧ . أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، ط2 1395 / 1975هـ دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت .
١٨ . الأفندي، محمد أحمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط5 2013، الأمين للنشر والتوزيع – صنعاء .
١٩ . عبد الله، خالد أمين، وإسماعيل طراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط2 2011 دار وائل للنشر والتوزيع – عمان .
٢٠ . العبيدي، إبراهيم، الادخار : مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة، ط1 2011 دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري – دبي .
٢١ . قحف، منذر، السياسة المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، ط1 1999م / 1419هـ دار الفكر – بيروت .

التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي

نواف علي الكسار

مدقق شرعي - ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الحلقة (١)

نشأت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية استجابة لتطلعات ورغبات المسلمين في التعامل الشرعي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم ظهورها المتأخر الا أنها حققت انتشارًا واسعًا في مختلف دول العالم في وقت وجيز نسبيًا، وأصبح لديها القدرة على منافسة البنوك التقليدية، بل ودخلت في العديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية المعاصرة. كما دفع هذا الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية، إلى تطوير النظام المصرفي الوضعي وفق إدارة مصرفيه تتعامل بالضوابط الشرعية، وتحقق المقصد الإسلامي في التعامل في المال.

اهتمت الدول بالعمل على إنشاء العديد من البنوك الإسلامية، كما اهتمت بتكوين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، كجزء هام من الهيكل التنظيمي والاداري لها؛ وذلك لأن وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية صمام أمان لها يحقق لها الدوام على منهجها الذي قامت عليه، ويمدها بالطاقة التي تولد لها القوة والاستمرارية.

ولما كان من أهم ما تقوم به هيئة الرقابة الشرعية هو وجود المدقق الشرعي الداخلي للتأكد من المعاملات الموجودة في البنوك الإسلامية ومدى موافقتها للأحكام الشرعية، وذلك باستخدام الوسائل والاساليب الملائمة والمشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، كما يعزز الثقة ويضمن تحقيق مزيد من الجودة والسلامة في الكفاءة المصرفية للبنوك الإسلامية من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الفنية والأسس والمعايير الرقابية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، لأن المدقق الشرعي داخلي له سلطة مستقله داخل المؤسسة اما المدقق الشرعي الخارجي له سلطة تبدي رأيها المحايد.

ومن هنا برزت الأهمية للمدقق الشرعي الخارجي لأنه جهة مستقلة كما سيأتي تفصيل ذلك.

المبحث الأول: التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

إن التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية أحد أهم العناصر في منظومة العمل المصرفي الإسلامي، والتي من خلالها يكتسب البنك الإسلامي المصداقية لدى شرائح المجتمع التي تتعامل معه من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية، حيث يساعد التدقيق الشرعي هيئة الرقابة الشرعية في الحكم على مدى التزام البنك أو الشركة أو الصندوق بالضوابط والفتاوى والقرارات التي أصدرتها هيئة الفتوى، ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الناظر والمتتبع لواقع المؤسسات المالية الإسلامية اليوم حتى في الدراسات النظرية يجد تداخلاً في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، فمنهم من يطلق الرقابة على أنها نظام شامل والتدقيق جزء من هذا النظام، ومنهم من يرى ان التدقيق يعد وحدة عمل أو قسم داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فهي تقوم بالتأكد من مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

وحسب تعليمات البنك المركزي الكويتي في حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية يتم إنشاء إدارة داخلية مستقلة عن الإدارة التنفيذية للبنك تختص بالتدقيق الشرعي على البنك.

لكن على كل حال فالتدقيق الشرعي يعد أحد مكونات الرقابة الشرعية وهو جزء من نظام الرقابة الشرعية ويقصد بها العمل الذي تقوم به الوحدة الإدارية الخاصة للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

فالمدقق الشرعي يمثل جزءاً من مهمة هيئة الرقابة الشرعية داخل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فإدارة التدقيق الشرعي هي جزء من النظام الشامل للرقابة الشرعية الذي يشمل هيئة الرقابة الشرعية[1].

تعريف التدقيق الشرعي: تعددت مفاهيم التدقيق الشرعي، ومنها: "يقوم المدقق الشرعي بالتأكد من تطبيق الفتاوى الصادرة عن الهيئة تطبيقًا صحيحًا، وكما يقوم بالتوضيح والبيان للفتاوى الصادرة عن الهيئة، لنائبيه وإدارة البنك والعاملين ليسهل عليهم فهم الفتوى، وتحويلها من المفهوم النظري إلى الواقع العملي (التطبيقي)، ويرد على استفسارات العاملين وكل ما يشتبه عليهم أثناء التنفيذ"[2].

---

[1] التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، إعداد مطلق جاسر مطلق الجاسر، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى في 4/5/2009م.

[2] إدارة البنوك الإسلامية للدكتور شهاب أحمد سعيد العزعزي، الطبعة الاولى 1433ه/2012م، دار النفائس، ص112.

يلاحظ على هذا التعريف الاطناب كما أنه اهتم بالجانب التطبيقي للمدقق الشرعي من خلال التعليمات والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة وتعويمها على العاملين في إدارة البنك وهذه من وظائف المدقق الشرعي تحويل الفتاوى الصادرة من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي كما عرض التعريف لوظيفتين من وظائف المدقق الشرعي وهي الجانب التطبيقي لتحويل الفتوى والرد على الاستفسارات.

وعُرف التدقيق بأنه التحقق من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها"[1].

وقيل هو فحص مدى التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع انشطتها، ويشمل ذلك الفحص، والعقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الاساسية والقوائم المالية...وغيرها من خلال إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي للتدقيق الشرعي بأنه: **القيام بمجموعة من الوسائل تتضمن فحص ومتابعة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية، وإلزامها بنتائجها من أجل الحصول على معلومات صادقة وأكيدة حول التزام المؤسسة بالضوابط والتوصيات والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.**

ومع تزايد الخدمات والمنتجات المصرفية المالية الإسلامية وازدهارها، ازدادت أهمية التدقيق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كجهة رقابية إشرافية، كما أن أهمية التدقيق الشرعي تنبع من أهمية البعد الشرعي في أنشطة وأعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اذ لا يمكن ضمان مطابقة أعمال هذه المؤسسات للضوابط الشرعية الا من خلال وجود مراقبة ومراجعة شرعية، ولا يمكن التأكد من فعالية المراجعة والرقابة الشرعية إلا بوجود تدقيق شرعي.

إن وجود هذا الجهاز داخل هذه المؤسسات يعد من ضروريات العمل داخل البنوك الإسلامية، فهذه البنوك تتميز عن غيرها من البنوك التقليدية باستقاء مبادئها وتطبيقاتها من أحكام الشريعة الإسلامية فكان وجودها لازما لتمكينها من القيام بواجبها ولكسب الثقة من المستثمر والمساهم فيما يختص بمشروعية

---

[1] ورقة عمل دليل لإجراءات التدقيق الشرعي، إعداد الدكتور محمد الفزيع مدير إدارة الرقابة الشرعية شركة الامتياز للاستثمار، مؤتمرات التدقيق الشرعي التي نظمتها شركة شورى للاستشارات الشرعية سنة 4/5/2009م. ص 6

[2] التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، إعداد د. عاصم أحمد حمد، ورقة عمل، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، البحرين، 20/4/2015م ص 8.

نشاطها فوجود هيئة الرقابة الشرعية لا يصلح دون وجود تدقيق شرعي داخلي والعكس صحيح فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ويعد التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات الإسلامية أمراً ضرورياً لضمان حقوق المساهمين ومتابعة للمهام الرقابية والإدارية والمالية ولسير العمل الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ورد في السنة النبوية المباركة ما يؤكد أهمية المتابعة الداخلية فعن أَبِي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأَزْدِ[1] على صدقات بني سليم، يدعى: ابن اللتبية[2]، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مالكم، وهذا هدية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلمَ: «فهلا جلست فِي بيْت أَبيك وأُمك حتى تأْتيكَ هديتك إِن كنت صادقا»، ثم خطبنا، فحمد الله، وأَثْنَى عليه، ثم قال: " أَما بعد، فإِني أَستعمل الرجل منكم على العمل مما ولآني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أُهديت لي، أَفلا جلس فِي بيت أَبيه وأُمه حتى تأْتيه هديّتُه إِن كان صادقا، والله لا يأْخذ أحد منكم منها شيئا بغير حقه، إِلَّا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلأَعْرِفَنَّ أَحدا منكم لقي الله يحْمل بعيراً له رغاء، أو بقرة لَهَا خُوَارٌ[3]، أو شاة تيْعَرُ[4] "، ثم رفع يديه حتى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثم قال: «اللهم، هَلْ بلغت؟» بصر عَيْنِي، وَسَمِعَ أُذُنِي[5].

---

[1] الْأَزْد قبيلة وتنسب جميع قبائل الأزد إلى جدها الأكبر (الأزد)، واسمه دراء بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان الموطن الأصلي للأزد مأرب وما حولها من بلاد اليمن، ثم تفرقوا عن موطنهم هذا لأسباب كثيرة أهمها هدم سد مأرب، انظر الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة (34) - العدد (117) 1422هـ - 2002م، ص 427.

[2] هو عبدالله بن اللتبية بن ثعلبة الازدي، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق البجاوي، الطبعة الاولى دار الجيل، بيروت ص(4/220)

[3] الخَوْرُ مثل الغَوْرِ: المنخفِض من الأرض بين النَشْزَيْنِ. والخَوْرانُ: مَجْرَى الرَوْثِ. ويقال: طَعَنَهُ فَخارَهُ خوْرًا، أي أصاب خَوْرانَهُ. وخار الثَوْرُ يَخورُ خُوارًا: صاحَ. ومنه قوله تعالى {لخ لم لى لي مج مح } [سورة طه:88]. انظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م، ص (2/651)، وهو صوت البقر ذكره ابن الاثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (2/87).

[4] الْيَعْرُ: الْجَدْيُ. قَالَ كَمَا رُبِطَ الْيَعْرُ [أَيْ كَمَا رُبِطَ] عِنْدَ الزُّبْيَةِ لِلذِّئْبِ. وَالْيُعَارُ: صَوْتُ الشَّاءِ. يُقَالُ: يَعَرَتْ تَيْعَرُ يُعَارًا، انظر معجم مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: 1399هـ - 1979م، ص (6/156)، تيعر أي صاحت ذكره ابن الاثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ص (5/297)

[5] صحيح مسلم: تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت (3/ 1463).

ويدل هذا على أن الدور الذي قام به النبي صلى الله علية وسلم يعد صورة من المتابعة الداخلية على العمال والسعاة اذ أن النبي صل الله عليه وسلم حاسب عامله ومنعهم من قبول الهدايا، ومما يؤكد الرقابة القائمين على عمالهم ومرؤوسيهم.

ومن هنا تبدو أهمية المتابعة الداخلية في الآتي:

١. الحفاظ على المال العام وحسن إدارته وعدم استقلاله لتحقيق المصلحة الخاصة والشخصية.

٢. ضمان حسن استقامة سلوك القائمين على إدارة المال العام.

٣. ضبط موارد ونفقات الدولة وتوجيه الاموال إلى ما يحقق المصلحة العامة.

٤. مراجعة التصرفات المالية وغيرها مما يبعدها عن الإسراف والتبذير أو أداؤها لمن لاحق له فيها.

إن التدقيق الشرعي الداخلي هو جهاز مستقل داخل المؤسسة، وتختلف من بلد إلى آخر فبعض المؤسسات تحدد مسمى الرقابة بإدارة الرقابة الشرعية وينطوي تحت هذه الإدارة أقسام هي:

١. قسم التدقيق الشرعي الداخلي.

٢. قسم التدقيق الشرعي على الشركات التابعة.

٣. قسم أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.

٤. قسم العقود والاتفاقيات.

إن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية تعد من أدوات الإدارة الذاتية للحكم على مدى سلامة النظام وكفاية أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المصرفية والإجراءات الإدارية المعتمدة، "ويجب أن يكون لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي دليل يوضح فيه الاغراض والصلاحيات والمسؤوليات ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم اعتماده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ويصدره مجلس الإدارة "[1].

إن الهدف الرئيسي للتدقيق الشرعي الداخلي هو التأكد من أن إدارة المؤسسة ادت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا" لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

[1] معايير الضبط والاخلاقيات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، معيار الضبط رقم (3) ص 162-163

أهمية التدقيق الشرعي الداخلي:

إن التدقيق الشرعي ذو أهمية بالغة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لأكثر من سبب من أبرزها ما يلي:

- إن الاساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية، ولا يخفى على أحد أن التدقيق الشرعي ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهو الوسيلة التي تتم بها عملية مراقبة ورصد سير العمل في المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية، والكشف عن البدائل الشرعية اللازمة.
- بيان مدى ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفاءته وفاعليته مع ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المصرف، والكشف عن أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى[1].
- كما تتجلى أهميته في متابعة المستجدات المصرفية العالمية وغير ذلك من تطورات المنتجات المالية والنوازل المصرفية التي تحتاج إلى جهود مختصين في المجال الشرعي يجمعون بين مقاصد الشرعية وبين فقه النص وواقع العصر.
- تحقيق المتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقًا لأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية وبيان المشكلات والصعوبات وسبل تذليلها.

أهداف التدقيق الشرعي الداخلي:

إنه ومن خلال استقراء كل ما يتعلق بالتدقيق الشرعي يمكن استنباط الأهداف التالية:

١. العمل على مطابقة العمليات والمعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية والقرارات والتعليمات والفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.

٢. مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من تطبيقها[2].

---

[1] بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي الكويتي، 20/12/2016، ص27.

[2] استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، إعداد الدكتور عبدالباري مشعل 2011م، ص4.

٣. العمل على الالتزام بكافة القوانين الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية، والتعليمات الصادرة عن المؤسسة نفسها.

٤. ضمان تنفيذ العمل وحل المشكلات والصعوبات.

٥. المساهمة في دعم وتطوير صيغ المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتنقية وتطهير أعمال البنوك الإسلامية من المعاملات والتعاملات المحظورة شرعًا.

مهام المدقق الشرعي الداخلي:

وتتمثل طبيعة عمل المدقق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الآتي:

١. التحقق من أن كل نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري يتم العمل به في المؤسسة مجاز من هيئة الرقابة الشرعية.

٢. فحص ومراجعة المستندات والدفاتر والسجلات والملفات، للتأكد من أنها مطابقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى الصادرة عن المعاملات المستحدثة.

٣. مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات، للتأكد من مطابقتها واتفاقها مع القرارات الصادرة بشأنها.

٤. مراجعة التعليمات والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وإجراءات العمل الصادرة من إدارات المؤسسة على ضوء هيئة الرقابة الشرعية.

٥. بيان الملاحظات والمخالفات والأخطاء وأوجه القصور في تنفيذ الأحكام والمبادئ الشرعية وإبلاغها إلى المنفذين.

٦. تقديم التوصيات والإرشادات والنصائح اللازمة لتصويب المخالفات والاخطاء لتجنب وقوعها في المستقبل[1].

٧. مراجعة العمليات المحاسبية كالقوائم المالية وحسابات الزكاة والتطهير للإشراف الشرعي عليها.

٨. متابعة الموظفين في إجراء المعاملات والتأكد من تطبيق الخطوات الشرعية أثناء التنفيذ[2].

---

[1] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدكتور حسين حسين شحاته سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ص 14، (بدون تاريخ)

[2] انظر النقود والمصارف في الشريعة الإسلامية. تأليف الدكتور. عبدالعزيز خليفة القصار والدكتور عصام خلف العنزي والدكتور محمد يوسف المحمود والدكتور علي ابراهيم الراشد. مكتبة آفاق. الطبعة الاولى.سنة 1434ه/ 2013 ص 114

٩. القيام بمهمة السكرتارية أو الأمانة العامة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية من تحضير لاجتماعاتها، وصياغة محاضرها، وتكون أمينة على الفتاوى والقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية ومنوطة بصيانتها، ومسؤولة عن تنفيذها، فهي حلقة الوصل بين هيئة الرقابة الشرعية وبين الإدارة التنفيذية[1].

١٠. إعداد استمارات وبرامج التدقيق الشرعي اللازمة لإجراء عملية الفحص والتحقق من صحة العمليات في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية.

١١. إعداد البحوث الشرعية في المسائل الفقهية التي تتم بتوصية من هيئة الرقابة الشرعية.

١٢. المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العمليات الاستثمارية وإبداء الملاحظات عنها ومتابعة تصحيحها أولا بأول[2].

١٣. الإجابة عن الاسئلة والاستفسارات والإيضاحات الواردة إلى الهيئة من إدارة المؤسسة أو من مختلف إدارات المؤسسة أو من العملاء[3].

١٤. توجيه الدعوة إلى هيئة الرقابة الشرعية للاجتماع العاجل الفوري اذا دعت الضرورة إلى ذلك.

١٥. إعداد تقارير دورية ترفع إلى هيئة الرقابة الشرعية عن نتائج عملية التدقيق الشرعي، وتقييم الأداء بصفة عامة من منظور شرعي لترفعها إلى مجلس الإدارة[4].

وكما أن التدقيق الشرعي الداخلي جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة ويعمل وفق السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة، فهو الذي يقوم بالإشراف على أعمال المؤسسة اليومية من رقابة الأعمال، ويلقي الاستفسارات والتحقق من الالتزام بفتاوى وقرارات الهيئة، وتثقيف العاملين في المصرف بالمبادئ الشرعية الأساسية لتنمية الوعي المصرفي الإسلامي من تنظيم لقاءات توعية ومذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية ودورات تدريبية، ويجب أن يكون نطاق أعمال التدقيق الشرعي الداخلي من فحص وتقييم

---

[1] انظر واقع الرقابة الشرعية الداخلية في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، إعداد الدكتور سراج الحق بلال ياسيني، ورقة عمل، في المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي 23/10/2013م، ص6.

[2] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، إعداد حمزة عبد الكريم حماد، رسالة ماجستير من الجامعة الاردنية، كلية الشريعة 2004م، ص12.

[3] حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، الدكتور احمد محي الدين احمد، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، 6-5/10/2003م ص5 في مملكة البحرين.

[4] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدكتور حسين حسين شحاته سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ص 14(بدون تاريخ).

وكفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة وكذلك بنوعية الأداء عند القيام بالمهام المكلفة بها.

وتقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي برفع تقارير التدقيق الشرعي إلى مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

"ويحق لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي باستقلالية كاملة في الاطلاع على جميع الوثائق والمستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج وسياسات العمل بلا استثناء، بدعم كامل من مجلس إدارة المؤسسة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا"(1).

ولا بد من الحصول على الدعم الكامل من الإدارة التنفيذية للبنك حتى تستطيع إدارة التدقيق الشرعي أداء مهامها على أكمل وجه.

أما من حيث التعيين والفصل والمكافأة (الراتب) فيكون ذلك مرتبط بالإدارة التنفيذية(2).

يكون مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً من الناحية الفنية أمام هيئة الرقابة الشرعية ومسؤولا من الناحية الإدارية فيما يتعلق بالأمور الهامة مثل التقييم والترقيات والعلاوات والحوافز والمكافآت أمام رئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، ويكون تعيين المدققين الشرعيين بعد موافقة مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي(3).

وينبغي التنبيه إلى أنه يجب أن يُختار لمهنة التدقيق الشرعي بصفة عامة الشخص الأمين المؤتمن؛ لأنه سيطلع على أسرار المؤسسة والتي إن أُفشيت قد تتضرر المؤسسة، قال تعالى: **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦). مما يؤكد على أنه من مستلزمات الأعمال لا سيما المالي منها.

---

(1) موسوعة شورى لأبحاث الدقيق الشرعي، مؤتمرات التدقيق الشرعي التي نظمتها شركة شورى للاستشارات الشرعية سنة 2009-2015، سنة الطبعة 20017، ورقة عمل دليل لإجراءات التدقيق الشرعي، إعداد الدكتور محمد الفزيع مدير إدارة الرقابة الشرعية شركة الامتياز للاستثمار ص10.

(2) واقع الرقابة الشرعية في الكويت، إعداد الشيخ احمد عبدالله العومي، مراقب شرعي بنك الكويت الدولي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الذي تنظمه شركة شورى، ص7.

(3) بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي الكويتي، 20/12/2016.

التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ضوء التحول الرقمي

د. مهند الدكاش

محاضر في عدد من الجامعات في مجال المصارف والتمويل الإسلامي

يُعَدُّ التدقيق الشرعي الداخلي أحد أبرز الركائز التي قامت عليها المصارف الإسلامية، فهو يلعب دوراً محورياً في التأكد من الالتزام الشرعي ودعمه وتعزيزه؛ سواءٌ من خلال التأكد من انضباط العمليات وتنفيذها وفق المرجعية الشرعية المعتمدة، أو من خلال التوصيات البناءة التي يقدمها لتصحيح المسار وتحسين إجراءات العمل وسد الثغرات الموجودة.

بعد التحول الرقمي المتسارع الذي بدأ العالم يشهده مؤخراً في مختلف الصناعات ومنها الصناعة المالية الإسلامية؛ كان لا بدَّ للتدقيق الشرعي الداخلي من مواكبة ذلك التَغيّر الكبير على مستوى الأدوات وعلى مستوى الأشخاص؛ وذلك لضمان دوره وفاعليته المعول عليها في رفع الالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية.

ومن خلال نظرة فاحصة لواقع التدقيق الشرعي الداخلي، يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات تحتاج إلى إعادة نظر من لجان التدقيق ومدراء التدقيق الشرعي الداخلي وهي:

المستوى الأول: فِرَق التدقيق الشرعي:

المدققون الشرعيون هم عصب هذه المهنة، وبالتالي لا بدَّ من العمل على وضع خطط دورية لضمان مواكبتهم لجميع الأنظمة الآلية الجديدة، وتحديث دليل عمل التدقيق الشرعي في الإدارة بجميع المنتجات والعقود الجديدة المستخدمة في تلك الأنظمة والمنصات، وبيان دورة كل منتج وفق المعتمد من جهات الفتوى، إذ كيف للمدقق أن يدقق على تلك الأنظمة بدون أن يكون على دراية كافية بها وبآلية عملها؟ وكيف له كذلك أن يحكم على صحة المستندات التعاقدية الرقمية المستخدمة فيها وغيرها من الأمور كالرسوم مثلاً دون أن يكون ما تم اعتماده من جهات الفتوى واضحاً في مستنداته كدليل التدقيق وبرنامج التدقيق؟ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، وبدون ذلك سيفقد المدقق الشرعي البوصلة في عمله، وهذا إهدارٌ للموارد (الجهد والوقت).

ولا بدَّ من الإشارة في هذه المرحلة إلى أهمية وجود من يتقن تدقيق الأنظمة من ناحية شرعية (IT Shari'a Audit)، وهذا يعطي قيمةً مضافةً أكبر للتدقيق الشرعي، فمن جهة يمكن للفريق أن يكتشف أي خلل شرعي في بنية النظام أو المنصة، وكذلك تكون توصياتهم مشتملة على بعض الجوانب الفنية التي تهدف إلى تطوير الالتزام الشرعي من جهة أخرى، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير مهارات شخص أو اثنين من فريق التدقيق الشرعي في هذا المجال.

والذي أراه من المعطيات الحالية والتحول الرقمي المتسارع (والله أعلم)، أن مهنة التدقيق سيطرأ عليها تغييرات في آلية نشاطها، ومكان نشاطها، فربما يقل نشاطها اللاحق على العمليات نفسها، وسيتركز بنسبة كبيرة على تدقيق الأنظمة، والتأكد من ضبط سير العملية في النظام نفسه؛ فإن وُجِدَ في برمجة النظام خطأ واحد، فسيتكرر الخطأ في جميع العمليات المنفذة، وإن تم ضبطه بدقة، فستكون نسبة الخطأ شبه معدومة، ومن المعلوم في علم التدقيق أنه كلما قَوِيَ النظام قَلّتِ العَيّنة وكلما ضَعُفَ النظام زادت العينة.

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض أقسام التدقيق الشرعي الداخلي قد بدأت منذ زمن بالتدقيق من خلال النظام (Internal Shari'a Audit software) ومن أمثلة تلك البرامج (Teammate) وغيره، وهو ما يساعدها على تحسين الأداء، واختصار الوقت والجهد، وتوحيد المخرجات وتخفيف الأخطاء البشرية، وسهولة الأرشفة واستخراج التقارير والإحصائيات.

ومن المهم أن يَطّلع رئيس التدقيق الشرعي الداخلي على التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة الداخلية، والتي يُعِدُّها قسم إدارة المخاطر عادة بشكل سنوي؛ فربما تضمنت مخاطر عدم التزام شرعي.

المستوى الثاني: متطلبات الدعم والتنسيق داخل المصرف:

تفرض التغيرات التقنية المتسارعة على مختلف الأقسام في الإدارة الواحدة، وكذلك على الإدارات على مستوى المؤسسة مستوى آخر من التنسيق والتنظيم، ومن ذلك أن يكون لفريق التدقيق نفسه إمكانية الوصول لجميع ما يتم اعتماده بشكل مباشر وفق آليات جديدة مستحدثة، فيكون فريق التدقيق الشرعي على اطلاع دائم على أي جديد على مستوى المنتجات والمستندات التعاقدية والأنظمة الآلية والرسوم وغيرها، وإن تعذر ذلك حالياً؛ فأضعف الإيمان أن يتم إرسال ما تم اعتماده من منتجات ومستندات أو رسوم أو غير ذلك إلى قسم التدقيق الشرعي وقت اعتماده بآلياتٍ محددةٍ وفق دليل عمل معتمد وموقع

من الأطراف ذات الصلة؛ وذلك بغرض تحديث دليل التدقيق الشرعي وأوراق العمل بشكل دوري وفق ذلك.

ومن جهة أخرى فالتنسيق بين التدقيق الشرعي الداخلي وأقسام العمل المسؤولة عن تلك الأنظمة والمنصات في المؤسسة بغرض إصدار تقارير بصيغة متفق عليها يسهل عمل فريق التدقيق الشرعي، فالتقارير (كتقارير العمليات المنفذة وتفاصيلها، وتقارير الرسوم المستقطعة وغيرها) يمكن أن يستفيد منها الفريق ويختصر من خلالها الأوقات والجهود، ولكن لا بدَّ أن تكون التقارير منضبطة وفق متطلبات التدقيق الشرعي ابتداءً حتى تكون نتائجها صحيحة انتهاءً.

المستوى الثالث : متطلبات الدعم والتنسيق على مستوى الدولة والصناعة :

الواقع الحالي يشير إلى أنه لا بدَّ من تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين المصارف الإسلامية على مستوى الدولة؛ بغرض تحسين نشاط التدقيق الشرعي في تلك البنوك ودعم أدواته، وبالتالي رفع الالتزام الشرعي فيها، ولا بدَّ للجهات الإشرافية كالبنوك المركزية أن تلعب دوراً فاعلاً في ذلك من خلال إقامة اجتماعات تنسيقة بشكل دوري (نصف سنوي مثلاً) لرؤساء التدقيق الشرعي، وورش عمل متخصصة لهم. وكذلك على مستوى الصناعة المالية الإسلامية ككل، فهذا مطلوب، وبعض الدول متقدمة أكثر من غيرها في مجال التقنية المالية والأنظمة، فتستفيد من تجربتها دول أخرى.

إن التغيرات المتسارعة تفرض على المعنيين بالتدقيق الشرعي الداخلي التحرك العاجل لوضع الخطط وبدأ العمل للوفاء بالأمانة التي أنيطت بهم، والتأكد من وصول مؤسساتهم لمستوى الالتزام الشرعي المطلوب.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

GIEM